تاريخ العصر الحديث
مصر

من محمد على الى اليوم

تأليف

محمد صبري

الحائز لدكتوراه الدولة فى الآداب مع الشرف من جامعة باريس
أستاذ التاريخ الحديث بدار العلوم

(قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب بمدارس المعلمين الأولية)

(الطبعة الثانية)

مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية
٣٠٠٠/٢٧/١٢٩٢



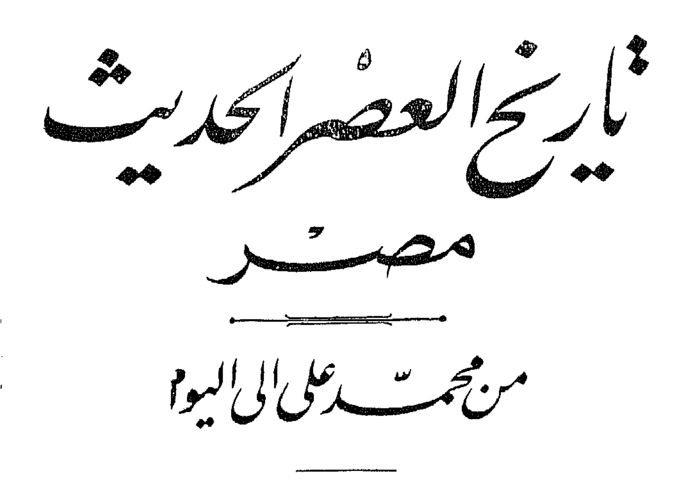




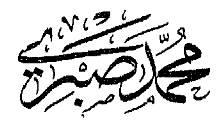




جلالة الملك فؤاد الاول



تأليف



الحائز لدكتوراه الدولة فى الآداب مع الشرف من جامعة باريس
أستاذ التاريخ الحديث بدار العلوم

(قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب بمدارس المعلمين الأوّلية)

(الطبعة الثانية)

مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية
١٩٢٧

إلى المصلح الكبير

على ماهر باشا وزير المعارف العمومية سابقا ، أهدى كتابي

محمد صبري

تصانيف المؤلف الأخيرة

١ — *La Genèse de l'Esprit National Egyptien*
par M. Sabry.

كتاب بالفرنسية يقع فى ٢٨٨ صفحة من القطع الكبير ، ثمنه ٥٠ قرشا .

٢ — تاريخ مصر الحديث ، من محمد على الى اليوم :
الثمن ٢٥ قرشا .

٣ — ادب وتاريخ :

سفر يحتوى على أربعة كتب : (١) محمود سامى باشا البارودى ، بحث تحليلى فى حياته وشعره مصدر بمقدمة بقلم امير الشعراء احمد شوقى بك (٢) اسماعيل صبرى باشا حياته وشعره (٣) تاريخ الحركة الاستقلالية فى ايطاليا ومصر بمقدمة بقلم نابغة الأدب خليل بك مطران (٤) الفصول : بحوث متنوعة فى النقد والأدب والفلسفة بأسلوب حديث . الثمن ١٥ قرشا .

٤ — القرن الثامن عشر ، والثورة الفرنسية ونابليون :

كتاب يستند الى اساليب البحث العلمى الحديث فى تاريخ ذلك العصر الكبير الذى قامت على مبادئه مدنية اوروبا الحديثة (مزين بالصور الكثيرة) الثمن ٢٠ قرشا .

فهرس الكتاب

الباب الخامس : توفيق .

الباب السادس :

مقدّمة

اعتاد الكثيرون أن لاينظروا الى "التاريخ" نظرة اعتبار وأن لا يقدّروا مهمة المؤرّخ الدقيقة حق قدرها متوهمين ، والناس أعداء ماجهلوا ، ان عمله ينحصر فى نقل الحوادث وسردها ، ولعل لهم عذرا لأن معظم الكتب ، إن لم تكن كلها ، التى ظهرت بالعربية فى تاريخ مصر الحديث خاو من روح البحث العلمى .

وإذا كان التاريخ علما بالغاية التى يرمى اليها ، وهى الاهتداء الى الحقيقة ، وبوسائل البحث التى يريد الوصول بها الى هذه الغاية ، فهو ولا ريب فن يحتاج الى مرانة طويلة وذوق سليم يستمد منهما المؤرّخ قدرة المصوّر الماهر فى تمثيل الوقائع تمثيلا رائعا يبهرك بحقيقته وجماله .

وتظهر شخصية المؤرّخ فى حسن استخلاصه الوقائع من منابتها ، والجمع فى كتابته بين الإيجاز والوضوح اللذين هما لباب كل بلاغة وفن .

ولمـــا كانت حقائق التاريخ المصرى لا تزال مشوشة فى الأذهان أو مجهولة ، خصوصا وان الكتب الأجنبيــة لا تنظر الى الحوادث المصرية إلا من ناحيــة واحدة ، رأينـــا أن فى عنقنا أمانة يجب أن نؤدّيها .

وقد أوجزنا هــذا الكتاب حتى يكون سهل المتناول بين طلاب العلم وعامة النـــاس وخاصــتهم على السواء ، وهانحن أولاء نذكر أهم المصادر،ليتبين القارئ أننا لم نأل جهدا فى تحقيق الغرض الذى رسمناه لأنفسنا ، ونرجو أن نكون قد وفقنا بعض التوفيق .

مصادر تاريخ مصر الحديث

١

المصادر العربية

لا نريد أن نذكر إلا أهمّ المصادر التى يمكن الرجوع اليها :

مذكرات محمد عبده — هذه المذكرات القيمة لم تنشر الى اليوم، وهى من أدق ما كتب عن الثورة العرابية وأسبابها، ولكنها غير كاملة لأن النسخة الخطية التى اطلعنا عليها تقع فى ١٤٤ صفحة، ويقف ذكر الحوادث عند وزارة شريف الاولى فى عهد الثورة.

وقد كتبت هذه المذكرات بناء على طلب الخديوى عباس، وصدرت بعريضة شكر جاء فيها : "مولاى، هذا مقام الذاكر لنعمتك، العارف بقدر منتك، أمرتنى أن أكتب ما شهدت وما سمعت، وما علمت وما اعتقدت فى الحوادث العرابية من عهد نشأتها الى نهايتها، مع بيان أسبابها وإسناد الاعمال الى أربابها... علم بعوامل هذه الفتنة يقرر تبعة الخطيئة على من اقترفها ويبرىء منها من رمى بها، وقد كان الساعى فى تسكينها حاثى التراب فى وجهها وقوف على أسرار هذه النازلة يبعد بالعقل الرشيد عن الاغترار بظواهر ليست لها سرائر وصور إنما تنكشف عن غير وغبر".

ومن أهمّ أقسام هــذه المذكرات القسم الذى شرح فيه محمد عبده أسباب الثورة البعيدة فى عصر اسماعيل.

حقائق الاخبار عن دول البحار — وضعه الميرالاى اسماعيل سرهنك ناظر المدارس الحربية (المرحوم اسماعيل باشا سرهنك) سنة ١٣١٤هـ، مطبعة بولاق. أنظر تاريخ مصر فى الجزء الثانى من هذا الكتاب الذى يقال أن المرحوم اسماعيل بك رأفت اشترك فى تأليفه.

عجائب الآثار فى التراجم والأخبار — تأليف الشيخ عبدالرحمن الجبرتى .

مصر للمصريين — تأليف خليل النقاش : ويقع فى تسعة أجزاء ولعل أهمها الجـزء الأول ، وهو نادر الوجود ، وفيه يحاول الكاتب اثبات أن المصريين فى سنة ١٨٨١ كانوا يريدون الطفرة .

لمحة فى تاريخ مصر — تأليف كاوت بك وتعريب الأستاذ محمد مسعود .

تاريخ محمد على — تأليف الأستاذ محمد رفعت .

الوطن (١٨٧٨ — ١٨٧٩) — مجموعة من السنة الأولى من جريدة الوطن التى ظهرت فى أواخر حكم اسماعيل ، ولا توجد فى دار الكتب ولا فى المكاتب العامة ولا فى ادارات الصحف المجموعة الأولى من أية صحيفة سياسية كانت تصدر فى ذلك العصر .

٢

المصادر الفرنسية والانجليزية

توجد مصادر رسمية ، ومصادر شبه رسمية ، ومصادر غير رسمية :

أما المصادر الرسمية فقد نشرت مراسلات رسمية كثيرة فى عدة أجزاء من الكتاب الأزرق الانجليزى والكتاب الأصفر الفرنسوى خاصة بالمسألة المصرية ، ويمكن الوقوف منها على حقائق كثيرة صريحة أو بين ثنايا السطور .

المصادر الشبه رسمية — نريد بالمصادر الشبه رسمية الصحف التى تنطق بلسان حكومة معينة كالتيمس وغيرها والكتب والمذكرات المطبوعة التى اشترك واضعوها فى الحوادث اشتراكا فعليا أو أمكنهم الوقوف على دخائلها بفضل الوظيفة التى كانوا يشغلونها .

مصادر شبه رسمية

Rivers Wilson. — Chapters of my Official Life. London, Arnold 1916.

Lord Cromer. — Modern Egypt.

Lord Cromer. — Abbas II.

Milner (A.). — England in Egypt, 1892.

Blunt (W. S.). — Secret History of the English Occupation of Egypt.

Baron des Michels. — Souvenirs de Carrière (1855-1886). Paris, Plon, 1901.

Freycinet (De). — La Question d'Egypte. 1905.

Freycinet (De). — Souvenirs (1878-1895).

Chaillé-Long. — L'Egypte et les Provinces perdues, 1899.

مصادر غير رسمية

Emile Bourgeois. — Manuel de Politique Etrangère. en 3 V. (voir Egypte).

Merruau (P.)—L'Egypte Contemporaine de Méhémet Aly à Saïd Pacha (1840-1857).

Histoire Financière de l'Egypte depuis Saïd Pacha jusqu'à 1876, par J.C. (J. Claudy).

Mac Coan (J.) — Egypt under Ismaïl, 1889.

Seymour Keay. — Spoiling the Egyptians. London, 1880.

Rothstein (Th.) — Egypt's Ruin. A financial and administrative record. London. 1910.

Broadley. — How we defended Arabi and his friends, 1884.

Malortie (K. Von). — Egypt: native rulers and foreign interference, 1883.

Khedives and Pashas, by one who knows them well. London, 1884. (Moberly Bell).

Documents et extraits de journaux relatifs aux affaires d'Egypte, Paris, 1881.

Samuel Baker. — The Egyptian Question. London, 1884.

Farman (E.). — Egypt and its betrayal, 1908.

Ninet (John). — Arabi Pacha, 1884 (en français).

Dicey (E.). — The story of the Khedivate, 1902.

Sabry (M.). — La Genèse de l'Esprit National Egyptien (1863-1882) Paris, 1924.

Collection du "Times".

Collection du "Progrès Egyptien" du 11 juillet 1868 au 14 Mai 1870, à la Bibliothèque du Caire.

الباب الأول

تمهيـــد

حكم الرومان . حكم العرب . المماليك . الفتح العثمانى

الحملة الفرنســية

ان مصر الحديثة رغمـا من اختلافها عن مصر القديمة فى العوائد واللغة والدين الموروثة عن العرب تربطها بالأولى رابطة القوميـة ، ولئن فقـدت استقلالها فى بعض عصورها فقد حافظت على مقوّمات شخصيتها التى تكوّنت فى عصر الأسرة الأولى الطيبية سنة ٥٨٦٧ قبل الميـلاد وكادت تودى بها المحن حوالى سـنة ٥٤٢ حين أخنى عليها الفرس ، ولـكنها قاومت حتى دهمها اليونان والرومان (٣٣٢ ق . م) فعملوا على قتل روح المقاومة ومظاهر استقلالها .

١

حكم الرومان — كانت مصر فى عهد الرومان فى عداد ولايات الأمبراطور الشخصية التى تخضـع لسلطته وكانت مزرعة له

وخزانة غلال لروما فانحصرت الثروة فى أيدى طائفة قليلة من المصريين، ووقع الأكثرون فى بؤس" وقد نشأ عن هـذا البؤس أن المصريين أصبحوا لا يعنون بشؤون حكومتهم أو بالتغييرات التى تحدث فيها، وقد تبلدت همتهم ولم تعد تحفزها أقل رغبة فى الاشتراك فى حكومة الدولة أو الكنيسة[(١)]".

وما زال القساوسة حفظة التقاليد المصرية القديمة حتى أمر تيودوز بمحو الدين القديم وإغلاق المعابد(٣٨١ م — ٢٤١ قبل الهجرة) فقضى على البقية الباقية من مصر الفراعنة .

واعتنق بعض المصريين المسيحية فسموا قبطا ، وظلت المسيحية دين الدولة المصرية ٢٥٩ سنة (٣٨١ — ٦٤٠ م) . أما اللغة القديمة فقد تلاشت فى الواقع اذ تغير شكلها تقليدا لليونانية على أثر ترك الحروف الهيروغليفية التى لم تكن سهلة الأداء وكانت صورها تذكر المسيحيين بعصور الوثنية .

ولقد كان عصر المسيحية فى الشرق مملوءا بالحروب المدنية، وضروب الاضطهاد الديني ، والتنازع المذهبي، والفسوق، والاستهتار، والأخلاق الساقطة المأخوذة عن بيزنطة .

(١) جرافتون ملن : " الحكم الرومانى " ١٨٩٨

٣

حكم العرب — فى ذلك العصر ظهر محمد فى العالم يحمل دينا جديدا فما كان من مصر وقد سئمت نير بيزنطة وما صحبه من عراك مستمر بين شيعة الأقباط وشيعة اليونان إلا أن دعت العرب اليها ، وكانوا استولوا على قسم من بلاد الشام،فافتتحها عمرو بن العاص سنة ٦٤٠ م .

وقد اشتهر العرب فى البداية بحسن الادارة ، وازالة كثير من الضرائب الجائرة ، وتوفير أسباب الأمن والرفاهية للأهالى ، فاعتنق أكثر المصريين الاسلام حتى جاء الوليد فى آخر العصر الأول من الهجرة فأصدر قانونا يحرّم به اللغة اليونانية فى جميع أنحاء الدولة، وصارت لغة المصريين من ذلك الوقت لغة العرب .

والى ذلك العصر ترجع مصر الحديثة العربية بدينها ، ولسانها ، وأدبها . على أن الشعب ظل مصريا فى صميمه لأن العرب الذين نزلوا مصر لم يرب عددهم على المائة ألف . وهذه الدفعة الخارجية كانت ولا ريب أكبر خطر يتهدّد كيانه مذ تطرّق اليه الاضمحلال ، ولكن الكتلة القومية بقيت محتفظة بوحدتها .

على أنه لايفوتنا أن العرب جعلوا أكبر همهم فيما بعد الاحتفاظ بولايتهم الجديدة ، فكان حكام الاسلام يرسلون اليها قوّادا وعسكرا لحراستها ، وكانوا يكثرون من تغيير الوالى خوفا من أن يدعوه طول البقاء والتمتع بالسلطة الى اغتصابها وإشهار استقلاله .

ومن جهة أخرى كانت كثرة الخلافات الدينيـة ، وتعاقب الأسر المختلفة فى حكومة الاسلام من شأنها انتشار الحروب الداخلية فى مصر، وفساد الادارة وسـط الفوضى والتقلبات المستمرّة . وقد انتقلت حكومتها الى بنى أمية (٦٣٥ م) ، فالعباسيين (٧٥٠ م)، فالطولونيين (٨٦٩ م) ،فالفاطميين (٩٦٨ م) . وجوهر قائد المعز الخليفة الفاطمى هوالذى أسس مدينة القاهرة (٩٧٠ م) .

ثم انتقلت حكومة مصر بعد ذلك الى الأيوبيين الأكراد الذين استأثروا بالأمر (١١٧١م) وهم الذين أتوا بالمماليك الى مصر .

٣

حكم المماليك — ويرجع أصـل المماليك الى غارات جنكيزخان ، وهم شبان من الشركس وغيرهم أسرهم التتر فى غزواتهم ، واتخذوهم عبيدا لهم وكانوا يبيعونهم فى أسواق النخاسة بآسيا ، فاشترى الأيوبيون منهم ١٢،٠٠٠ حوالى سنة ١٢٣٠م واتخذوا منهم حرسا لهم .



محمد علي باشا (تصوير هانسلمان)



وما لبثت قوّة المماليـك أن اتسعت وازداد نفوذهم فقتلوا الملك المعظم توران شـاه (١٢٤٩—١٢٥٠) ابن الملك الصالح أيوب ، وهو آخر سلاطين هذه الدولة .

ثم انقضت فترة (١٢٥٠ — ١٢٦٠) تنازع فيها الأيوبيون والمماليك على الملك حتى جاء الظاهر بيبرس البندقدارى (حامل البندقية) أحد العبيد المماليك الذين اشتراهم الملك الصالح وقتلوا غيلة ابنه توران، فأعلن نفسـه ملـكا على مصر ، وهو أوّل سلاطين المماليك البحرية (١٢٦٠ — ١٢٧٧) .

وكان الظاهر من أكبر ملوك هذه الأسرة وأعظمهم جاها وقوّة ، وهو الذى جعل مصر مركز العالم الاسـلامى باحيائه الخلافة العباسية بعد اندثارها على أثر دخول هولاكو بغداد .

علم بيبرس أن عبـد القاسم أحمد يدعى انه ابن الظاهر الخليفـة العباسى فاعترف له بحقه فى الخلافة وأنزله مصر فاستقرت الخلافة فيها، ثم ما لبث الخليفة الجديد « المنتصر بالله » أن منح بيبرس لقب « سلطان » وأرسل اليه كالمتبع رسالة يبين له فيها واجباته .

والواقع أن مصر فى عهد المماليك كانت خاضعة اسما للخلفاء العباسيين الذين كانوا آلات بأيديهم يعتزون بنفوذهم الدينى عندالعامة،

ويمكن القول أن الخلافة قد أضاعت هيبتها مذ سن العباسيون لأنفسهم ، وتبعهم الفاطميون فى ذلك ، سنة استدعاء قبائل التركمان الهمجية وغيرها للاستعانة بها فى المحافظة على ملك كانت هى أوّل الطامعين فيه .

وكان المماليك قسمين " المماليك البحرية " وهم الذين حكموا مصر فى العصر الأوّل (١٢٦٠ — ١٣٨٢) ، ومعظمهم من الترك والمغول الذين كان أسكنهم الملك الصالح أيوب جزيرة الروضة بالنيل ، و" المماليك البرجية وهم " الذين جاءوا بعد ذلك وسكنوا الأبراج بالقلعة أو فى نواحى المدينة ،وكان معظمهم من الجراكسة (١٣٨٢—١٥١٧) .

كانت الحكومة على جانب من القوّة والسلطان تهيمن على بلاد النوبة والشام ، وكانت على جانب من الثروة ، قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٩٨، بسبب الضرائب والمكوس التى كان يفرضها المماليك على التجارة المارّة بالبحر الأحمر والسويس فى طريقها بين الشرق وجنوة والبندقية فى البحر الأبيض .

على أن حكم المماليك فى مجموعه كان حكم فوضى ودسائس، وفتن داخلية ، منقسمين شيعا وأحزابا ينتسبون الى قوادهم وسلاطينهم ،

منهم الأشرفيون والظاهريون والمؤيدون ، وكانوا فى نزاع ومعارك مستمرّة بصدد كل تولية جديدة وفى كل آونة .

ويشبه حكمهم من كل الوجوه حكم القوّاد فى آخر الدولة الرومانية حين استبد الجند بالأمر وخرجوا على كل نظام يعزلون ويولون طمعا فى غنيمة أو مال .

وكانت إدارتهم لا تعنى بزرع ولا ضرع ، ففشى الجهل ، وذهب الأمن ، ووقفت حركة العمران : حدث فى عهد بارسباى (الملك الأشرف) سنة ١٤٢٢ تعداد يستدل منه على أن عدد المدائن والقرى فى القطر المصرى نقص الى ٢١٧٠ وكان فى القرن الرابع يبلغ ١٠٫٠٠٠ ، وهذا أبلغ دليل على سوء الادارة فى عهد المماليك .

استمرّت هذه الحال فى عهد الحكم العثمانى (١٥١٧ — ١٧٩٨) الذى اشترك فيه المماليك اشتراكا فعليا ، فامتدّت القرون الوسطى فى مصر لغاية آخر القرن الثامن عشر .

٤

الفتح العثمانى — صارت مصر ولاية عثمانية فى عصر سليم الفاتح (١٥١٧م) وكان غرض الأتراك الاحتفاظ بسلطانهم ، فجروا على نهج العرب فى تغيير الولاة ، والتفرقة بين الحكام وحال ذلك دون

قيام حكومة قوية ثابتة تعنى بصالح البلاد والرعية ، وكانت كل أعمال الوالى لاتتعدّى إرهاق المصريين بالضرائب ، وجمع المال بكل وسيلة .

وكان للأتراك وال (باشا) على مصر ترسله الأستانة ، وكانت له فى الظاهر الكلمة العليا ، وكان بجانبه قائد تركى وجيش محتل ، وكانت الولاية مقسمة الى أربعة وعشرين إقليما يحكم كل إقليم منهـــا سنجق من البكوات المماليـــك .

على أن هذا الجيش القوى مالبث أن فسدت دخيلته ، واضمحلت سلطة الأتراك فى مصر ، وعادت الكلمة للمماليك ، ولكن أخلاقهم انحطت الى أسفل درك ، فكانت حياة الفرد منهم كما يقول " فولنى المستشرق الفرنسى " سلسلة من جرائم القتل والغـــدر والمؤامرات والدسائس قـــد انقطعت بين بعضهم وبعض كما انقطعت بينهم وبين سائر الناس أسباب المحبة والعطف ، وصلات القرابة والرحم ، فراحوا يتورّطون فى حمأة الرذيلة ، ويدمنون معاقرة الخمر ، ويسترسلون فى جماح الفسق ، وكان النظام قد انتفى من صفوفهم ، والطاعة قد ذهبت من قلوبهم ، ولم يبق فى أنفسهم شىء من تلك الروح الحربيـــة التى كانت أغلب الخصال عليهم ... وكانت بيوت البـــكوات من المماليك قـــد أصبحت مواخير من القـــذارة والدعارة ، بعد أن كانت فى الماضى مثالا للنزاهة والتقشف ، وعنوانا للبساطة والتزهد " .

وكانوا جميعا إلا القليل يلقون حتفهم على أسنة الحراب أو غدر فى الطريق حتى ان أحدهم كان أكبر أمانيه أن يموت على فراشه .

وقد حل الجدب فى البلاد فحالت أخصب البقاع فلوات جرداء ، وشلت حركة التجارة ، والزراعة ، والصناعة ، وهى حال يؤول اليها كل بلد زراعى بوجه خاص لا توجد فيه حكومة تسهر على مصالحه ، وتحسن تدبير المياه بانشاء الترع والجسور والقناطر ، وتعهدها . وقد صدق نابليون فى قوله " ان الادارة الحسنة فى مصر تكفل للنيل الغلبة على الصحراء ، والادارة المعتلة تكفل للصحراء الغلبة على النيل " .

وكان الشعب فى أتعس حال من الجهل والشقاء ، فنسى ذكر ماضيه المجيد وما خلف من آثار ، وانقطع ما بينه وبين العالم الخارجى ، وانصرف الى العرافة ، والتنجيم ، والسحر ، والخرافات ، والبطالة ، وكان كما يقول شارلس مرى " يرزح تحت كلا كل الظلم والاستعباد ، لا يأمن أحد على أملاكه ، إلا السناجق وحملة الشرع ، وليس لأحد حق فى الوراثة ، بل الحكومة هى المالكة لكل شىء ، وكانوا لا يسمحون للفلاح إلا بمسكة الرمق وبلغة العيش... وكان حديث القوم فى أسواقهم الخربة ، وحاناتهم المتهدمة ، لا يدور إلا حول ما حل بالبلاد من الفتن الداخلية ، وما يئن تحت أعبائه الأهلون من التعس والشقاء : إذ كانت

الأفراد تطرح أرضا فتجلد أو تقتل بدون أية محاكمة ، لا يفلت من ذلك شيخ أو امرأة ، وكان الضباط يطوفون الشوارع ليلا ونهارا ويرافقهم زمرة من الأشقياء يحملون حقائب جلد يضعون فيها ما يحزه أولئك الضباط السفاحون من الرءوس أثناء طوافهم ، وكانوا لا يرون من الضرورى لتوقيع عقوبة الاعدام قيام الدليل أو شبه الدليل على إجرام المتهم وإنما يكتفون فى إثبات إجرامه بما قد يكون فى حيازته من الثراء أو الغنى ... لذلك لم ير الأغنياء وسيلة للاحتفاظ بما لديهم من المال إلا بالتظاهر بالفاقة والمتربة " .

والواقع أن تركيا ما كان يعنيها أن تسود الوحدة والنظام فى مصر أو فى أية ولاية من ولاياتها ، وكان ضعفها يحرك الأطماع فى الداخل والخارج ، ولا ريب أن كثرة التغييرات التى حدثت فى الحكومة كانت من العوامل التى دفعت الجيش فى القرن السابع عشر الى العبث بالنظام وقتل الولاة : فى سنة ١٦٠٤ قتل ابراهيم باشا الوالى وعلقت رأسه على باب زويلة ، وصار الجيش يطالب السكان بالمال غصبا ففقد الولاة هيبتهم فى أعين المصريين .

وفى القرن الثامن عشر كان البكوات ، وخصوصا زعيمهم شيخ البلد ، أقوى نفوذا من الولاة يثورون عليهم ويحصرون فى أيديهم حكومة البلاد الفعلية .

وكان شيخ البلد على بك الـكبير يعمل على فصل مصر من الدولة وتأسيس مملـكة مستقلة فعين ثمانية عشر من أصدقائه بكوات ، منهم ابراهيم ، ومراد ، ومحمد أبو الذهب ، وأعلن استقلاله فى سنة ١٧٧١ وطرد الوالى العثمانى من مصر .

اجتهد بعـد ذلك فى القضاء على الفوضى واصـلاح القضـاء والمـالية ، وارسـل زوج ابنته « أبو الذهب » لقمع الهوارة بين اصوان وأسيوط ، وأرسل ٢٠٠٠٠ مقاتل لفتح اليمن ، وقوة أخرى من ٨٠٠٠ جندى بقيادة أحد ضباطه اسماعيل بك لاحتلال شاطىء البحر الأحمر الشرقى ، وقوة أخرى بقيادة حسن بك لاحتلال جدة فلم تمض ستة أشهر حتى وقع معظم شبه جزيرة العرب فى قبضة على بك ، وأعلنه شريف مكة سلطان مصر وخاقان البحرين ، وضربت العملة باسمـه .

وفى السـنة عينها أرسل « أبو الذهب » ومعه ٣٠٠٠٠ مقاتل لفتح الشام ، وبعث بمندوبين للمفاوضة مع البندقيـة وروسيا فى عقد محالفات مع مصر .

ولـكن « أبو الذهب » حين وصل فى فتحه الى دمشق تفاوض سرا مع الباب العالى ، وتعاهد معه على الغدر بعلى بك وبسط النفوذ العثمانى على مصر من جديد ، فما لبث أن عاد بجيشه الى مصر (١٧٧٢)

واحتل الصعيد ثم سار الى القاهرة فهرب على بك الى عكاء ونزل ضيفا على واليها ، ولكن المنية عاجلته وصارت مصر بعده ايالة عثمانية يحكمها أبوالذهب بصفته « شيخ البلد » .

وقد وجد بونابرت عند دخوله مصر (١٧٩٨) حكومة ثنائية مؤلفة من ابراهيم بك ومراد بك[١] وأخذ شأن المماليك يتضاءل حتى قضى محمد على على البقية الباقية .

٥

الحملة الفرنسية في سنة ١٧٩٨ — جاءت الحملة الفرنسية الى مصر، وكان الغرض الأول منها ، كما قال بونابرت "رضخ شوكة الانجليز فى الشرق ، إذ لا طريق غير وادى النيل للجيش الذى يناط به أداء هذه المهمة الخطيرة ، وتغيير مجرى الأحوال فى الهند ، وكان لا بد فى إصابة هذا الغرض من حلول مصر محل سان دومنج وجزر الأنتلس ، والتوفيق بين حرية العناصر السوداء ومصالح صناعاتنا ، وكان بدهيا أن يفضى الاستيلاء على مصر الى ضياع جميع المستعمرات الانجليزية فى أمريكا والهند ، وانه متى أصبح الفرنسيون أصحاب الكلمة العليا فى مرافىء ايطاليا ، وجزيرة كرفو ، وجزيرة ملطة ، والاسكندرية ، صار البحر الأبيض المتوسط لا محالة بحيرة فرنسية " .

(١) بعض هذه المعلومات منقول من دائرة المعارف البريطانية .

ومهما كان من الأمر فان بونابرت هو أوّل من لفت انجلترا الى أهمية مركز مصر الجغرافى فى مفترق الطرق العالمية، وبالتالى الى أهميتها السياسية ، والتجارية ، والحربية .

وهذه الحملة أساس التنافس الشديد الذى قامت عليه السياسة الانجليزية الفرنسية فى مصر فى القرن الماضى .

جاء بونابرت الى مصر فى أوّل يوليه سنة ١٧٩٨ واستولى على القاهرة على أثر انتصاره على جيوش المماليك فى واقعة الأهرام الشهيرة (٢١ يوليه) ، ولكن انجلترا تعقبت بونابرت ، فلم تمض إلا أيام قلائل حتى تمكن نلسن من القضاء على الدونمة الفرنسية فى أبى قير، فكانت ضربة قاضية لمطامع بونابرت السياسية فى الشرق والبحر الأبيض .
قال نابليون فى مذكراته : "لقد كان لخذلاننا فى واقعة أبى قير تأثير كبير فى شؤون مصر بل فى شؤون العالم كله ، فانه لو قدّرت النجاة للدونمة الفرنسية ولم يدركها ما أصابها لما لقيت الحملة على الشام عقبة فى طريقها بل لتوافرت الوسائل لنقل مدافع الحصار الى ماوراء الصحراء ، ولما وقفت الجيوش الفرنسية عند أسوار عكاء ، أما وقد دمرت تلك الدونمة ومحى رسمها فقد أقدم الديوان (الحكومة العثمانية) على محاربة فرنسا ، فخسر جيشنا بذلك سندا قويا ، وحالت الحال

في مصر الى تقيضها ، وانقبض الرجاء في التوسل بنتائج الحملة الى تأييد شوكة فرنسا وسلطانها في الغرب " .

انقطعت المواصلات بين الجيش الفرنسي المحتل و بين فرنسا وقد تمكن القائد كليبر في أثناء ذلك من دحر جيش الأتراك في عين شمس ومطاردة فلوله في الشام فثارت القاهرة وخرب الفرنسيون كثيرا من أحيائها وأمعنوا في أهلها القتل ، وما كاد كليبر يتحالف مع مراد بك ويوطد السلم حتى قتله غيلة سليمان الحلبي فاضطرب أمر الفرنسيين بعده ، ولجأوا الى الرحيل (أكتوبر سنة ١٨٠١) .

نتائج الحملة — وقد كان لهذه الحملة الأثر الأول في تكوين مصر الحديثة اذ قضى الفرنسيون على زهرة الفرسان المماليك، فمكن ذلك محمد على فيما بعد من القضاء عليهم ، خصوصا وأن السلطان نفسه كان يريد التخلص من نفوذهم فأصدر في هذه الآونة قرارا بمنع استجلاب المماليك الى مصر حتى لا يتمكن زعماؤهم من تجديد قواتهم التي أنهكتها المعارك .

ولا ريب أن وفود طائفة من العلماء الى مصر للتنقيب عن آثارها والوقوف على أسرار طبيعتها المجهولة قد أيقظ في المصريين روحا جديدة، فقد كان حملة العلم فيهم هم حملة الشرع ، وكانوا يتوهمون أنهم محيطون بالعلوم كافة فلما رأوا " الفلكيين ، وأهل المعرفة والعلوم الرياضية

كالهندسة والهيأة والنقوشات والرسومات ، والمصورين ، والكتبة ، والحساب ، والمنشئين" ورأوا المكتبة الجديدة التي أنشاها الفرنسيون ، وما حوته من المصنفات ، وترحيبهم بكل من يريد المراجعة من المصريين " وخصوصا اذا رأوا فيهم قابلية أو معرفة أو تطلعا للنظر في المعارف " ورأوا التجارب العلمية الجديدة وغير ذلك من " أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا (١)" ورأوا المطبعة التي أتى بها بونابرت ، والصحيفتين اللتين كان يصدرهما ، ورأوا المصانع والمنشآت الحديثة عراهم شيء من الدهشة وحب الاستطلاع .

وأنشأ بونابرت دواوين أو مجالس مؤلفة من كبار العلماء ، والتجار ، وممثلي الطوائف ، ومشايخ الحرف ، للنظر في الشؤون العامة ، وبذلك كان بونابرت أول من أدخل المبدأ النيابي في مصر . ولا يفوتنا أن العلماء والمشايخ قد اشتد ساعدهم من ذلك الوقت وكان لهم فيما بعد أثر كبير في اختيار محمد على لولاية مصر وإرغام الدولة على تعيينه (سنة ١٨٠٥) .

وقد عمل الفرنسيون على تحسين العاصمة فأنشأوا طرقا واسعة منتظمة في المدينة وغرسوا الأشجار على حافتيها ، وأرغموا السكان على الاضاءة ليلا ، وردموا بركة الأزبكية ، وحرموا الدفن في جبانتها

(١) عن الجبرتي .

فأصدروا منشورا يقضى بدفن الموتى فى أماكن بعيدة عن المدينة اتباعا لأصول الصحة ، وأصلحوا مقياس الروضة .

هذا بعض أعمالهم ، ويمكن القول بصفة عامة أن الشعب لم يمل اليهم لأنهم أرهقوه بضرائبهم ولم يصانعوه ، وكانوا قد دخلوا هذا القطر لينقذوه من مظالم المماليك وينشروا فيه لواء العدل . قال بونابرت فى منشوره الأوّل الى أهل مصر من " طرف الفرنساوية المبنى على أساس الحرية والتسوية " : " إننى ما قدمت اليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين " ومن الآن فصاعدا " لا ييأس أحد من أهالى مصر من الدخول فى المناصب السامية ومن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور وبذلك يصلح حال الأمة كلها وسابقا كان فى الأراضى المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما أزال كله إلا الظلم والطمع من المماليك " .

ولما اجتمع الديوان العام (مجلس التمثيل) الأوّل على أثر دخول الفرنساويين القاهرة قال من يمثلهم فى هذا الديوان مخاطبا المصريين ما ملخصه : " ان قطر مصر هو المركز الوحيد وانه أخصب البلاد وكان يجلب اليه المتاجر من البلاد البعيدة وأن العلوم والصنائع والقراءة والكتابة التى يعرفها الناس فى الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول ، ولكون قطر مصر بهذه الصفات طمعت الأمم فى تملكه

فملكه أهل بابل ، وملكه اليونانيون ، والعرب ، والترك الآن إلا أن دولة الترك شددت فى خرابه لأنها اذا حصلت الثمرة قطعت عروقها فلذلك لم يبقوا بأيدى الناس إلا القدر اليسير ، وصار الناس لأجل ذلك مختفين تحت حجاب الفقر وقاية لأنفسهم من سوء ظلمهم ثم ان طائفة الفرنساوية بعد ما تمهد أمرهم وبعد صيتهم بقيامهم بأمور الحروب اشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هى فيه ، وإراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلا وغباوة".

كل ذلك كان من شأنه إيقاظ الشعور القومى عند المصريين خصوصا وأن زمن احتلال الفرنسيين (١٧٩٨ — ١٨٠١) كان زمن معارف من جهة وكان زمن حرب وثورة من جهة أخرى ، فحدثت من جراء ذلك هزة عنيفة فى البلاد تمخضت عنها الفكرة الاستقلالية التى ظهرت ملامحها فى عصر محمد على ، وتجلت فى عصر إسماعيل[1] .

(١) نشرت الجمعية الجغرافية حديثا وثائق جديدة كانت فى أوراق وزارة الخارجية البريطانية تحت عنوان « مصر المستقلة » مشروع سنة ١٨٠١ ، ويقول مسيو جورج دوان فى المقدمة أن هذه الوثائق تدل على أن «فكرة الاستقلال المصرى التى نشأت فى كنف حملة بونابرت قد أشرق نورها فى نفوس المصريين فى مستهل القرن التاسع عشر فان أحدهم وهو المعلم يعقوب القبطى قد تصدى للترجمة عما فى ضميرهم لو لم تصبه ميتة عاجلة (أغسطس ١٨٠١) حالت بينه وبين الدفاع عن قضيته أمام حكومات أوروبا . ==

والحملة الفرنسية هى التى فتحت المسألة المصرية بالنسبة لفرنسا وانجلترا ، وفتحت المسألة الشرقية بالنسبة للدول الكبرى التى كانت لها مصالح ومطامع فى امبراطورية بنى عثمان .

= وتفصيل ذلك أن يعقوب فى بداية الاحتلال التحق بخدمة الفرنسيين الذين «دخلوا مصر أصدقاء يحملون راية جديدة ، راية الحرية» . ولما وقعت القاهرة فى أيدى الأتراك (٢٧ يونيه ١٨٠١) غادر يعقوب المدينة مع الجيش الفرنسى الراحل الى فرنسا وقد نزل بصحبة القائد بليار فى سفينة انجليزية ولكنه مرض فى الطريق فعاجلته المنية (١٠ أغسطس) بعد أن كاشف ربان السفينة الانجليزية بمشاريعه التى تنطوى عليها الوثائق الجديدة .

بارح يعقوب مصر على رأس وفد مصرى مؤلف من أعيان القبط وكانت فكرته الأساسية مخاطبة انجلترا أولا فى الأمر لأن هذه الدولة لها مصلحة أكثر من أى دولة أخرى فى نجاح مشروع استقلال مصر : ذلك أن انجلترا تملك ناصية البحار ، وفى وسعها أن تمنع فرنسا من أخذ مصر ، ولكنها اذا حاولت هى نفسها أن تغزو مصر فستعترضها فى سبيلها أول دولة عسكرية فى القارة الأوروبية (فرنسا) ، ولا ريب أن استقلال مصر هو الوسيلة الوحيدة التى تقف تيار الدولتين المتنافستين وتكفل لانجلترا فى الوقت نفسه ، بفضل تجارتها البحرية ، الاستفادة من حاصلات أقاليم أفريقية الواسعة التى تعدّ مصر منفذها الطبيعى .

وقد اجتهد الوفد فى تجنب كل ما من شأنه إثارة الشك عند انجلترا حتى يتم نجاح المشروع فعوّل على إخفاء الغرض من سياحته عن فرنسا وابقاء فكرة المفاوضات فى طى الكتمان ، ولكن وفاة رئيسه العاجلة فى الطريق قضت فجأة على مشروع «مفاوضة دول أوروبا فى استقلال مصر» ذلك المشروع الذى كان يرى أصحابه أن مصيره حتما الى الفشل مالم تؤيده انجلترا وتعضده .

الباب الثاني

محمد علي

الفصل الأول

نشأته ونهوضه

نشأ محمد على فى كنف الحملة الفرنسية وقد فطن الى أغراضها فعوّل على تحقيقها وتكوين دولة كبرى مستقلة فى آسيا وافريقية تكون مصر قاعدتها

ولد محمد على سنة ١٧٦٩ بمدينة قوله وقد تركه أبوه ابراهيم أغا وهو فى الرابعة من عمره ، ولما بلغ أشدّه التحق بالجهادية زمنا ثم اشتغل بالتجارة ، وقد قرّر الباب العالى وقتئذ ارسال حملة تركية لطرد الفرنسيين من مصر بمساعدة انجلترا فانتظم محمد على فى القوّة التى اشتركت فى واقعة « أبى قير» البرية ولما خرج الفرنسيون من مصر نصب محمد على قائدا على أربعة آلاف جندى ألبانى فأرسله خسرو باشا الوالى العثمانى الجديد الى الصعيد لمحاربة المماليك . ولكن محمد على وصل متأخرا ففكر خسرو فى الغدر به فتحالف محمد على مع عثمان البرديسى زعيم المماليك وتمكن من عزل الوالى (سنة ١٨٠٣) .

وفى أثناء ذلك كان محمد الألفى زعيم المماليك الثانى قد سافر الى انجلترا فأكرم الانجليز وفادته وقدموا له الهدايا الثمينة . وكان غرضهم الاستيلاء على سواحل مصر الشمالية فى مقابل تعضيدهم للمماليك وتوطيد شوكتهم فى مصر . وقد عاد محمد الألفى وتحصن بالصعيد فعمل محمد على ، على الايقاع بينه وبين البرديسى .

ولكن الألبانيين ازدادت جرأتهم . وكان محمد على يعضدهم سرا فأخذوا يطالبون البرديسى بمتأخر مرتباتهم فلم يكن منه إلا أن فرض الضرائب الفادحة على سكان القاهرة فثاروا عليه وألجأوه الى الهرب (١٨٠٤) .

خلا الجو لمحمد على فى القاهرة فأملى عليه دهاؤه وحسن سياسته أن يتظاهر بعدم الجرى وراء مصلحة خاصة فنصح للعلماء والمشايخ بتنصيب خورشيد باشا محافظ الاسكندرية واليا عليهم وفعلا تم ذلك ولكن الوالى الجديد لما رأى جند محمد على الألبانيين خاف على نفوذه فاستقدم جندا من المغاربة (الدلاة) أساءوا معاملة الأهالى وأوسعوهم نهبا وقتلا فازداد المصريون كراهية للوالى .

وكان الباب العالى فى هذه الفترة قد عين محمد على واليا على جدة ولكن محمدا استغل الظروف وحرض الجند على مطالبة الوالى بالعلوفة وتحالف مع المشايخ والعلماء وكانوا قد سئموا هذه الفوضى فحاصروا خورشيد فى القلعة وألحوا على الباب العالى بتولية محمد على فصدر الفرمان بولايته (٩ يوليه سنة ١٨٠٥) .





ابراهيم باشا

ولا ريب أن هذه التولية التى حدثت على يد المصريين كانت الحجر الأوّل فى أساس الدستور المصرى الجديد فقد كان المماليك دعاة الفوضى وكان ولاة الأتراك جهلة أغبياء يظلمون العباد .

هنا ينتهى القسم الأوّل من سياسة محمد على التى كانت ترمى الى بلوغ السلطة وقد أخذ بعد ذلك يعمل على توطيدها حتى يتمكن من تحقيق أغراضه البعيدة .

وقد ساعد الحظ محمد على بوفاة البرديسى (نوفمبر سنة ١٨٠٦) والألفى (يناير سنة ١٨٠٧) فأصبح شاهين بك زعيم المماليك ولكنه كان ضعيف النفوذ والعصبية بعد تفرّق كلمتهم وتشردهم فى أقاصى البلاد .

ولكن انجلترا عز عليها أن يقوى محمد على فيقضى على سياستها فى مصر فقد كانت الخطة التى جرت عليها فى بادئ الأمر مساعدة تركيا فى طرد الفرنسيين من مصر (١٨٠١) والتوصل بواسطتها الى جعل مصر منطقة نفوذ لها فظلت محتلة الاسكندرية والسواحل المصرية حتى حدث صلح أميان (١٨٠٢) بين فرنسا وانجلترا واسبانيا وهولاندا فاحتفظت فرنسا بمعظم فتوحاتها وردت انجلترا معظم المناطق التى استولت عليها وفى جملتها السواحل المصرية . ولم يكن فى الواقع هذا الصلح إلا هدنة مؤقتة بين الدولتين .

وقد أرسلت فرنسا عقب صلح « اميان » ماتى دلسبس ممثلا لها فى مصر ، فكتب الى حكومته يقول "انه يعتقد أن البماشي محمدعلى هو أقدر الزعماء الحاليين فى مصر على التغلب على الفوضى الضاربة أطنابها فى البلاد " ويؤكد الكثيرون من الثقاة أن هذا الرأى الذى بلغ الى الكولونيل « سبستيانى » سفير فرنسا فى الأستانة كان من العوامل التى ساعدت على توطئة الأمر لولاية محمد على فى مصر .

كانت ترى انجلترا اذن أن انتصار محمد على انتصار للنفوذ الفرنسى فعملت على إحباطه جهدها وتحالفت مع المماليك بعد صلح « اميان » ولكن هذا التحالف لم يأت بالنتيجة المأمولة فلجأت الى القوّة وأرسلت فى سنة ١٨٠٧ حملة الى مصر لمساعدة المماليك الذين اضمحل أمرهم ، ونزلت جنودهم الأسكندرية ولكن محمد على تمكن بحزمه ، وحسن تدبيره ، ونصائح مسيو دروفتى قنصل فرنسا فى مصر من هزيمة الجيش الانكليزى فى رشيد والتمثيل بأسراه فى شوارع القاهرة ، وظلت الجنود الانجليزية محتلة الأسكندرية ستة أشهر ، ثم جلت عنها فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ ، تلك هى الصعوبة الأولى التى كانت تكتنف الوالى وقد تغلب عليها واستمد منها قوّة جديدة أعانته فى التغلب على غيرها من المصاعب : فقد بقى أمامه بعد أن ارتكزت سلطته بهذا النصر ان يحل المشكلة المالية التى كانت

تزعزع هيبة الولاة بين الجنـــد والرعية ، وأن يجهز على المماليك حتى لاتقوم لهم قائمة .

وقد أعان محمد على على تذليل المصاعب الباقية تضامنه مع نوّاب الأمة الذين أولوه ثقتهم وكان مؤيد الجانب منهم " مذ رأوه رأى العين يطوف بأرجاء القاهرة ، ويجوس خلال الديار لتوطيد دعائم الأمن فيهـــا ملقيا القبض على المعتـــدين والناهبين من عساكره تارة وطورا معاقبا لهم بيد العقاب الصارم " .

" وكان جمّ الاحترام والتوقير للشـــيوخ الى حدّ عدم المســـارعة بمكاشفته إياهم بما يراه من صعوبة الحالة وحرج الموقف . فكان يضعهم بذلك فى مركز يرون من الواجب عليهم فيه المبادرة بتدبير الوسائل لدرء تلك الحاجة . وكانت مصلحتهم وقتئذ مماثلة لمصلحته ومندمجة فيها لأنه لما كانت قوّته مستمدّة من مؤازرتهـــم له فلا عجب اذا تطوّعوا لجباية ما يضطر كرها الى فرضه على الآهلين من الفرض التى لو باشر جبايتها بنفسه قبل أن يحصل على موافقتهم واستحسانهم لكانت سببا فى تسوئة سمعته وبث كراهته فى نفس الجمهور " . [كلوت بك]

تمكن محمدعلى فى طور نهوضه الأوّل بمساعدة المصريين والفرنسيين من التغلب على المصاعب الخارجيـــة التى كانت تحيط بتوليته بسبب

معارضة انجلترا والباب العالى، ثم تغلب على المصاعب الداخلية والمـــالية وأخذ يتحين الفرص للتخلص من المماليك حتى يخلو له الميدان .

وقد اتفق فى أثناء ذلك أن الوهابيين فى بلاد العرب كانوا ثائرين على الباب العالى . وقد كان مبدأ ظهورهم فى بلاد اليمن فى منتصف القرن الثامن عشر ، وهم ينسبون الى الشيخ محمـــد بن عبد الوهاب . وكان مذهبهم أشـــبه بمذهب « الطهريين » يطلبون تطهير الدين من المفاســد والبدع ، والعودة الى التقشف والزهــد ، واتباع الســنة والكتاب .

وقد استفحل أمر الوهابيين فى بداية القرن التاســع عشر فاحتلوا مكة والمدينة (١٨٠٣) وبلاد الشام (١٨٠٨) وصاروا خطرا على الدولة . فلجأت الى محمــد على فأجاب طائعا وأخذ يجمع القوّات اللازمة ولكنه علم أن المماليك لن يهادنوه فانتهز فرصة سفر ابنه طوسون على رأس حملة الى بلاد العرب وقرر إقامة احتفال لتوديعه دعا اليه الأعيان وفى جملتهم المماليك .

وفى يوم الجمعة أول مارس (سنة ١٨١١) احتشد الناس فى القلعة فرحب بهم محمد على ، ولما حانت الساعة تحرّك الموكب ، وكان المماليك فى آخره نحو أربعمائة ، تحوطهم الفرسان والمشاة ، فلما بلغ مضيقا لا يمكن التحرّك فيه أغلقت الأبواب وانحصر المماليك بين نيران بنادق الألبانيين

وسيوفهم فبادوا وفتك الوالى بمن بقى منهم فى أطراف البلاد . و بذلك قضى على عنصر الفتن والدسائس فيها .

وجه محمد على اهتمامه بعد ذلك الى القضاء على الوهابيين . وقد تمكن بعد حروب طويلة امتاز فيها ابنه ابراهيم باشا، من تمزيق شملهم، وأسر قائدهم عبد الله سعود ، وارساله الى الاستانة حيث قتل (١٨١٨).

ولاريب أن هـــذه الحروب كلفت محمـــد على ثمنا غاليا ، ولـــكن حسبها أنهـــا أعادت الأمن الى ربوع الاســـلام ، وثبتت مركز والى مصر فى نظر الدولة وقد أنقـــذها من خطر الوهابيين ، وأعاد اليها نفوذها فى بلاد العرب فلم يبق أمام الوالى بعد أن قضى على المماليك ، وكشفت له الحرب عن قوّته الحقيقية ، إلا التفرّغ لتنفيذ الخطة التى رسمها لنفسه فى الداخل والخارج .

الفصل الثاني

الاصلاحات الداخلية

كان محمد على يريد النهوض بالبلاد حتى يتمكن من بسط حدودها وتكوين دولة مستقلة وأسرة حاكمة من ذريته . وقد كان الرجل طموحا ، جريئا ، عالى الذكاء ، بعيد الهمة ، حلال مشكلات ، لاتهادنه المصاعب ولا يهادنها ، وكان أميا ، وكثيرا ما يقول "ما قرأت قط من الكتب إلا وجوه الرجال وقلما كنت أخطئ في قراءتها" .

وقد لمح محمد على من خلال أعمال الفرنسيين فى مصر الحضارة الأوروبية وأثرها فى تكوين الممالك والنظم الحديثة ، فشرع فى الجرى على سياسة اصلاح واسعة النطاق فى مصر والاستعانة بالفرنسيين فى تنفيذها .

وقد عنى بادئ ذى بدء بايجاد حكومة على رأس البلاد. والواقع أن مصر لم تنعم بحكومة منتظمة ثابتة إلا زمن استقلالها الفعلى (أى ستة آلاف سنة تقريبا قبل الميلاد) ثم توالت عليها الغارات والمحن بعد ذلك (مدة ألفى سنة) فانتقل الحكم فيها الى الفرس ، واليونان ، والرومان ، والعرب ، والأتراك ، والمماليك. وقد تقلب عليها فى حكم كل دولة أسر

مختلفة وأفراد متباينون أغراضا وأجناسا فاستبدوا بالأمر فيها ولم يعنوا إلا بابتزاز الأموال . فتناقص السكان ، ونضبت ثروتها ، ووقفت حركة التجارة فيها ، وانتشر الجهل .

وقد جرى محمد علي في حكمه على سنة المستبد العادل" وهو ، كما يقول كلوت بك ، أول عثماني استطاع إدراك الافكار النافعة فيما يتعلق بالحكومة والادارة . نعم ان سلطته كانت مطلقة ولكنه أحكم التدبير بتحاشيه عن الحكم الاستبدادي الذي كان لمثله أن يجري على خطته إذ شكل لنفسه مجلسا خاصا اعتاد المداولة مع أعضائه في جميع الأعمال المتعلقة بالحكومة قبل الشروع في تنفيذها . وألف لكل فرع من فروع الادارة مجلسا من الأخصائيين . فكان هناك مجلس للحرب . ومجلس للبحرية . ومجلس للزراعة . وآخر للتعليم وغيره للصحة الخ . وكان هناك مجلس عام فوق هذه المجالس جميعا يدعى بمجلس الحكومة . ومن اختصاصه النظر في جميع أقسام الحكومة ، وكان اذا عنت الحاجة الى وضع قرارات مهمة في الزراعة أو الأشغال العامة الخطيرة يعقد مجلسا لذلك يجتمع فيه حكام الأقاليم ومديروها " .

فروع الحكومة — وقد قسم الحكومة الى ادارات مختلفة وأنشأ بالتتابع دواوين أو « نظارات » الداخلية ، فالحربية ،

فالبحرية ، فالمعارف العمومية ، فالمالية ، فالخارجية ، فالتجارة .
وقسم مصر الى سبع مديريات على رأس كل منها مدير . وقسم كل مديرية الى مراكز وأخطاط وكان المديرون جميعا من الأتراك ، والمأمير من المصريين الوطنيين . وكان يوجد فى كل قرية عدا مشايخ البلد رئيس للزراعة يدعى الخولى ، وصراف لجباية الأموال المستحقة .

وقد اهتم محمد على بتنظيم الشرطة فأوجد فى العاصمة ضابطا (حكمدارا) تحت إمرته ضباط منتشرون فى أنحاء المدينة ، وتمكن بيقظته من صون الأمن والنظام فى جميع أنحاء البلاد .

المالية — ولكن لما كانت اصلاحات محمد على وحروبه تحتاج الى أموال وفيرة عمل على تدبيرها .

كانت موارد الوالى المالية ثلاثة: نظام الملكية فى مصر ، واحتكار الحاصلات الزراعية ، والضرائب والرسوم .

(١) **الملكية** : كانت الأرض المصرية منذ عهد الفراعنة ملكا للوالى فلما جاء الاسلام جعل حق الملكية الفردية مستمدا من ولى الأمر ، وكانت الأرض تنتقل بالوراثة فى مقابل ضريبة معينة . ولكن السلطان سليم حين فتح مصر أعاد الملكية العامة الى ولى الأمر

" وصار صاحب الأرض لا يملك رقبتها بل حق الانتفاع بها . فاذا مات آلت أملاكه الى الحكومة . وقد أخذ السلاطين من خلفاء السلطان سليم الأول يعهدون بادارة البلاد المصرية الى دفتردار عنده سجل بجميع أراضيها وكان قصدهم بذلك تأييد الحقوق التي انتحلها ذلك السلطان لنفسه عليها . غير أن هذه الحقوق لم تلبث أن تلاشت بشوكة المماليك وامتداد نفوذهم " .

وفي عهد المماليك اختل نظام الأرضين فاستأثر المماليك بالشطر الأوفى من الأراضي، وكان شطر من الأراضي موقوفا على المساجد ومعاهد البر يديرها جماعة من المشايخ والعلماء، أما فيما يتعلق بالشطر الباقي فقد كانت الحكومة لعجزها عن جباية الضرائب بسبب نقصان الريع وإهمال الأشغال العامة تضطر الى ترك الأراضي الى نحو ستة آلاف مالك أو ملتزم يتعهد كل منهم بتحصيل الأموال المقررة، وكان المالك يحصل من الحكومة في مقابل نفقاته ومشقته على أراضي « أوسيه » غير التي التزمها معافاة من كل ضريبة، وكانت أطيان الالتزام تعرف بأطيان الفلاحين لأن الفلاحين كانوا يستثمرونها ويدفعون الايجار المستحق عليها .

وقد أحدث محمد على تغييرا عظيما في هذا النظام فنزع ملكية الأراضي من المماليك ، واستولى على معظم أراضي الوقف التي كانت

تحت رعاية العلماء ووضعها تحت رقابته ، وحل محل الملتزمين واتصل رأسا بالفلاحين فتمكن بهذه الطريقة من امتلاك جميع الأراضى المصرية واستغلالها لحساب الدولة .

والواقع أن محمد على لم يفكر فى إدخال النظام الاشتراكى الذى يجعل الملكية المطلقة للحكومة على أن تتولى هى توزيع الثروة بين الأفراد بل كان غرضه الأكبر ليس هو القضاء على الملكية الفردية التى كانت فى الواقع منحصرة فى أيدى المماليك والملتزمين بل جعل الحكومة قيمة عليها تحسن التصرف فيها لمصلحة المجموع ، خصوصا وأن الفلاحين كانوا عاجزين عن مجاراة الوالى فى إصلاحاته ، وكان لابد عاجلا من إصلاح الأراضى وتنمية موارد الدولة بإيجاد نظام واحد للزراعة والتجارة فيها .

(٢) احتكار الحاصلات : وليس أدل على ذلك من أن الوالى بعد أن مسح الأراضى وزع الأطيان على كثيرين من الفلاحين على أن يبقوا ملاكا لها بشرط أن يقوموا بسداد ضرائبها . وقد قدّم لهم الحبوب وآلات الحرث والماشية ، وكان يأخذ منهم نصيبا من المحصول بصفة ضريبة ، ويشترى الباقى ويضعه فى مخازن الحكومة لصنعه فى مصانعها ، أو بيعه للتجار الأوروبيين ، على أنه لم يحتكر من الحاصلات إلا القطن والأرز والصمغ وما شاكلها وترك معظم الحبوب

للفلاحين يتصرفون فيها ، ولا ريب أن احتكار الأراضي واحتكار التجارة كانا لا يتفقان مع تقدّم البلاد المطرد . لذلك ألغاهما سعيد فيما بعد .

(٣) **الضرائب** : كانت أهم الضرائب التى فرضها محمد على الضريبة العقارية ، وكانت تختلف قيمتها بحسب نوع الأرض وخصوبتها ، وكانت الحكومة تحصل نصف ايرادها من هذه الضريبة التى هى ثمرة نظام الملكية الجديد .

وكانت تحصل سدس إيرادها تقريبا من الضريبة الشخصية « $\frac{1}{12}$ من الدخل الشخصى » والباقى من رسوم الجمارك التى كانت تعطى بالالتزام [1] والضرائب المختلفة على الماشية وقوارب النيل والنخيل والحاصلات عند دخولها فى مدن معينة .

ميزانية الدولة — فهم محمد على أن عصب الدولة فى ميزانيتها فأنشأ الجيوش والأساطيل والمعامل والمدارس وأنفذ المشاريع الكبرى التى أحيت البلاد دون أن يستدين فجاء هذا دليلا على بعد نظره وحسن سياسته وتدبيره .

وقد بلغ دخل الحكومة فى سنة ١٨٢١ نحو مليون و ٢٠٠ ألف جنيه والمنصرف مايقرب من هذا المبلغ .

(١) كان ملتزم الجمارك بوغوص بك نوبار الذى صار فيما بعد ناظر الخارجية والتجارة .

وفى سنة ١٨٣٣ بلغ إيرادها ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه والمنصرف ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه أنفق منها نحو النصف على الجيش والبحرية والمبانى الحربية .

وفى سنة ١٨٣٨ بلغ الايراد ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه والمنصرف ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه .

تشكيل الجيش المصرى — كان للجيش المصرى أثر كبير فى تكوين مصر الحديثة وقد كان الفكرة الرئيسية التى تفرعت عنها إصلاحات محمد على .

ذلك أن محمد على لم يسر سيرة وال عثمانى لايعنيه إلا ابتزاز المال والاعتماد على حرس أجنبى من الألبانيين والأكراد للاحتفاظ بسلطة وهمية ، ولكنه سار من بادئ الأمر سيرة حاكم وطنى يعمل بكل وسيلة لصالح الولاية التى نصب عليها . وكان لابد له من جيش أهلى منظم يعينه على تحقيق أغراضه .

وقد كان لتأليف هذا الجيش نتائج كثيرة فى الداخل أهمها تعويد المصريين حب النظام والطاعة بعد أن كانوا منغمسين فى الفتن والاضطرابات منذ قرون . وكان لفتوحات المصريين فى الخارج وانتصارهم على الاتراك أصحاب السيادة صدى فى النفس المصرية يحرك فيها عاطفة الوطنية والاعتزاز بالنفس .

وقد فطن محمد على الى الصلات المتينة التى توجد بين جيش منظم وأدوات التقدّم الحديث من نظم وعلوم مختلفة فكانت الحاجة الى المال الوفير للانفاق على جيش ضخم وحروب مستمرّة تدعو الى تنمية جميع موارد الدولة ، وكانت الحاجة الى المهندسين والأطباء والملابس وآلات الحرب تدعو الى توسيع نطاق التعليم وإيجاد حركة إصلاحية عامة قوية فى البلاد تنتظم جميع الشؤون التى لها علاقة قريبة أو بعيدة بالحرب . وقد وقف دولاب هذه الحركة قليلا عقب معاهدة سنة ١٨٤١ حين اضطرت الدول محمد على الى إنقاص جيشه والانزواء فى داخل حدوده .

والواقع أن الوالى أراد أن يكفل استقلال الجيش فكفل فى الوقت نفسه استقلال البلاد الاقتصادى . وقد عهد بتشكيل الجيش الى الكولونيل سيف « سليمان باشا » وقدّم له فى البداية ٥٠٠ من مماليكه و٥٠٠ أخرى قدّمها أعيان القطر أرسلهم الى أسوان ليتلقنوا فنون الحرب بعيدين من جميع المؤثرات . وقد كانت مهمة الكولونيل شاقة للغاية لأن تلاميذه لم يألفوا إلا الجلبة وركوب الخيل وقد تآمروا مرارا على قتله ولكنه تمكن فى النهاية من تعليمهم وجعلهم ضباطا فى مدّة ثلاث سنوات .

شرع الوالى بعد ذلك فى حشد الجند وتدريبهم ولكنه لم
أخذهم من الأتراك أو الأرناؤود لأنهم كانوا عنصر فتنة يكرهو
وقد عمل على التخلص منهم في الحروب السودانية (١٨١٩)
أن يجند ثلاثين ألف سودانى من أهالى كردفان وسنار . تألف
الفرق الأولى (سنة ١٨٢٣) وكان الشبان المماليك الذين تعلموا
ضباطا عليهم وقد اشتركت بعض هـذه الفرق — وكانت
من ١٧٠٠٠ مقاتل تحت إمرة ابراهيم باشا – فى إخضاع شبه
مورة (١٨٢٤ — ١٨٢٥) .

ولكن هذا الجيش السودانى الذى كان عدده ٢٥٠٠٠
فى مقدوره تحقيق أغراض محمد على الواسـعة فعوّل الوالى على
المصريين فتذمر الأهالى وحدثت فتن فى الأقاليم أمكن إخما
وقد استدعى ضباطا فرنسيين لتدريب الجنـد وتكوينهم على
المتبع فى الجيش الفرنساوى وفتح المدارس العسـكرية وأنشأ ا
المختلفة وقد بلغ هذا النظام غايته حوالى سنة ١٨٣٧

وقد استمرت زيادة الجيش فبلغ سنة ١٨٢٦ إبان الحرب اليو
١٠٠٠٠ و١٥٠٠٠٠ سنة ١٨٣٢ و٢٧٦٠٠٠ حوالى سنة ٨
منها ١٣٠٠٠٠ جيوش نظامية و٤١٠٠٠ غير نظامية و٤٧٠٠٠
أهلى و١٥٠٠٠ عمال مصانع مدر بون و٤٠٠٠٠ الدونمة البحـ

وقد أبلى المصريون في الحرب بلاء حسنا. روى كلوت بك "انه حدث في معركة قونية أن ترك جميع الجرحى الذين كانوا يستطيعون حمل السلاح أسرتهم في المستشفى قاصدين الى ميدان القتال لمساهمة اخوانهم مجد الانتصار أو شرف الموت ، وان فتح الشام وانتصارات حمص ، وبيلان ، وقونية أثبتت للأتراك سمو المصريين الذاتي عليهم باعتبار كونهم أفرادا كما أثبتت شوكتهم باعتبار أنهم جموع مسوسة بقواعد علم خطط القتال وتدابيره" .

ولكن يظهر أن المصريين لم يكونوا أهلا للقيادة بعد فأسندت المناصب العليا في الجيش الى المماليك والأتراك .

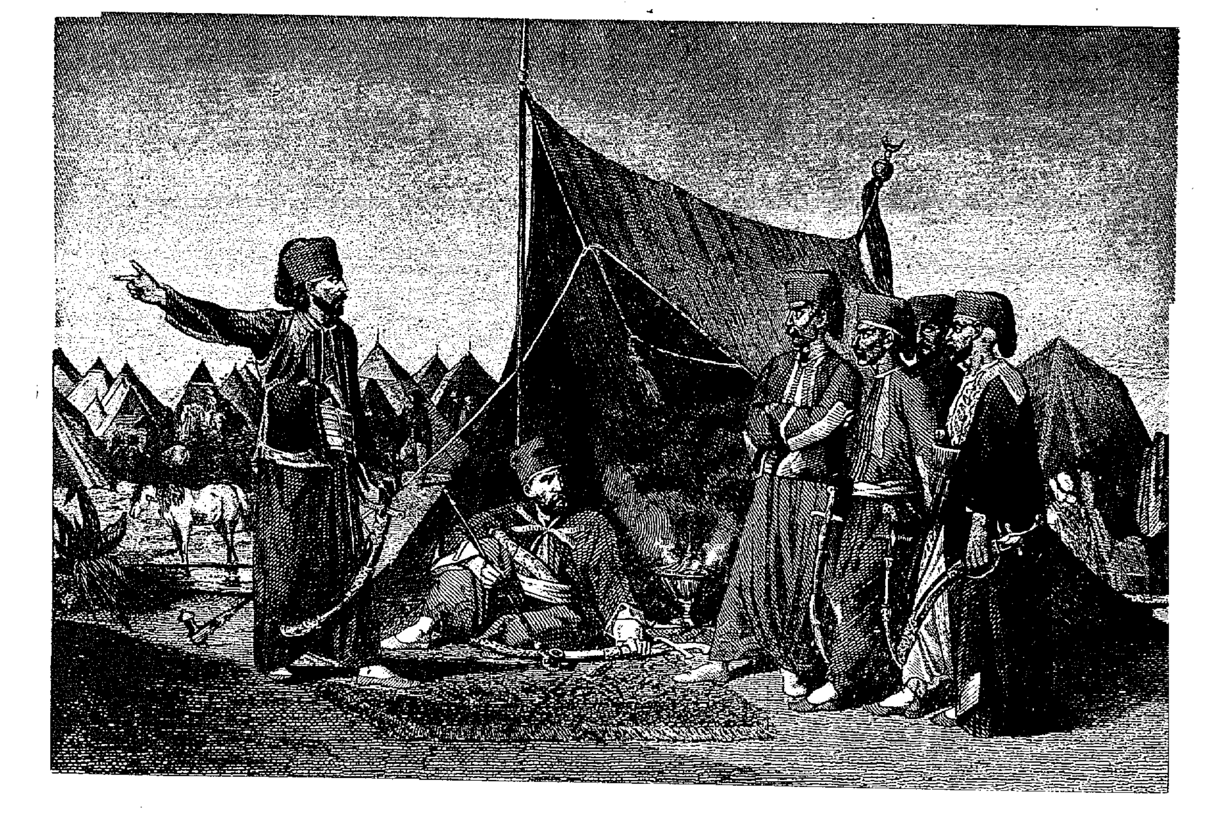
البحرية المصرية — كان لمصر دونمة حربية صنعت سفنها في مرسيليا ، وليفورنيه ، وتريستا ، وقد دمر معظمها في معركة نافارين البحرية (١٨٢٩) فرأى الوالي أن ينشئ بحرية جديدة قوية تضاهي جيشه ، وناط بمسيو ديسيريزي من كبار مهندسي ثغر طولون إنشاء ترسانة بالاسكندرية لبناية السفن وإصلاحها . وقد بدئ العمل في يونيه سنة ١٨٢٩ بواسطة فرق من العمال تحت إشراف معلمين أوروبيين وأمكن إنزال سفينة ذات مائة مدفع الى البحر في ٣ يناير سنة ١٨٣١

وقد تكوّنت على أثر ذلك البحرية المصرية وصار لمصر أسطول يعتدّ به رفع ذكرها فى حروب الشام فحاصر سواحلها وتعقب الدونمة العثمانية فى مضيق الدردنيل وكاد يجتازه لولا تدخل الدول الأوروبية.

وكان الأسطول مؤلفا من إحدى عشرة سفينة كبيرة: منها المحمودية والمنصورة ، والمحلة الكبرى ، والاسكندرية . وسبع فرقاطات وسفن أخرى صغيرة أنشئت فى ترسانة الاسكندرية التى كانت تنجز فيها جميع الأعمـال بيد المصريين وقد برعوا فى الصناعات فاستغنى بهم ديسيريزى عن العمال الأوروبيين وكان يعينه فى مهمته شيخ مصرى خبير بانشاء السفن وعمارتها يدعى الحاج عمر .

وكان لبيسون بك الفضـل الأكبر فى تشكيل البحرية المصرية وتدريب عشرة آلاف مصرى على القيام بخدمتها ، وقد أنشئت مدرسة للبحرية فى سـنة ١٨٣١ انتظم فيها الشبان المماليك وتخرّجوا منهـا ضباطا للأسطول ، وقد تفوّقت مصر فى فترة قصيرة على تركيا بجيشها وبحريتها وأصبح لها نفوذ فى البحر الأبيض .

الزراعة والأشغال العامة — مصر بلاد زراعية بطبيعتها وأساس ثروتها الزراعة ، وقد عنى بها الوالى عناية خاصة منذ توليه الحكم فملك الأرض ومسحها ووزعها ، وفرض الضرائب ، وأمن السبل



ابراهيم باشا في نصيبين



والزرع ، وأتى من الهند بالقطن الجيد الذى أشار بغرسه جوميل (١٨٢١) ووسع نطاق زراعته فصار من ذلك العهد عماد الثروة فى البلاد ، وأدخل زراعة التيل والقنب لصنع حبال الأسطول ، والنيلة للصباغة ، وأحضر من آسيا الصغرى عمالا لزراعة الغابات والاحراج للحصول على الأخشاب اللازمة لبناية السفن، وعضد تربية دودة القز فغرس فى الوجه البحرى وحده نحو ثلاثة ملايين شجرة توت وأصبح الحرير من أهم الحاصلات الزراعية ، وصارت الزراعة تمد الصناعة بالمواد الأولية التى تحتاج اليها .

ولكن مصدر الخصب الأول هو النيل ، والحكومة فى مصر بوجه خاص هى الكل فى الكل لأن حياة البلاد فى زراعتها،وزراعتها متوقفة ، لا على الأمطار الهاطلة كما فى بعض البلدان ، بل على حسن تدبير ماء النيل وتوزيعه بواسطة ادارة عامة تتولى الرى وما اليه من المنشآت كالترع والقناطر والجسور التى يلحق بها البوار ان لم تتعهدها حكومة ساهرة .

وقد قضت فوضى المماليك على معظم المبانى العامة التى تركها الفراعنة والرومان والعرب فى صدر الاسلام ،ولكن حكومة محمد على أصلحت ما أمكن إصلاحه وشقت الترع ، التى هى بمثابة الشرايين

فى الجسر ، خصوصا فى الوجه البحرى فأحيت موات الأرض وأعانت على المواصلات [١] .

ومن أجل أعمال محمد على ترعة "المحمودية" التى أنشأها المهندسان الفرنسيان كوستا وماسيه بين فرع رشيد والاسكندرية فوصلت بين النيل وعاصمة البلاد البحرية فانتعشت الزراعة فى ذلك الاقليم ونشطت حركة المراكب التجارية فى داخلية البلاد وكانت قبل تتعرض لاخطار الملاحة فى بوغازى دمياط ورشيد وفى البحر الملح بين الاسكندرية ورشيد . ولا شك أن هذه الترعة كان لها خصوصا فى ذلك الوقت الذى لم تنشأ فيه السكك الحديدية أثر كبير فى نمو مدينة الاسكندرية وعمارتها ، وقد كلفت الحكومة سبعة ملايين ونصف من الفرنكات وكان يشتغل فى حفرها ٣٠٠٠٠٠ عامل فأنجزت فى عشرة أشهر (١٨١٩) وصارت مصدر ثروة ورفاهية .

وقد أنشأ محمد على الجسور والقناطر والهواويس والحيضان لتنظيم فيضان النيل ، ومن مشروعاته الخطيرة "القناطر الخيرية" على رأس الدلتا ، وكان الغرض منها حجز الماء الذى يذهب أكثره هدرا فى البقاع التى يرويها الفرع الغربى ، لأنها غير صالحة للزراعة ، والانتفاع به فى رى

(١) يوجد فى كتاب على مبارك "الخطط التوفيقية" وصف مسهب لجميع هذه الترع التى أنشأ معظمها المهندسون المصريون الذين تخرجوا فى أيام محمد على.

أراضى الفرع الشرقى ، ورى الوجه القبلى الذى يقل فيه الماء زمن التحاريق بسبب ارتفاع أراضيه عن سطح النيل .

وقد بنيت القناطر على رأس الدلتا عند تفرّع النيل وجعلت لها أبواب حديدية على كل فرع بحيث يمكن حجز الماء عن أحدهما لمصلحة الفرع الآخر وجداوله . وقد أفاد هذا المشروع فى تنظيم مياه الفرعين ولكنه لم يعد على الصعيد بالفائدة المنتظرة .

وقد شرع فى بنائها سنة ١٨٣٥ المهندس الفرنساوى لينان ديلفون واشتغل فى إتمامها ، فى عهد عباس ، موجيل بيك ثم حل محله فى سنة ١٨٥٣ مظهر بك فتمت فى عصر سعيد (١٨٦١) بعد أن كلفت البلاد نحو ٢،٠٠٠،٠٠٠ جنيه[1] وقد قدّر ما حفره محمد على من الترع لغاية سنة ١٨٤٠ بمائة مليون متر مكعب ، وكان عدد العمال الذين يشتغلون فى إنشائها نحو ٣٥٠،٠٠٠ عامل .

(١) كتب نابليون فى مذكراته يقول : "من الأعمال الجليلة التى لا مناص من تنفيذها يوما ما أنشاء سدود على فرعى دمياط ورشيد عند بطن البقرة فان هذه السدود اذا أنشئت ستؤذن لمياه النيل كلها بالمضى فى سبيلها شرقا وغربا فتضاعف مياه الفيضان" . وقد روى كلوت بك أن المهندسين الذين نظمهم سمو الوالى فى سلك خدمته أطلعوه على المشروع الذى مر بالخواطر أثناء الحملة الفرنسية والمباحث التى كانت قد بدئ بها تأهبا لتنفيذه فهمت محمد على خطورة هذا العمل الجسيم الذى يصبح القابض على زمام مصر به مطلق التصرف فى النيل .

وقدّرت أعمال البناء من قناطر وجسور ومصارف بـ ٩٦٥,٠٠٠ متر مكعب يضاف اليها مكعبات المبانى الأقل أهمية ١,٨٥٠,٠٠٠ فتكون جملة مكعبات أعمال المبانى ٣,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب تقريبا ، ولا ريب أن هذه الأعمال كانت لها اليد البيضاء فى تدبير ماء النيل الذى كان يذهب معظمه هدرا فى البر والبحر فرويت الأرض وعمّ الخصب والنماء . وبلغ مقدار الأرض المنزرعة نحو ٤,٠٠٠,٠٠٠ من الأفدنة بعد أن كانت تقرب من المليون .

الصناعة — وقد اهتم محمد على بادخال الصناعة الكبرى فى مصر فأنشأ ١٥ معملا لغزل القطن : منها ٩ فى الوجه البحرى ، و١٢٠٠ نول تنسج نحو مليونى قطعة من القماش فى السنة ، وكانت فاوريقة مالطة فى بولاق أكبر معمل للغزل والنسيج فى القطر المصرى .

وكانت فاوريقات الأقمشة الكتانية منتشرة فى مصر وخصوصا فى الوجه البحرى ، وكانت تخرج فى السنة ٣,٠٠٠,٠٠٠ قطعة ، وأنشىء ببولاق مصنع للجوخ تولى ادارته عمال فرنسيون ثم حل محله فيما بعد مصريون كان أرسلهم الوالى خصيصا لتعلم هذه الصناعة فى مدينتى سيدان والبوف بفرنسا ، وكان يصنع فيها عدا الأجواخ ملابس صوفية وأغطية للنوتية المصريين .

وأنشئت فاوريقة للطرابيش بمدينــة فوّة وفاوريقات للســكر بالوجه القبلى ، ومصانع للنيلة ، ومعمل للصابون ، ومعاصر للزيت : منهــا مائة وعشرون بالوجه البحرى و ٤٠ بالقاهرة ، ومعامل للبارود وتحضير المواد الكيمائيــة ، ومسابك للحديد تقوم بحاجات المدفعيــة والبحرية والفاوريقات المختلفة ، وثلاثة معامل للأسلحة القابلة للحمل : منها معمل القلعة الذى قال عنه الدوق دى راجوز « انه يناظر أحسن معامل فرنسا وأرقاها نظاما » .

واشترى محمد على المطبعة التى أحضرتها الحملة الفرنسية الى مصر فأصلحها ووسع نطاقها وصارت مطبعة بولاق الأميرية ،وكانت تطبع فيها الكتب العلمية المختلفة : العربية والتركية .

ولكن ممــا يؤسف له أن هــذه الصناعات المختلفة التى برع فيها آلاف مــن المصريين كانت حياتها متوقفــة على جيش الدولة لأن حاجيات الشعب فى الواقع كانت محدودة فلمــا انكمش الوالى وجيشه بعــد معاهدة لندرة آل أمرها الى الاضمحلال . وقد روى مهندس انجليزى زار مصنع بولاق بعد موت محمد على أن قيمة ما هنالك من ثمين الآلات المكدّسة المهملة للصدأ والبلى لا تقل عن ١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه

ومهما كان من الأمر فقد فتح الوالى مصر للصناعة الكبرى وأثبت أهلية المصريين لها وحاجة البلاد اليها .

التجارة — وقد ترتب على إنشاء حكومة منتظمة تصون الأمن وتعمل على ترقية الزراعة والصناعة فى أرض مصر ومداثنها نشاط التجارة وحركة التبادل بين مصر وأوروبا. وقد ازداد عدد البيوتات الأوروبية فى القاهرة والاسكندرية .

وكانت تبلغ قيمة الواردات فى سنة ١٨٣٦ نحو ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك وأهمها الأنسجة، وخشب البناء، والحديد، والآنية والورق، والعقاقير . وقيمة الصادرات ٤٢,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، وأهمها القطن ، والأرز ، والصمغ ، والأنسجة الكتانية ، والحبوب .

وقد تمكن محمد على بفضل نظام الاحتكار والالتزام من الحصول على الثروة التى أعانته فى تعهد جيشه واصلاحاته وكان هو التاجر الأوّل فى الدولة .

التعليم والمعارف — فهم محمد على أن كل حركة إصلاحية عامة ترمى الى تكوين أمة وإيجاد حكومة أهلية لن تقوى وتستمرّ إلا اذا امتدت أصولها فى نفس الشعب فأرسل بعثات من الوطنيين الى الخارج ، وأتى من أوروبا بالمعلمين ، وفتح المدارس ونظم التعليم العام ونشر المعارف .

وكانت فكرة الوالى الأساسية استخدام الأجانب باعتبارهم « معلمين بالنيابة » يحل محلهم الوطنيون تدريجا ، فناط فى سنة ١٨٢٦ بالمسيو « جومار » ادارة أوّل بعثة مصرية الى فرنسا ، وكانت مؤلفة من

٤٠ شابا من الأتراك والمصريين ثم أخذ عددها يتزايد حتى بلغ الـ ١٠٠ تقريبا في سنة ١٨٣٣

وقد روى كلوت بك أن معظم أولئك الطلاب كانوا من أبناء الفلاحين وأن الكثيرين منهم نبغوا في مختلف العلوم والفنون وأدّوا الى البلاد خدمات جليلة " وفي مقدمتهم عبده بك ومختار بك. وقد تولى أحدهم رياسة مجلس الحكومة والآخر إدارة المعارف العامة[1] وحسن بك الذي عهدت اليه نظارة البحرية[2]، وأمين بك مدير فاوريقة

---

(١) كان مصطفى بك مختار أوّل مدير للمعارف (١٨٣٦) .

(٢) لعل كلوت بك يقصد حسن بك الاسكندراني. جاء في تاريخ دول البحار لاسماعيل سرهنك ما ملخصه "انه لما كانت عناية العزيز بأمر البحرية وتقدّمها في ازدياد انتخب كثيرا من ضباطها الذين نبغوا في مدارسها البحرية وأرسل منهم جملة ارساليات الى فرنسا وانجلترا وبعد عودتهم عين كلا من: محمد بك الاستامبولي الذي تلقى فنّ انشاء السفن في انجلترا وحسن بك السعران الذي تلقى هذا الفن في فرنسا رئيسين لقسم ادارة الصناعة الهندسية وانشاء السفن بدار صناعة الاسكندرية فكانت لهما اليد البيضاء في انشاء السفن الحربية وتدريب طوائفها على الأعمال البحرية، وترجمة القوانين واللوائح والنظامات البحرية المستعملة في سفن أساطيل فرنسا وانجلترا ونشرها على ضباط البحرية. وقد نشأ بالدونانمة البحرية قوّاد مهرة من الوطنيين كانت لهم الشهرة في ذلك العصر فعين عثمان نور الدين باشا سر عسكر الدونانمة . ثم خلفه موطش باشا وتعين حسن باشا الاسكندراني مديرا لعموم دار صناعة الاسكندرية ومصطفى بك الريالة مفتشا بالدونانمة ومحمد راشد بك ناظرا للترسانة ومخازنها وأمين بك الاستامبولي وكيلا لديوان عموم الدونانمة وقد أظهر الجميع كفاءة ونشاطا" .

ملح البارود ، واسطفان افندى عضو مجلس الحكومة ،والشيخ رفاعة رافع أستاذ التاريخ والجغرافيا ثم ناظر مدرسة الترجمة،ومظهر ومصطفى المهندسان ، ومحمد بيومى أستاذ الرياضة ، وحسن الوردانى ، ومحمد مراد ، ومحمد إسماعيل المعلمون فى النقش والزخرفة والرسم ، وأحمد يوسف مدير دار الضرب ، ومحمد نافع ، وأحمد الرشيدى وغيرهما من الأطباء الأساتذة بمدرسة القصر العينى ، وحسين الرشيدى مدير معمل التسيدلة ، وغير هؤلاء كثيرون منهم المدفعيون ومنهم الموظفون فى الفاوريقات ومنهم المزارعون وغيرهم ممن امتازوا بالبراعة " .

صار المصريون بفضل هذه البعثات أعوانا للوالى فى حكومة الدولة بعد أن أقصاهم عنها الجهل والاستعباد قرونا عدّة ، وقد عمل الوالى جهده فى تنوير الشعب فأخذ منذ سنة ١٨٢٧ يفتح المدارس المختلفة فأنشأ أربعين مدرسة ابتدائية بالوجه البحرى و ٢٦ بالوجه القبلى ، ومدرستين تجهيزيتين : إحداهما بالقاهرة ، والأخرى بالإسكندرية ، ومدارس خصوصية " عالية " للطب (١٨٢٣)[١] والهندسة (١٨٣٤)، والطوبجية ، والخيالة، والبيادة، والطب البيطرى، والزراعة ، واللغات والألسن ، والموسيقى ، والفنون ، والصنائع .

(١) كلوت بك هو الذى أسس مدرسة الطب بأبى زعبل وكان من خيرة أعوان الوالى فى اصلاحاته .

وكان بالقطر المصرى نحو ١٠٠٠٠ تلميـــذ أخذ الوالى أكثرهم غصبا لأن أهاليهم فطروا على الجهالة فكان من الصعب عليهم الخروج من معيشة ألفوها : ينفرون من التعليم مع أن الوالى كان يكسو أبناءهم ويطعمهم ويدفع لهم مرتبات شهرية .

وقد أنشئت ادارة عامة للمعارف سنة ١٨٣٦ للاشراف على شؤون التعليم وتنظيمه فى جميع جهات القطر . ولا ريب أن البعثات والمدارس بثت فى الأهالى روحا معنوية جديدة وساعدت على تكوين طبقة متوسطة متنوّرة من المصرى القح صارت ركنا فى تاريخ النهضة الحديثة .

وقد جلب محمد على الى مصر جميع أسباب الحضارة فابتنى القصور وأوجد المتنزهات فى القاهرة والاسكندرية ، ونظم التلغراف الهوائى بين مصر والاسكندرية سنة ١٨٢٦ ، وشجع شامپليون والعلماء الغربيين على درس الآثار المصرية وأصدر فى سنة ١٨٣٥ أمرا بمنع خروج العاديات المصرية ، وأسس دارا لها .

وترجمت فى عهـــده المؤلفات العلمية الكثيرة ننشطت العقول ، وذهب عصر التنجيم والخرافات ، وتنبهت الحاســة القومية التى كانت مخدّرة فى عصور الاستبداد .

وصارت مصر فى ذلك الوقت من الوجهتين المعنوية والمــادّية نقطة التماس بين الشرق والغرب .

الفصل الثالث

سياسة محمد على الخارجية

ولى محمد على حكومة مصر رغما من اعتراض الباب العالى، فعمل على أن تكون نقطة الارتكاز له ولذريته فى مصر لا فى الأستانة. وقد تمكن فى فترة قصيرة من جعل ولايته أكثر منعة وحضارة من الدولة صاحبة السيادة فكان طبعيا أن تطاولها وأن تقتطع منها استقلالها .

ولكن محمد على كان يريد أن يحوط استقلاله بسياج من « الحدود الطبيعية » فى الشام شرقا وفى السودان جنوبا ، فكان من جراء هذه الخطة نشوء "المسألة المصرية" وتحريك "المسألة الشرقية" باعتبار مصر وما اليها جزءا منها ، وإقلاق الدول الاستعمارية ذوات المصالح فى البحر الأبيض وفى آسيا وأفريقية .

وقد لعبت روسيا وانجلترا وفرنسا دورا كبيرا فى السياسة الشرقية بين ١٨٣٢ و ١٨٤١

ولكن لا يمكننا أن نتفهم سياستها المتناقضة المتقلبة إزاء المسألة المصرية فى جميع أطوارها إلا اذا نظرنا الى المسألة من وجوهها العديدة والى العوامل المختلفة التى تدخل فيها .

اجتهد محمـــد على منذ اللحظة الأولى فى تعزيز سـلطته السياسية والعسكرية حتى أصبح يعتدّ بها (١٨٠٥ — ١٨٣٠) فتمكن من ردّ الغـارة الانجليزية (١٨٠٧) وقضى على المماليك ، وصار الحاكم المطاع فى الديار ، وأدّب الوهابيين فنصب ابنه ابراهيم حاكما على بلاد العرب (١٨١٨) فعظم نفوذه فى العالم الاسلامى .

فتح السودان — وقــد تخلص الوالى فى أثنـاء حروبه فى بلاد العرب من معظم الجنود الألبانيين الذين كانوا عنصر فسـاد وفتن فى مصر ففكر فى إرسال حملة الى السودان للتخلص من بقية الألبانيين ، والقضاء على بقية المماليك الذين تحصنوا فى دنقلة ، والبحث عن معادن الذهب ، واكتشاف منابع النيـل ، وتكوين جيش من سكانه ، وبسط نفوذ مصر وتجارتها .

سافرت فى سنة ١٨٢٠ حملة مؤلفة من نحو خمسة آلاف جندى بقيادة اسماعيل باشا أصغر أبناء محمد على فطاردت المماليك فى طريقها وفتحت بربر ، وشندى ، وسنار (١٨٢١) ثم سارت الى أعالى النيل الأزرق. وقد أرسل محمد على جيشا ثانيا بقيادة ابراهيم فوصل فى زحفه الى جبــل دنكا جنوبا ثم مرض فعاد الى مصر فأرسل الوالى جيشا ثالثا (١٨٢٢) بقيادة صهره محمد بك الدفتردار فانتقم من ملك شـندى الذى أحرق اسماعيل ومن معه غدرا فى أثناء عودتهم الى مصر واستولى

على كردفان وبنى مدينة "الخرطوم" عند ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق وجعلها قاعدة لحكومة تلك البلاد (١٨٢٣) .

ثم أخذت الفتوحات المصرية تمتد فى السودان ، وأسست فيه إدارة مصرية منظمة اهتمت بعمارته وتوفير أسباب الرفاهية والأمن فى ربوعه . وشجع الوالى العلماء الأوروبيين على اكتشاف أراضيه وأنهاره وموارد ثروته ، فكان له فضل السبق لأن مصر هى التى فتحت طريق أفريقية للعلم والمدنية .

حالة تركيا — التفت الوالى بعد ذلك الى إنشاء جيش وطنى وأسطول حتى بلغت قوته الحربية نحو ٢٠٠,٠٠٠ جندى . وحصن السواحل وكان نفوذه فى ازدياد فى الداخل والخارج ، بينما كان نفوذ الدولة فى أفول : كان السلطان محمود يحاول إدخال الاصلاحات الجديدة فى تركيا ليخلق من ضعفها قوة فيفشل . وكانت الأمبراطورية مؤلفة من ولايات متباينة دينا وجنسا ولغة لا تفكر كل منها إلا فى انتهاز الفرصة للتخلص من نير الباب العالى وسلطته الوهمية .

وكانت الأمبراطورية فى مجموعها مطمع الدول ، لذلك كانت كل فتنة فى جزء من أجزائها أو كل خلاف بين التابع والمتبوع فى داخليتها يؤدى غالبا الى التدخل الأوروبى أو خلق مشكلة دولية تهدد السلام العام .

وكانت الولايات الأوروبية ، بلغاريا وصربيا والجبل الأسود واليونان في حالة ثورة منذ بداية القرن التاسع عشر ، وكانت أكبر خطر يتهدد كيان الدولة لأن هذه الولايات كانت تجد من الدول ، ومن روسيا بوجه أخص ، كل تعضيد لأنها كانت تمت اليها بصلة الدين أو الجنسية . وكانت روسيا تتذرع بواسطتها ، بحجة حماية الرعايا المسيحيين ، الى التدخل في شئون تركيا ، والعمل على اضعافها ، حتى تتمكن من تنفيذ سياسة « كاترين الثانية » والاستيلاء على مفتاح البحر الأسود والبحر الأبيض في البواغيز .

حرب اليونان — في ذلك الوقت ثارت اليونان في الشمال بعد أن انفصلت شعوب البلقان أو كادت من جسم الدولة . ثم امتدت الثورة جنوبا الى شبه جزيرة المورة في سنة ١٨٢٢ فأرسل السلطان اليها جيشا بقيادة خورشيد باشا دحروا انتحر قائده . وثارت جزر الأرخبيل فعجز السلطان عن قمع الحركة فيها وأعلنت اليونان استقلالها . فما كان من السلطان إلا أن طلب النجدة من والى مصر ، الذى كان من الباب العالى بمنزلة الحليف لا التابع ، فتمكن ابراهيم من إخضاع اليونانيين في جزيرة كريد (١٨٢٢) التي احتلتها الجنود المصرية ونصب ابراهيم قائدا عليها . ثم دعاه السلطان الى إخماد الثورة في ميدانها الأساسى في شبه جزيرة مورة ووعده في مقابل ذلك بولاية مورة ، وجزيرة كريد .

وقد أصدر السلطان فعلا فى ٦ مارس سنة ١٨٢٤ فرمانا الى محمد على باشا بتعيين ابراهيم باشا واليا على جزيرة كريد وموره، ومنحه الحرية التامة فى العمل على إعادة النظام فيهما، وفرمانا آخر بإرسال نجدة مصرية للمساعدة فى حرب اليونان .

وقد صدق المؤرخ « أميل برچوا » فى قوله " ان تدخل ابراهيم فى اليونان ، ابتداء من سنة ١٨٢٤ ، لم يكن فرض طاعة يؤديه ، وإنما نتيجة معاهدة فعلية بين تركيا ومصر أمضى السلطان شروطها المجحفة ، متخليا رسميا لقائده عن كريد وموره ، أو بعبارة أخرى عن منطقة على البحر الأبيض تعدل إحدى ممالكه الواسعة " .

فى مقابل هذا الثمن ترك محمد على الامعان فى فتح السودان وجهز جيشه تحت إمرة ابراهيم وأسطوله بقيادة محرم بك رئيس الدونانمة فتمكنا فى أوائل سنة ١٨٢٥ من الوصول الى مورة التى أخضعها إبراهيم ثم ذهب شمالا وأعان رشيد باشا فى حصار (مسولنجى) وفتحها عنوة بعد مقاومة طويلة فى أبريل سنة ١٨٢٦ ، ثم سقطت أثينا فى يونيه سنة ١٨٢٧ ، وبذلك خضعت اليونان للدولة ، ولكن سرعان ما تدخلت أوروبا فأخذت المسألة شكلا جديدا نقض النتائج الفعلية للحرب .

تدخل أوروبا .. ويرجع ذلك الى أن انتصار الأتراك في هذه الحرب كان معناه أن شرق البحر الأبيض سيصير بحيرة مصرية ، وأن جزيرة كريد ستكون محطة للأسطول المصرى فى طريقه بين سواحل الاسكندرية وسواحل اليونان الجنوبية التى ستؤول حكومتها الى ابراهيم .

لذلك لم تر الدول التى تتنازع السيادة فى البحر بدا من التدخل تحت ستار الانتصار للحرية والمدنية . وقد بقيت النمسا بمعزل لأنها لم تكن لها مصلحة مباشرة فى الأمر ولأن وزيرها مترنيخ كان فى أوروبا عدوّ الثورات ونصير صاحب الحق الشرعى . وقد انضمت اليه بروسيا والتزمت الحياد .

أما فرنسا وانجلترا وروسيا فقد عقدن معاهدة فى لندرة سنة ١٨٢٧ " إجابة لدعوة الثوّار وتلبية لنداء الانسانية " تقرر بمقتضاها " أن تفصل اليونان عن تركيا نهائيا ، وأن تبقى السيادة لتركيا من غير أن تدفع اليونان الجزية وإلا تدخلت الدول " .

كانت هذه المعاهدة مجحفة بحقوق الباب العالى لأنها ترمى الى بتر عضو من جسم الدولة بعد ما كابدته من نفقات جسيمة فى الجند والمال فلم يستطع إجابة الدول الى مطالبها فأخذت تستعدّ لانفاذها بالقوّة .

جاءت أساطيـل الدول المتحالفة تحت قيادة السردار الانجليزى "كورد نجتون" والأميرال الفرنسوى "رينى" والأميرال الروسى "هيدين" ودخلت بغتة فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ميناء "نافارين" حيث كانت راسية الدونانمة التركية المصرية فاشتبكت معها وأرسلت قنابلها عليها بلا اعلان حرب ودمرت معظم السفن العثمانية والمصرية .

ثم أخذت الدول تستعد لارسال جيش برى لطرد الجيوش التركية من اليونان . وقد تخابرت فى أثناء ذلك انجلترا وفرنسا بواسطة قناصلهما فى مصر مع محمد على واتفقتا معه ، فى ٣ أغسطس سنة ١٨٢٨ ، على سحب جيوشه وإخلاء شبه جزيرة مورة فأذعن الوالى للقوة وأمر ابنه ابراهيم بالجلاء .

معاهدة أدرنة سنة ١٨٢٩ — وقد أعلنت روسيا الحرب على الدولة وغزتها حتى دخل جيشها أدرنة فاضطر السلطان الى طلب الصلح والتصديق على معاهدة أدرنة (سبتمبر سنة ١٨٢٩) التى اعترف فيها باستقلال اليونان .

كانت نتائج هذه المعاهدة بالنسبة لانجلترا وفرنسا ، وخصوصا بالنسبة للأولى ، ايجاد منطقة نفوذ لها فى شرق البحر الأبيض ، وبالنسبة لروسيا إضعاف تركيا ووضعها تحت حمايتها الفعلية لأن





كلوت بك مؤسس مدرسة الطب بأبي زعبل

المعاهدة نصت على أن تفتح تركيا البواغيز الموصلة الى البحر الأسود للسفن الأجنبية ، وألا تبقى أثرا لجميع حصونها على الشاطئ الأيسر لنهر الطونة : ومعنى ذلك التخلى حربيا عن رومانيا ، وأن تدفع لروسيا نفقات الحرب ، ولما كانت تركيا عاجزة عن تسديدها كان لروسيا أن تدخل فى شؤونها وتحصل على امتيازات جديدة .

أما نتائجها بالنسبة لمصر فهى وقوع النزاع بين الوالى والسلطان والدخول فى عصر حروب وأزمات (١٨٣٢ — ١٨٤٠) ظهرت فيها المسألة المصرية لأوّل مرة ظهورا واضحا فى دائرة السياسة الأوروبية .

فتح الشام — فقــد محمد على ولاية المورة بعــد موقعة "نافارين" ، وخسر ٣٠,٠٠٠ رجل ، وعشرين مليون فرنك فى حرب دامت ستة أعوام فكان بدهيا أن يطالب بولاية الشام عوضا عن المورة ، فوق جزيرة كريد التى كان يحتلها المصريون ، ولكن أبى الباب العالى الذى كان فى الواقع يضمر الحسد والحقد للوالى متلمسا الأسباب والمعاذير .

عوّل محمد على على فض النزاع بالقوّة والاستعداد للزحف على الشام خصوصا وأنه كان مقتنعا بأن حدود مصر الطبيعية شرقا فى جبال طوروس لا فى الصحراء .

وكان محمد على يريد الاستيلاء على هذا الاقليم الغنى بأحراشه وأخشابه التى لا بد منها لتجديد قوّته البحرية التى خسرها فى خدمة السلطان فى نافارين .

وكانت فرنسا تشجعه على خطته لتنشغل الدولة عنها وقد بدأت فى تنفيذ سياستها الاستعمارية فى شمال أفريقية وأرسلت فعلا حملة الى الجزائر (١٨٣٠) .

دخل ابراهيم الشام فى أكتوبر سنة ١٨٣١ واحتل القسم الجنوبى منها ثم طلب محمد على الى السلطان أن يقلده فى الحال ولاية الشام فأرعد السلطان وأصدر قرارا بخلعه (فبراير سنة ١٨٣٢) ثم جهز حملة قوية ضدّه بقيادة حسين باشا الذى تقرّر أن يخلف محمدا فى ولاية مصر .

وقد سار ابراهيم بجيشه وهزم أوّل جيش تركى التقى به فى طرابلس واستولى بمساعدة الأسطول المصرى على مدينة عكاء بعد حصار طويل (مايو سنة ١٨٣٢) ودمشق (١٤ يونيه سنة ١٨٣٢) ثم التقى بطلائع جيش حسين باشا فدمرها فى حمص (٩ يوليه) وهزم الجيش التركى واستولى على حلب (٢٦ يوليه) وبيلان (٢٩ يوليه) فتم له فتح الشام .

انحدر ابراهيم بعد ذلك الى آسيا الصغرى حيث أعدّ له السلطان جيشا ضخما بقيادة رشيد باشا الصدر الأعظم ، ودارت الموقعة فى قونية

(٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢) فانجلت عن اندحار الأتراك ووقوع قائدهم أسيرا فى يد المصريين . ثم سار المنتصر فى طريق بروسة الى الأستانة .

وقد امتدّ بهذا النصر نفوذ مصر فى الشام وآسيا الصغرى والعراق وصار محمد على يطالب بتركية آسيا كلها لينشىء منها أمبراطورية عربية جـــديدة .

تدخل الدول سنة ١٨٣٣ — ولكن أوروبا بدلا من أن تنظر الى المسألة باعتبارها نزاعا محليا بين التابع والمتبوع ضمن حدود آسيا وأفريقية الاسلاميتين، كما كان ينظر اليها متر نيخ فى البداية ، لم تر بدا من التدخل لأن روسيا كانت تخشى جوار دولة قوية جديدة تسدّ الطريق على مطامعها ، وكانت انجلترا تخشى من امتداد نفوذ محمد على فى طريق الهند من السويس الى الفرات ، وبالتالى امتداد نفوذ حليفته فرنسا فى أفريقية وآسيا .

لم يسع الباب العالى فى هلعـــه إلا أن يطلب المساعدة من الدول ومن روسيا التى كانت ترى الباب العالى فى حمايتها منذ معاهدة أدرنة ، وقد أوفدت هذه الدولة فعلا الى الباب العـالى القائد "مورافيف" ليفاوضه فى تقديم المساعدة الفعلية له .

ودخلت البوسفور فى شهر فبراير دونمة روســية تحمل مددا نزل الى البر فازداد قلق الدول لأن مسألة البحر الأسود ظهرت مع المسألة

الشرقية فأصبحت المسألة المصرية بالنسبة لفرنسا فى المحل الثانى ، وأخذت تصرح أنها تريد المحافظة على سلامة تركيا ضدّ روسيا ، وأرسلت الى الأستانة سفيرا جديدا من رجال « العمل » الأميرال "روسان" وناطت به إبعاد الروس بكل الوسائل عن الأستانة .

وقد كان الباب العالى أرسل الى محمد على فى أوائل سنة ١٨٣٢ خليل باشا ليعرض عليه ، بدلا من الشام واطنة ، ولاية فلسطين وطرابلس وعكاء لكن محمد على ظل متمسكا بمطالبه . وربما كان من الميسور الوصول الى اتفاق لو أن فرنسا لم يستحوذ عليها القلق من جهة البحر الأسود فلم تعن العناية كلها بتسوية المشكلة التركية المصرية مباشرة بين الباب العالى ومحمد على .

والواقع أن فرنسا بدلا من أن تؤيد بقوّة مطالب مصر فى الأستانة ضحت بها وقصرت جل اهتمامها على تحقيق سياستها الخاصة فى البحر الأسود . وقد بلغ الأمر بسفيرها "روسان" أن هدّد الباب العالى بترك الأستانة إن لم يبعد الأسطول الروسى عن البوسفور وإن لم يعد ، كما قال بالمرستون ، الأميرال الروسى "ذيله بين رجليه" .

ولكن الباب العالى لم يذعن لتهديدات فرنسا إلا بعد أن حصل من الأميرال على وعد صريح باقناع محمد على بالاكتفاء بالأقاليم الجنوبية من سوريا . والغريب أن السفير الفرنسى أقدم على خطته دون

أن يتأكد من نيات والى مصر الذى أعلن رفضــه لاقتراحات فرنسا المجحفة بحقوقه (٥ مارس سنة ١٨٣٣) .

فى أثناء ذلك لم يتردّد الباب العالى فى الالتجاء ثانية الى روســيا التى بادرت بانزال جيش على الشاطىء ليصـــد ابراهيم فى تقدّمه، وقد كادت تقع حرب عامة بين روسيا وفرنسا عوّل محمد على على الاستفادة منها لولا تدخل انجلترا والنمسا .

معاهدة كوتاهية: — ظلت الوزارة الانجلــيزية ترقب الحوادث وتطوّرها من كثب سنتين كاملتين حتى اذا سنحت الفرصة ظهرت فى الميدان، والواقع أن سياستها كانت سياسة هادئة عملية أبعد نظرا من السياسة الفرنسية « العصبية المزاج » التى تفقد صوابها بين الأغراض المختلفة ، وليس أدل على ذلك من اشتراك فرنسا مع انجلترا فى القضاء على أسطول مصر وآمالها فى نافارين ، واهمال مصالح مصر فى سبيل مسألة البحر الأسود التى كانت عرضــية بحتة . أما انجلترا فبدلا من أن تنضم الى فرنسا ضدّ التوسع الروسى — وهذه كانت أمنية الوزارة الفرنسية — رأت من الحذق أن تستعين أوّلا بروسيا فى تنفيذ سياستها فى الشرق ضدّ فرنسا ومحمد على (كوتاهية سنة ١٨٣٣، ومعاهدة لندرة سنة ١٨٤٠) ، وأن تستعين بعد ذلك بفرنسا فى تنفيذ سياستها فى البحر الأسود ضدّ روسيا (حرب القرم ومعاهدة باريس سنة ١٨٥٦).

كانت خطة انجلترا ترمى الى إبعاد الجيش الروسى عن البوسفور بالتأثير رأسا على محمد على فأرسلت أسطولها الى ميناء الاسكندرية وأرغمتـه على قبول الصلح مع الباب العـالى فأمضى ابراهيم معاهدة كوتاهيـة التى تنازل السلطان بمقتضاها لمحمد على عن ولاية سوريا ونيطت بابراهيم ادارة اطنة . ولا ريب أن هذه الاتفاقية كانت انتصارا للمصريين (١٨٣٣) .

معاهدة هنيكار سكلسى — ولكن الاتفاقيـة كانت فى الوقت نفسـه هدنة مسلحة بين الوالى والباب العـالى الذى عوّل على الانتقام منـه وإذلاله بكل الوسائل ولو أدّى ذلك الى الارتمـاء فى أحضان عدوّه الألد روسيا،وسرعان ما استغلت هذه الدولة استعداد البـاب العالى وأمضت معـه فى ٨ يوليه سنة ١٨٣٣ اتفاقية هنيكار سكلسى ، وهى اتفاقية دفاعية كفلت حمايتها على تركيا ثمـان سنوات وقد اشتملت على نص سرى يعفى الباب العـالى من كل مساعدة مادّية "فى مقابل تعهده بإغلاق البواغيز ضدّ أعداء روسيا" .

صعقت انجلترا حين وقفت على خبر الاتفاقية وحضور المهندسين الروسيين لتحصين شواطىء الدردنيل،وقدفكر بالمرستون فى اقتحامها ولـكنه تردّد لأن فرنسا خشيت حدوث حرب عامة واكتفت بالاحتجاج على اتفاقية تجعل الأمبراطورية العثمانية حماية روسية .

خطة انجلترا — أخذت انجلترا من ذلك الوقت تتحين الفرص لاستبدال معاهدة هنيكار سكلسى ، وبدأت فى أثناء ذلك تتقرّب الى الباب العالى وتنشر مصالحها التجارية فى الشرق تمهيدا لأغراضها، وساعدتها تركيا على ذلك حتى تتمكن بواسطتها من استرداد الشام والقضاء على نفوذ محمد على ، وقد ظهرت هذه الخطة حين عقدت الدولة مع انجلترا فى أغسطس سنة ١٨٣٨ معاهدة تجارية قررت إعفاء البضائع الانجليزية عند دخولها فى الأمبراطورية العثمانية من كل رسم، وقد صرحت لانجلترا فى سنة ١٨٣٩ باحتلال عدن ولكن هذه النقطة التجارية كانت تستر غرض انجلترا الحقيقى فى امتلاك مفتاح البحر الأحمر من الجنوب وانشاء قاعدة حصينة فى طريق الهند ، وقد كانت أساطيل انجلترا تتردّد على مياه مصر وسوريا استعدادا للطوارئ .

خطة محمد على السياسية والعسكرية — أما محمد على فقد كانت أمنيته الكبرى تصفية النزاع المستمرّ بينه وبين الباب العالى الذى كان لا يفتأ يعمل على الإيقاع به وتمزيق اتفاقية كوتاهية : وذلك بأن يعلن استقلاله وينفصل نهائيا عن الدولة (١٨٣٨).

فاتح محمد على فرنسا وانجلترا والدول فى هذا الأمر فلم يجد منها تعضيدا فعوّل على القوّة للدفاع عن ملكه ضدّ تركيا فقد نظمت

الدولة جيشها فعلا وأخذت الأهبة للهجوم معتمدة على انجلترا التى كانت تريد بسط نفوذها السياسى والاقتصادى فى الشرق وكانت تحرّض الباب العالى على إيجاد أزمة شرقية جديدة تساعدها على تنفيذ خطتها . وقد كتب بالمرستون يقول " ان مصلحتنا أن يسترد السلطان سوريا بل ومصر (١) " .

من ذلك تتضح دقة موقف محمد على الذى ما كان يجهل نيات السياسة الانجليزية خصوصا وأن الانجليز عملوا جهدهم فى خلق الفتن والدسائس ضدّ الحكم المصرى فى لبنان والشام ، ولكن جيوش تركيا كانت بالمرصاد وقد بدأت بالعدوان فانتصر عليها ابراهيم فى موقعة « نصيبين » الشهيرة (٢٤ يونيه ١٨٣٩) ، ثم تتابعت الحوادث فمات السلطان محمود بعد ستة أيام وخلفه فى الملك صبي فى السادسة عشرة

---

(١) كتب اللورد (بونسنبي) سفير انجلترا فى الأستانة فى ٣ مارس سنة ١٨٣٦ مذكرة الى الباب العالى يقول فيها " ان محمد على هو الذى وضع بنفسه السلطان فى مركز يدعوه الى محاربته ، ولا بد من إخراجه من الموقع الذى يهدّد منه الباب العالى " .

وقد ذكر بونسنبي ان انجلترا لا يسعها إزاء ذلك إلا أن تقول لمحمد على : " اذا كان النجاح حليفك فى الحرب ضدّ السلطان فلن تسمح لك انجلترا باجتناء ثمرة واحدة لانتصارك ... ان انجلترا ستقطع عليك السبيل ... وفى وسعها أن تجعل نفوذك أثرا بعد عين وأن تقذف بك عاريا فى الصحراء " .

من عمره (عبدالمجيد) ، وفى ١٤ يوليه سلم القبودان أحمد باشا الأسطول التركى الى محمد على فى مياه الاسكندرية .

فى هذه الآونة كان المصريون على أبواب الأستانة ، وقد أوصت الحكومة الفرنسية ابراهيم بالاعتدال ، وكان الباب العالى مستعدًّا للتسليم بمطالب المصريين وجعل حكومة محمد على وراثية فى ذرّيته فى مصر ، والشام ، وكريد .

تدخل الدول (١٨٣٩ — ١٨٤١) — ولكن تسوية المسألة التركية المصرية بهذه الطريقة كانت لا تتفق وأغراض السياسة الانجليزية ، وكان من السهل على فرنسا إحباط هذه السياسة باتفاقها مع روسيا التى كانت تلح على تركيا فى الإسراع بقبول مطالب محمد على حتى لا تجد انجلترا سبيلا الى التدخل وإلغاء إتفاقية هنيكار سكلسى ولكن فرنسا أهملت هذه الخطة الحازمة ورجعت الى سياستها فى سنة ١٨٣٢ فحالت بخطتها العدائية نحو روسيا دون حل الأزمة المصرية فى الوقت المناسب .

فقد جعلت فرنسا أكبر همها منذ بداية الحرب التحرّش بالروسيا والقضاء على نفوذها وكان سبيلها الى ذلك سعيها المتواصل فى منع الوالى من الاتفاق رأسا مع الباب العالى ، وتقرّ بها الى انجلترا عدوّة محمدعلى للتضييق على روسيا فى البحر الأسود .

والواقع أن فرنسا ساعدت على نجاح السياسة الانجليزية التى كانت تخشى أن يحصل صلح عاجل بين الباب العالى ومصر فلا تتهيأ الفرصة لتدخل أوروبا .

وبينما كان الباب العالى يستعد لاصدار فرمان باجابة محمد على الى مطالبه اجتمع ممثلو الدول الخمس : روسيا وفرنسا وانجلترا والنمسا وبروسيا فى الأستانة وأرسلوا اليه مذكرة (٢٧ يوليه) عهد بتحريرها الى سفير فرنسا البارون « روسان » وفيها يعلنون " أن الاتفاق بين الدول الخمس الكبرى أصبح أمرا واقعا وأنها تدعو الباب العالى ألا يبرم إتفاقا دون أخذ رأى الدول " .

كان محمد على يرمى الى الاستفادة من انتصاراته المتتابعة والاتفاق مباشرة مع الباب العالى ولكن هذا الحل الذى كانت تؤيده روسيا لم ترض عنه فرنسا لأنها كانت تريد تحويل المسألة المصرية الى مسألة شرقية تدعو الى تدخل الدول من جديد وتقض اتفاقية هنيكار سكلسى وقد كانت النتيجة الفعلية لمذكرة ٢٧ يوليه وضع تركيا تحت حماية الدول الخمس ، واشتراك الدول مع روسيا فى حمايتها .

وهذه كانت الخطوة الأولى لحل مسألة البحر الأسود فى دائرة المسألة الشرقية .

ولكن في حين أن فرنسا جعلت مسألة البحر الأسود مسألة أساسية والمسألة المصرية مسألة ثانوية تحل كلتاهما بالاتفاق مع انجلترا ، جعلت انجلترا المسألة المصرية مسألة أساسية ومسألة البحر الأسود ثانوية ، وقد توصلت باتفاق فرنسا معها الى حل مسألة البحر الأسود حلا يتفق مع وجهة نظرها ثم استغلت حنق روسيا على السياسة الفرنسية فاتحدت معها ضد فرنسا على حل المسألة المصرية حلا قاسيا لم تكن تتوقعه حليفة محمد علي .

وقد اتفقت فعلا انجلترا وروسيا على تحطيم قوة مصر الخارجية وانتزاع الشام من محمد علي وحرمانه من فتوحاته التي أنفقت مصر فيها أموالها ودماء أبنائها تسع سنوات (١٨٣١ — ١٨٣٩) .

فطن الرأي العام الفرنسي الى مرامي السياسة الانجليزية فثارت ثائرته واضطر لويس فيليب في أول مارس سنة ١٨٤٠ الى تأليف وزارة يرأسها تيير الذي كان يقول " إن المصلحة القومية الكبرى والكرامة الوطنية تقضيان بالدفاع عن مصر ومحمد علي " .

وقد كانت خطة الوزارة الجديدة ترمي الى تصحيح غلطات السياسة الفرنسية وحل المسألة المصرية حلا ينطبق مع المصلحة والشرف وذلك بأن تعمل على تسويتها في السر رأسا بين الباب العالي ومحمد علي .

ولأجل أن تنجح هذه الخطة عوّل تيير بواسطة سفيره فى لندرة (جيزو) على التظاهر بالتضامن مع بالمرستون ورغبته الأكيدة فى تسوية المسألة المصرية بالاشتراك مع انجلترا والدول . وكان غرضه اكتساب الوقت الكافى لابرام الاتفاق بين تركيا ومصر .

معاهدة لندرة سنة ١٨٤٠ — ولكن بالمرستون وقف على سر الخطة الفرنسية فعجل بالاتفاق مع مندوبى روسيا والنمسا وبروسيا على الوقوف فى وجه محمد على ، وقد أمضوا معا فى لندرة معاهدة ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ التى وضع بواسطتها بالمرستون قواعد التسوية المصرية بغير علم فرنسا .

وأهم شروط هذه المعاهدة تتلخص فى أنه اذا خضع محمد على فى مدّة عشرة أيام ورد كريد والأماكن المقدّسة ببلاد العرب وإطنه والشام أعطته الدولة ولاية مصر وراثية وولاية عكاء مدّة حياته وإلا أخضعته الدول بالقوّة ونظرت فى أمره من جديد .

رفض محمد على هذه الشروط القاسية ، وأخذت الصحافة والأحزاب فى فرنسا على اختلاف ألوانها تندّد بالسياسة الانجليزية العدائية المهينة ، وقامت الاستعدادات الحربية فيها على قدم وساق ، وألفت وزارة جديدة (سولت) صار جيزو وزير خارجيتها ورئيسها السياسى (أكتوبر

سنة ١٨٤٠) ، ولولا حكمة لويس فيليب ووزرائه لنشبت الحرب بسبب المسألة المصرية بين فرنسا والدول .

وقد ذهبت فى أثناء ذلك أساطيل الحلفاء وحاصرت سواحل الشام واستولت عليها ، وانتشرت الفتن فى أنحاء الشام ولبنان فاضطر ابراهيم الى إخلائها (أكتوبر — ديسمبر) وأصدر الباب العالى قرارا بعزل محمد على . ثم ذهب (نابيير) قائد الأساطيل الى الاسكندرية مهدّدا ، وأرغم محمد على على ردّ الأسطول العثمانى والتنازل عن سوريا فى مقابل الحصول من الباب العالى على الوراثة فى مصر .

فرمان الباب العالى (الخط الشريف) ١٨٤١ — بادرت انجلترا بعدم الاعتراف باتفاق (نابيير) وتبعها الباب العالى الذى كان يريد جعل ولاية مصر لمحمد على مدّة حياته فقط . ولكن فرنسا تدخلت فى الأمر ووافقت الدول أخيرا على طلب جعل الولاية وراثية فى سلالة محمد على (٣١ يناير سنة ١٨٤١) ، وقد وافق الباب العالى على ذلك وأصدر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ فرمانا يجعل هذه الولاية وهمية ويحوّل مصر الى "ولاية عثمانية كباقى الولايات" .

وأهم شروط هذا الفرمان اختيار كل وال جديد بواسطة الباب العالى ، وتحديد طريقة جباية الضرائب وتوزيعها بواسطة تركيا

وأخذ الريع منها لخزانتها، وإنقاص عدد الجيش الى ١٨,٠٠٠ وتعيين رؤسائه بواسطة الدولة ، وعدم تخويل الوالى الحق فى إنشاء السفن الحربية إلا بعد الحصول على إذن صريح من الدولة .

طلب محمد على الى الدول تخفيف هذه الشروط فأرغمت النمسا ، وروسيا ، وبروسيا بالمرستون على التدخل لدى الباب العالى وهددت بالانسحاب من المحالفة فأصدر السلطان فى أبريل سنة ١٨٤١ تقليداً جعل حق الوراثة للأكبر سنا بين الأولاد الذكور ، وقرر أن تحدد الجزية فيما بعد (حددت فى يونيه بـ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه) ، وقد أقرت الدول الفرمان الجديد (٢٢ مايو) الذى يعد أساس الدستور المصرى الحديث .

وقد حاولت فرنسا فى أثناء المفاوضات الأخيرة تسوية المسألة الشرقية بحذافيرها بين الدول الخمس: ولكن روسيا أبت أن تكفل سلامة الأمبراطورية العثمانية واستقلالها ، ورفضت انجلترا التعرض لمسألة حماية المسيحيين فى سوريا ومسألة طرق آسيا وحرية أو حياد السويس والفرات ، وأخيرا أمضت الدول الخمس « اتفاقية البواغيز» التى قررت إغلاق الدردنيل والبسفور أمام جميع السفن الحربية الأجنبية ، وبذلك خرجت فرنسا من عزلتها وسويت المسألة الشرقية من جهة

البحر الأسود تسوية وجدت فيها السياســة الفرنسية بعض الترضية ، وتوطد السلم فى أركان أوروبا .

وقد التفت محمــد على بعد ذلك الى إصلاحاته الداخليــة ولــكنه مرض فى آخر سنيه ومات فى ٢ أغسطس ســنة ١٨٤٩ فذهب ذلك الرجل العظيم الذى ترك صفحة خالدة فى تاريخ مصر الحديث ، والذى جعل مصر كما يقول « فريسينيه : "تلعب فى وقت من الأوقات دور دولة كبرى" .

ولا ريب أن معاهدة سنة ١٨٤١ كانت درسا قاسيا ألقته السياسة الأوروبية على السياسة المصرية لأنهـا أجلت حل المسألة المصرية ، وربطت مصر بالدولة فعرقلت تقدّمها وصيرتها كبقية ولاياتها رهن مطامع الدول .

على أن هذه المعاهدة قد اشتملت على أساس الاستقلال المصرى إذ مكنت محمد على من إنشـاء أسرة حاكمة يجرى أفرادها على سياسة واحدة ترمى الى عظمة البلاد ورقيها ، وأصبحت مصر من ذلك الوقت ولاية ذات شخصية خاصة فى العالم الدولى .

الباب الثالث

خلفاء محمد على

عباس الأول — محمد سعيد باشا

(١)

عباس الأول (١٨٤٨ — ١٨٥٤) — كان عصر محمد على عصر فتوحات وحروب ختمت بمعاهدة (١٨٤٠ — ١٨٤١) فصارت وجهة الحكومة بعد ذلك التوفر على الإصلاحات الداخلية النافعة . ولكن الحركة الاصلاحية التى ظهرت فى نظم الدولة ومنشآتها السياسية والاقتصادية قد وقف دولابها فى بعض مظاهرها بعد المعاهدة لأن الوالى أنقص جيشه وأحبطت سياسته فاضمحل مصدر القوة الفعلية التى كانت تدفع هذه الحركة العامة (١٨٤١ —١٨٤٨) . وقد ولى الحكم بعده عباس باشا الأول (ابن طوسون بن محمد على) فعمل على تعطيل هذه الحركة بدلا من إنعاشها وتعهدها .

كان عباس حاكما مستبدا عدوا لكل حركة وإصلاح يستند فى حكمه الى قوتين : الرهبة ، والجمود .



سليمان باشا الفرنساوي



أما الرهبة فقد كان من مظاهرها بث العيون والأرصاد على عمه سعيد باشا وعلى كبار رجال الدولة الذين عاونوا جدّه فى إصلاحاته فانتشرت الدسائس والسعايات وفقد الأمن والطمأنينة وتطرّق الخلل الى الأعمال ، فهاجر الكثيرون الى الأستانة ولم تخف وطأة الحكم الاستبدادى قليلا إلا بعد أن أصدر السلطان عبد المجيد سنة ١٢٦٨ هـ (١٨٥٢) قانون « التنظيمات الخيرية » الذى تقيدت به حكومة الوالى فأمن المصريون على أرواحهم وأموالهم واستقرّ العدل .

أما الجمود فكانت أوّل مظاهره إغلاق المدارس التى شيدها جدّه وإبطال المعامل والمصانع ، وإخلاء سبيل الأوروبيين الذين عمل على طردهم من المملكة بكل الوسائل وسحب منهم الرخص والامتيازات التى كانت تعطى لهم فحنقوا عليه ورموه بالتعصب ، وقد أنقص عدد الجيش الى ٩٠٠٠ وأسس بعض المدارس الحربية فى « العباسية ».

وأهم أعمال هذا الوالى، وقد أكره على أكثرها، انشاء أوّل خط حديدى فى مصر بين القاهرة والاسكندرية (١٨٥٢ — ١٨٥٦) بواسطة شركة انجليزية لتسهيل المواصلات بين الهند وأوروبا عن طريق مصر . وقد اشتغلت العساكر البحرية فى مدّ الخط فتعطلت حركة السفن ودار الصناعة وانحطت البحرية المصرية :

وفى أواخر حكمه ساعد الدولة فى حرب القرم فأرسل اليها جيشا بقيادة جعفر باشا صادق وأسطولا تحت إمرة حسن باشا الاسكندرانى. كان لهما أثر واضح فى انتصاراتها على الروس .

وقد شجع " أوجست مريت " فى البحث عن الآثار فاكتشف مدافن العجول بسقارة (١٨٥٠) وبدأت دار التحف تزداد أهميتها .

ويقال ان عباس مات قتيلا فى قصره ببنها (سنة ١٨٥٤) ، وبذلك انتهت أيام ذلك الوالى الذى عمل على إفساد خطة جدّه الكبرى بحكمه الاستبدادى الذى كان خلوا من كل عظمة .

(٢)

سعيد باشا (١٨٥٤ — ١٨٦٣) — ولكن من حسن حظ مصر أن سعيدا حكمها بعده فنشر العدل فيها وكان عصره عصر تقدّم ورقى . وهو وان لم يكن كأبيه من أنصار الطفرة والتوسع ولكنه كان يحب شعب مصر ، وقد أحدث من الاصلاحات أبعدها أثرا فى حياته العامة وأكثرها تلاؤما مع فكرة التطوّر .

بهذه السياسة الحكيمة أزال سعيد أسباب الشكوى التى كانت فى أيام أبيه ، فقد كانت حكومة محمد على بسبب الحروب المستمرّة والحاجة الى الجند والمال — كان الجيش يبلغ الثلاثمائة ألف تقريبا فى بلد لا يزيد عدد سكانه عن ثلاثة ملايين — ترهق الشعب بتجنيدها

وضرائبها وتحرم الزراعة من الأيدى العاملة . وقد فطن سعيد الى ذلك فبدأ بتحديد سلطة المديرين ومشايخ البلد الذين كانوا فى أقاليمهم البعيدة من الادارة المركزية يسيئون استعمال السلطة التنفيذية التى أخذوها من الحاكم الأعلى . كان جهل أولئك الحكام وما فطروا عليه من الغطرسة والميل الى الظلم منذ عصور الاستبداد منشأ سوء الادارة الذى ظلت تشكو منه البلاد زمنا طويلا رغم ارادة ولاتها .

الاصلاحات الادارية — تتلخص فى أن سعيد قيد سلطة الحكام الذين كانوا وسطاء بينه وبين الشعب فسنّ للجندية نظاما أنقص عدد الجيش الذى تحت السلاح ، وجعل الخدمة العسكرية قصيرة بالدور بحسب "ترتيب المواليد" لا بحسب ارادة شيخ البلد الذى كان يستثنى أبناءه ومحاسيبه . أما فيما يتعلق بالعوائد والضرائب فقد حدّد الوالى مقدارها والمطلوب من كل فرد فى دفاتر خاصة . وألغى السخرة التى كانت تلجأ الادارة اليها فى أشغالها العامة .

بعد أن قيد الوالى السلطات الادارية فى الأقاليم عوّل على تقييد سلطته الشخصية التى هى مصدر هذه السلطات جميعا فأنشأ "مجلس الحكومة" الذى كانت مهمته وضع اللوائح الادارية والنظر فى القرارات والمراسيم الهامة قبل عرضها على الوالى . وكان من اختصاصات هذا المجلس الفصل فى مشاكل الادارة القضائية ، وكان

الوالى قد حصل من الباب العالى على حق تعيين القضاة الذى كا[ن]
قبل لقاضى القضاة الموفد من الأستانة ، فأصبحت الادارة القـ[ـضائية]
من ذلك الوقت خاضعة للحكومة وتحت رقابتها فبطلت الرشوة [و]
أسباب الشكوى من القضاء فى البلاد .

وقد حوّل سعيد بعض " نظارات " أو دواوين أبيه الى وزا[رات]
وأصدر فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٥٧ مرسوما يشتمل على النظام ا[لـ]
الذى أدخله فى الادارة العامة وبلغ الى قناصل الدول فى مصر بوا[سطة]
وزير خارجيته .

ينص هـذا المرسوم على إنشاء وزارة للداخليــة برياســة ا[لأمير]
أحمد باشا رأفت . ووزارة للمالية برياسة الأمير مصطفى بك فاض[ل]
ووزارة للحربية برياسة الأمير حليم باشا .

ويقول المرسوم أن وزير الخارجية سيستمرّ وسيطا بين الحـ[ـكومة]
والقناصل فى كل مايتعلق بالمبادلات الرسمية ، وأن المجلس ا[لـ...]
" مجلس الحكومة " يستمرّ فى إنجاز الأعمال القضائية والادارية
رياسة الأمير اسماعيل باشا .

وأن الوزراء ورئيس المجلس المـــدنى يجتمعون مرة فى الأ[سبوع]
أو أكثر إذا دعت الحاجة تحت رياسة أحمد باشا (رأفت) .

وقد ألغى سعيد وظائف المديرين تخلصا من استبدادهم برعيته وجعل المآمير ومشايخ البلد تحت رقابة وزارة الداخلية مباشرة

وبذلك عاد النظام الى الادارة العامة التى عطلت حركتها فى عصر عباس ، وبدأ المصريون يشعرون بأن لهم حكومة تسهر على مصالحهم.

الجيش — وقد عنى سعيد عناية خاصة بجيشه فحافظ على صبغته الوطنية بعد أن كاد يقضى عليها عباس الذى جلب الألبانيين وكوّن منهم حرسا بلغ عدده الستة آلاف جندى .

وكان سعيد يقضى معظم أوقاته مع جيشه الذى كان يصحبه فى تنقلاته فى جهات القطر ، وسعيد أوّل من قرر ترقية العسكرى من تحت السلاح الى ضابط ، وبهذه الطريقة ارتقى عرابى وغيره من أبناء جنسه الى مراتب القيادة فى الجيش التى كان يحتلها الأتراك والشراكسة ، وكان ذلك بدء النزاع الذى أدّى الى الثورة العرابية .

وبلغ من شغف سعيد بجيشه أنه كان لايفارقه فى حله وترحاله فى مدن القطر المختلفة ، وكان يقدّم لجنوده أفخر الطعام من مطابخه الواسعة " وكان دائما يغير أزياءهم الى أشكال مختلفة وقد ألبسهم أفخر الملابس من قطنية وصوفية ومخيش بالقصب ومحلى بالفضة والذهب وعلى طرابيشهم الفرجيات . وكانت مناظر فرسانه المدرّعة والمزرّدة

تشبه أفخر جنود أوروبا[١]" وقد اتفق الرواة على أن نفقات الجيش كانت السبب الأوّل فى سوء الحالة المالية التى وصلت اليها البلاد فى عهده .

الزراعة والتجارة — نظم الوالى ادارته السياسية والقضائية والعسكرية على النمط المتقدّم ، وقد وجه عنايته الى إصلاح الزراعة فقضى فى سنة ١٨٥٨ على نظام الملكية القديم ووزع الأراضى بين الفلاحين فأصبحوا ملاكا أحرارا فى التصرف فى أرضهم وحاصلاتها . وقد تنازل للأهالى عن جميع الديون أو الضرائب المتأخرة على الأرض فنشطوا للعمل والتكسب . ولا ريب أن هذا الاصلاح كان من الأعمال الجليلة البعيدة الأثر فى الحياة العامة .

وأوجد الوالى نظاما عادلا للضرائب، وألغى جميع العوائد والرسوم الجمركية الداخلية التى كانت تعوق حرية التجارة ، وقضى على نظام الاحتكار الذى كان يغبن الفلاح لأن محمد على كان يهتم بعظمة البلاد أكثر من اهتمامه بسعادة الفلاح . وقد ظل هذا النظام متبعا فى الواقع رغما من المعاهدة التى وقعت بين الدول الأوروبية وتركيا فى سنة ١٨٣٨ وتقرر بمقتضاها منح الأوروبيين حرية التجارة فى ولايات الدولة . وقد عمل عباس جهده فى معاكستهم ولكن رغما من ذلك بدأ التجار الأوروبيون

(١) اسماعيل سرهنك (تاريخ دول البحار) ، الجزء الثانى .

وعملاؤهم ينتشرون فى الاسكندرية والأقاليم ويتعاملون مع الأهالى رأسا حتى قويت هذه الحركة فى عصر سعيد فانتشرت الرفاهية فى البلاد. وقد روى تاجر أوروبى بالاسكندرية الى "بول مريو" فى سنة ١٨٥٦ أنه دفع أربعمائة جنيه الى إحدى أولئك النسوة القرويات اللواتى يمشين حفاة ويلبسن الجلابيب الزرقاء . وليس أدل من ذلك على تطوّر الأحوال . ولا ريب أن عصر سعيد كان "العصر الذهبى" للفلاح .

الملاحة والتجارة — وقد عمل الوالى جهده فى تسهيل وسائل النقل والاتجار فلم يكتف بالغاء الجمارك الداخلية بل شجع الملاحة فى النيل والبحر الأحمر وأنشأ السكك الحديدية ، وقد كانت ترعة المحمودية التى شقها محمد على (١٨١٩) فى حاجة الى الاصلاح والتعهد منذ أيامه إلا أنها كانت كلفته النفقات والضحايا الكثيرة إذ مات من العمال فى هذه السخرة نحو اثنى عشر ألفا . وكانت هذه الذكرى تجعل الوالى يتردّد فى تعهدها ونزحها . فلما ولى سعيد الحكم كان لا بدّ من الاستغناء عن هذا العمل الجليل الفائدة أو إصلاحه فقرّر نزح الترعة فى مدّة شهر : وقام بالعمل تحت إشراف موجيل بك أكثر من مائة ألف عامل كان يوزع عليهم صباح كل يوم أجود الخبز ويعاملون بالحسنى فلم يمت منهم أحد .

ومن مظاهر عناية سعيد بالملاحة فى مصر منحه فى سنة ١٨٥٤ الى شركة أجنبية (شركة الانجرارية المصرية) امتياز « جر » البضائع الصادرة والواردة بواسطة مراكب بخارية فى النيـل والترع المصرية فى مقابل تعهد الشركة باقامة الأعمال الهندسية اللازمة على المحمودية . وبذلك انتظمت الملاحة فى هذه الترعة التجارية الكبرى .

وقد صدر فى سنة ١٨٥٧ فرمان سلطانى بانشاء (الشركة المجيدية) التى كانت مراكبها فى البحر الأحمـر والبحر الأبيض تنقـل البضائع والبريد بين ثغور مصر والدولة ،وكانت هذه الشركة مؤلفة من كبار المصريين والأجانب .

وقد عهـد سعيد الى شركة (ديسو) الفرنسية باصـلاح فرضة السويس وبناء رصيف وحوض لاصلاح السفن فيها (١٨٦٢) .

ولم يكن اهتمام سـعيد بالبحرية المصرية أقل من اهتمامه بجيشه لأنه نشأ صـغيرا على ظهر السفين مع طائفة من أبنـاء " الشعب " اذ كان أبوه يعـدّه لقيادة البحر . وكان سعيد بعد فراغه من مساعدة الدولة فى حرب القرم فى أوائل حكمه والتفاته الى الاصلاحات ينوى تقوية البحرية المصرية بانشاء سفن جديدة واصـلاح سفن الدونمة التى عادت من القرم ولكن بعض الدول الأوروبية البحرية خوّفت

الباب العالى من تقوية الأساطيل المصرية التى ناصبته العداء فى عهد محمد على فمنع السلطان سعيدا من إصلاح سفنه واضطره الى تكسير أكثرها وبيع أخشابها وإخلاء سبيل ضباطها . وبذلك تمكنت تركيا والدول بفضل السلطة التى تستمدّها من معاهدة لندرة من القضاء على قوّة مصر الحربية فى البحر .

السودان — وقد فكر الوالى فى الوقت نفسه فى إصلاح شؤون السودان فذهب فى يناير سنة ١٨٥٧ وتفقد أحوال الرعية فيه ، قسمه الى خمس مديريات : سنار ، كردفان ، التاكه ، بربر ، دنقلة . وأرسل الى المديرين منشورا فى ٢٦ يناير يأمرهم فيه بالعدل ورفع الحيف عن السكان فيما يتعلق بالضرائب ، والسخرة ، والقضاء . وفى أواخر حكمه عين موسى باشا حمدى حكمدارا عاما للسودان فانتظمت إدارته وساد الأمن فى جميع ربوع السودان فكثرت الرحلات العلمية الجغرافية التى كانت مقدّمة الحركة الاستعمارية الأوروبية فى أواسط أفريقية : وأهم هذه الرحلات التى كان يشجعها الوالى رحلة صمويل بيكر وسبيك وغرانت الى منابع النيل (سنة ١٨٦٢) وقد وصلوا الى بحيرة (ألبرت) و (فكتوريا نيانزا) " نسبة الى فكتوريا ملكة انجلترا وزوجها البرنس ألبرت " .

غلطات سعيد — ولكن مما يؤسف له أن هذا الوالى العادل الذى كان يحب الشعب حبا جما ويعمل من الاصلاح كل ما من شأنه جلب الرفاهية له لم يعن بتثقيفه وتنويره عناية أبيه فألغى عند توليه الحكم ديوان المدارس الذى كان يديره عبد الله فكرى ، ولم تفتح فى عهده إلا مدرسة حربية ، وأخرى بحرية ، وكانت المدارس فى عهد عباس أربعا .

ويؤخذ عليه أيضا أنه أوّل من رحب بالأجانب وبالغ فى إكرامهم فكانوا يطمعون فى جانبه ، ويخدعونه كثيرا ويحصلون منه على امتيازات ومنح لا تراعى فيها مصلحة مصر .

وفى عهد سعيد بدأ القناصل يتدخلون بطريق مباشر أو غير مباشر فى شؤون مصر الداخلية . وقد كان الأجانب منكمشين فى عهد محمد على وعباس ولكن سعيدا ارتكب غلطتين سياسيتين كبيرتين جرتا على البلاد كل بلاء : الدين والقناة .

ذلك أن سعيدا وقع فيما لم يقع فيه أبوه وكانت ادارته المالية من أسوأ الادارات ، وهو أوّل من استدان من البيوتات المالية الأجنبية فعقد قروضا تبلغ الثلاثة ملايين من الجنيهات ، وكان دينه السائر يبلغ العشرة . وقد استحكمت الأزمة المالية فى أواخر حكمه فاضطر الى

بيع أثاث السراى وما حوته خزائن الحكومة من نفيس المتاع، وصرف الجيش، ومنح موظفى الحكومة الذين يتركونها أرضا معاشا لهم ولأولادهم.

وقد كانت ديونه على نوعين: داخلية وخارجية، وكان منشؤها فى سعة كرم الوالى وتعاقده من غير روية مع الأوروباويين "المتعهدين" وغيرهم الذين كانوا لا ينفكون يطالبونه بواسطة قناصلهم بتعويضات كبيرة عن غبن وهمى أصابهم فى اتفاقات أبرموها مع الحكومة.

وكان سعيد متلافا للمال، يروى عنه أنه أنفق نيفا وسبعة ملايين من الفرنكات فى زخرفة حجرة له فى أحد قصوره، وقد أنفق المال الكثير على جيشه فاستدان لمعامل ألمانيا وفرنسا حيث اشترى المدافع والملبوسات وآلات الحرب.

وقد انتهى الأمر بالحكومة فتوقفت عن دفع مرتبات الموظفين والمستخدمين وأصدرت أوراقا مالية، لم يرو عن مثلها، كانت عبارة عن تحاويل على المالية المصرية يعطيها أولئك المستخدمون الى مموّنيهم من وطنيين وأجانب، فكان جيش التجار والمقاولين يحاصرون الخزانة المالية كل يوم ولا يفوزون بطائل حتى هبطت قيمة هذه الأوراق الى الحدّ الأدنى فى السوق.

أما القناة فقد منح سعيد فرديناند دلسبس فى سنة ١٨٥٤ إمتياز شق قناة السويس بين البحر الأبيض والبحر الأحمر. وقد

وجدت هذه الفكرة من القدم ، وكان حكام مصر من الفراعنة الى محمد على يعارضون فى تنفيذها حتى لا يفتحوا للأجانب باب الإغارة على مصر.

ولكن سعيد وثق بدلسبس ونظر الى أهمية هذا العمل من وجهة المدنية لا السياسة ، وقد بدىء فعلا حوالى سنة ١٨٥٩ رغم معارضة الباب العالى وانجلترا التى كانت تخشى من النفوذ الفرنسى أو المصرى على طريق الهند . ولا ريب أن نابليون الثالث كان العضد الأكبر لسعيد فى خطته إذ بدأت سياسة المصالح فى عهد الأمبراطورية تلعب دورا كبيرا فى مصر بعد أن كانت سياسة عواطف فى بعض مظاهرها فى أيام لويس فيليب .

فتح سعيد بقناته للأجانب أبواب مصر فأخذت انجلترا وفرنسا من ذلك الوقت تستبق كلتاهما الى الاكثار من مصالحها الاقتصادية والسياسية فى مصر ، وكانت القناة رأس هذه المصالح ، تمهيدا للتدخل فى شؤونها والاستيلاء عليها ، وكان نوبار يردّد القول "بأن التدهور نشأ فى عهد سعيد" .

وقد كان فى وسع أية حكومة قوية بعده تدارك الأمر لو ساعدها الحظ .

حسناته — وعلى أية حال فان سعيدا أوّل حاكم اعتز بالجنسية المصرية وأحب بلاده باخلاص حبا لا تشوبه المطامع والزهو وكان

لايميل الى الأتراك ويبذل جهده فى تقوية العنصر الوطنى وإسعاده .
روى أحمد عرابى فى الفصل الخامس من مذكراته مايأتى عن سعيد " ... ولشدّة إعجابه بى أهدانى تاريخ نابليون بونابرت طبع بيروت " وهو بادى الغيظ ، لأن الفرنساويين تمكنوا من التغلب على البلاد المصرية ، وكان يحرض على وجوب حفظ الوطن من طمع الأجانب ... وقد ازداد هذا الشعور فىّ تأصلا عند ماسمعت الخطبة التى ألقاها سعيد باشا فى مأدبة أدبها بقصر النيل للعلماء والرؤساء الروحانيين وأعضاء العائلة الحاكمة وأعاظم رجال الحكومة ملكيين وعسكريين قال مرتجلا :

« أيها الاخوان . إنى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى »
« من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من أمم الأرض »
« فقد توالت عليه دول كثيرة : كالرعاة والأشوريين والفرس حتى »
« أهل ليبيا والسودان واليونان والرومان . هذا قبل الاسلام »
« وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة كالأمويين »
« والعباسيين والفاطميين من العرب . ومن الترك والأكراد »
« والشركس. وقد أغارت فرنسا عليها واحتلتها فى أوائل هذا القرن »
« فى زمن (بونابرت) وبما أنى أعتبر نفسى مصريا رأيت أن أربى »
« ابناء هذا الشعب وأهذبه حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده »

« خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب وقد وطدت »
« نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر الى العمل » .

قال عرابى : فلما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حانقين مدهوشين مما سمعوا . وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحا واستبشارا . وأما أنا فاعتبرت هذه الخطبة أوّل حجر فى أساس « مصر للمصريين » .

كان سعيد عريقا فى مصريته ، مجدّا فى تحسين أحوال شعبه الاقتصادية والاجتماعية ، ولئن ترك حكومة فقيرة مستضعفة فقد ترك شعبا غنيا بثروته وموارده ، وكان عصره عصر سلم ، وعدل ، ورفاهية .



عصـــــر اسماعيـــــل

الفصل الأول

الخطة المالية والسياسية وأسباب التدخل الأوروبى فى مصـــــر

كان عصر اسماعيل كعصر محمد على ينطوى على العظمة والبؤس من الوجهتين السياسية والعمرانية. وكان اسماعيل منذ ولايته (١٨٦٣) الى افتتاح القناة (١٨٦٩) صاحب الأمر والنهى وكانت مصر عليها مخايل العظمة، وكان هذا العصر من أزهى عصورها . ثم جاء عصر محن سياسية ومالية ارتبكت فيه الادارة والعمران فتدخل الأجنبى فى شؤونها وقد كان هذا العصر (١٨٦٩ — ١٨٧٩) مدرسة المحنة الكبرى التى تكوّنت فيها روح جديدة ترجع اليها أسباب ومقدّمات الثورة العرابية .

خطة اسماعيل — سار اسماعيل على خطة محمد على الواسعة التى كانت ترمى الى عظمة مصر واستقلالها ولئن كان ينقصه حزم جدّه وبعد نظره إلا أن مهمته الكبرى كانت أكثر دقة لأن عصره كان عصر الانتقال الصحيح فى الحياة العامة إذ بدأت المصالح الأجنبية،على أثر منح امتياز قناة السويس (١٨٥٤) وازدياد العمران والرفاهية ، تتغلغل فى البلاد بقوّة . وقد أخذت شكلا ماليا كان تدخلا سلميا منظما أدّى الى تدخل سياسى رسمى(١٨٧٦)أعقبه تدخل مسلح (١٨٨٢) .

كان حجر الزاوية فى سياسة اسماعيل المالية فى الخارج تحقيق استقلال مصر بالنسبة لتركيا بالمال لا بالسيف وبسط النفوذ المصرى فى أفريقية . وفى الداخل العمل على إنفاذ إصلاحات واسعة فى جميع فروع الادارة المصرية . ولكن أوروبا عملت على إحباط سياسته وتمكنت بواسطة قناصلها وتجارها وصناعها و « مقاوليها » الذين كانوا يستندون الى الامتيازات من عرقلة أعماله فى مصر .

وقد أبان اسماعيل عن خطته عند توليه الحكم فى خطبة الجلوس التى قال فيها : " ان أساس كل إدارة جيدة إنما هو النظام والاقتصاد فى المالية،ولكى أقدم دليلا محسوسا على إرادتى هذه عزمت من الآن على ترك الطريقة المتبعة من أسلافى وتقرير مرتب سنوى لى لن أتجاوزه





يوسف افندي مدير حدائق شبرا فى عهد محمد علي

أبدا فأتمكن بذلك من تخصيص عموم إيرادات القطر لإنماء شؤونه الزراعية وتحسينها .

وإني آمل ياحضرات الفاضل أن أجد منكم اقتناعا بهذه العواطف التي تملأ فؤادى وإقبالا على وضع أيديكم في يدى باخلاص لنعمل معا على ما فيه خير البلاد وساكنيها " .

كان اسماعيل طموحا تحفزه همته الى تحقيق خطته الكبرى في الداخل والخارج في وقت واحد وتنفيذ مشاريعه الواسعة دون تريث . وكان ذلك يستدعى وجود وزارة مالية منظمة تعينه في تدبير شؤونه وضبط حساباته . ولكن يظهر أن الوالى تفرّد بالأمر وفضل أن يكون حكمه المطلق جماع السلطات كلها حتى يتمكن عاجلا من النهوض بالبلاد . وكان من المحتمل أن يكتب النجاح له في سياسته لولا المصاعب الناشئة من مركز البلاد الطبيعى والسياسى .

الأزمة الأولى — أوّل عامل شجع الوالى فى سياسته انصباب الثروة فى البلاد فى أوائل حكمه إذ كانت الحرب المدنية فى أمريكا على ساق فارتفعت أثمان القطن المصرى حتى بلغ ايراد الصادر ١٤ مليون جنيه فى سنة ١٨٦٤ بعد أن كان لا يتجاوز ٤ فى سنة ١٨٦٢ وكان اسماعيل ، كمعظم رجال عصره ، يتوهم أن الحرب

ستستمر طويلا فعقد قرضا كبيرا وشرع فى تنفيذ خطته ولكن الحرب وقفت فجأة فى سنة ١٨٦٥ فوقعت الحكومة المصرية فى أزمة ، فلم يمنعها ذلك من الامعان فى سياستها اعتمادا على ثروة لا تنفد وأخذت تنتقل من ضائقة الى ضائقة وتعقد القرض بعد القرض ، بشروط فادحة حتى عجزت عن سداد دينها بل وفوائده التى بلغت ٦ ملايين من الجنيهات فى العام .

مسؤولية تركيا — أنفق اسماعيل الأموال الطائلة فى أسفاره الى الأستانة للحصول على امتيازات توسع استقلاله وتكسر قيود معاهدة لندرة . وكان يرشو السلطان نفسه ووزراءه وكبار رجال الدولة والسياسيين والصحفيين ، ويقدر ما أنفقه فيها بعشرين مليون جنيه على الأقل يضاف اليها زيادة الجزية السنوية نحو ٤٠٠,٠٠٠ جنيه . وقد حصل الوالى فى مقابل ذلك على ثلاثة فرمانات (١٨٦٦و١٨٦٧و١٨٧٣) كان آخرها يشتمل على الامتيازات الممنوحة فى الأول والثانى ، وهو أهم وثيقة سياسية بعد معاهدة لندرة تحدد مركز مصر إزاء الدولة ، وأهم أركان هذا الفرمان تنظيم الوراثة وجعلها تنتقل من الأب للابن مباشرة ، ونيل لقب خديوى ، وزيادة الجيش ، وعقد القروض والمعاهدات مع الدول من غير قيد .

ولا ريب أن هذه الامتيازات قد وسعت الاستقلال المصرى ووطدته من الوجهة النظرية ولكن الباب العالى أوجد فيه ثغرة لأنه وان كان قد امتنع لغاية سنة ١٨٧٢ من تخويل حكومة مصر الحق فى عقد قروض إلا أنه بقبوله من الوالى « عطاياه » العظيمة صار فى عداد المسؤولين عن الأزمة التى وقعت فيها ولايته .

سياسة أوروبا — وكانت أوروبا نفسها تشجع اسماعيل فى سياسة الاقتراض لأن ثروة مصر كان يضرب بها المثل وكانت الدول الكبرى فى ذلك الوقت بدأت تدخل فى عصر الصناعة الكبرى فتكاثرت رؤوس الأموال ، وقامت المضاربات وتكوّنت المالية الدولية والبيوتات الكبيرة التى صارت لها الكلمة الأولى فى سياسة الحكومات.

وكان الماليون وعملاؤهم يبحثون عن الأرض البكر التى يستثمرون فيها رؤوس أموالهم فوفد الكثيرون منهم الى الاسكندرية فى أوائل حكم اسماعيل وأسسوا فيها الشركات المختلفة واتصلوا بالوالى .

ونزح الأجانب فى الوقت نفسه الى مصر بكثرة طلبا للرزق وكانوا من أحط الأوساط ومختلف الملل والنحل ، وساعدهم على ذلك ظهور وسائل النقل الحديثة من قاطرات ومراكب بخارية اختصرت المسافة فى البر والبحر . وقد أخذت تنتشر من ذلك الوقت المصالح الأوروبية فى مصر ، وكانت الديون من أخطرها على سلامة الدولة .

ولا شك أن رجال السياسة الذين كانوا على اتصال برجال المال أمثال روتشلد وأوبنهايم وفريهلينج فى فرنسا وانجلترا كانوا يدفعونهم الى إرسال أصول أموال فى مصر . وكان الوالى فى إصلاحاته، كما يقول البارون دى ملورسى "كالبانى الذى أراد أن يبنى بيتا يكلفه ما لا طاقة له به فرهن الأرض وتقدمت له الشركات الأوروبية بالمال علما منها بأنها ستضع يدها على الملك يوم يعجز المدين عن سداد دينه" .

وقد كانت قناة السويس (١٨٥٩ — ١٨٦٩) ، وهى أهم طرق المواصلات بين الشرق والغرب ، باعثا على إيقاظ المطامع الاستعمارية نحو مصر . وكان فى انجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر حزب حر يخشى على الأمبراطورية البريطانية من تشتتها وتفككها ، ويحارب الفكرة الاستعمارية . فلما تكونت فى أوروبا الجمعيات الجغرافية وكثرت الاكتشافات فى القارة الافريقية ، وربطت قناة السويس أجزاء الأمبراطورية بعضها ببعض عدل الحزب الحر عن آرائه وظهرت أهمية قناة السويس الحربية والسياسية بالنسبة للهند ، وأهميتها التجارية والاستعمارية بالنسبة لأفريقية .

منذ ذلك الوقت أخذت انجلترا وفرنسا تتنافسان فى استغلال مصر ووضع اليد عليها . وكانت كل منهما تجد فى خطة الأخرى نحو مصر مبررا لسياستها . وكانت الدولتان تجدان فى إسراف اسماعيل مبررا

لسياستهما معا ويحملانه تبعة أعمالهما فى مصر حتى فى الوقت الذى أصبحت فيه المالية والادارة تحت الرقابة الأوروبية الفعلية (١٨٧٦ – ١٨٧٩).

والواقع أن اسماعيل قد أسرف ودفعه حب الظهور الى إنفاق الأموال المقنطرة فى إكرام ضيوفه الأوروبيين، وهداياه، وحفلاته الراقصة، وقصوره الباذخة، ولكنه سار سيرة بعض الملوك الأوروبيين وأنفق معظم الأموال التى استعارها فى إصلاحاته وكان سليم الطوية فى حين أن السياسة الأوروبية كانت تنصب له الحبائل بطريقة « غير شريفة » وقد أعارته المال بأفحش أنواع الربا.

ديون اسماعيل — كانت ديون اسماعيل "ثابتة" و"سائرة" أما الثابتة وهى القروض المحدودة التى عقدها فى بنوك باريس ولندرة فقد بلغت من ١٨٦٣ الى ١٨٦٨ نحو ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه، وتراكمت عليه الديون السائرة الصغيرة المستحقة الدفع فكان يجدّدها بفوائد كبيرة تزيدها فى كل تجديد حتى بلغت ثلاثة أو أربعة أضعاف المبلغ الأصلى الذى اقترضته الحكومة.

وأخذ مركز الحكومة المالى يتزعزع حوالى سنة ١٨٦٧ فبدأت تتوقف عن دفع مرتبات الموظفين، وكانت الضرائب تجبى مقدّما فساءت أحوال الزراعة والأهالى واضطر الباب العالى فى سنة ١٨٦٨ الى إصدار فرمان يحرّم تقديم أى قرض الى مصر بدون اذن الحكومة

التركية ، ولكن بعض المقربين من الوالى أقنعوه برهن ايرادات أملاكه الخاصة بدلا من ايرادات الحكومة فاستغنى بذلك عن تصريح تركيا وعقد سلفة جديدة مقدارها ٧ ملايين (لم يدفع منها إلا ٥) فى سنة ١٨٧٠ بفائدة ١٣ ٪ مع مصرف « بتشوفسهايم » فاحتج الباب العالى لدى الحكومة الانجليزية باعتبارها الممثلة لكبار الدائنين "على كل اتفاق مالى لم يصدق عليه من السلطان ويكون من شأنه المساس القريب أو البعيد بايرادات مصر (١)".

ورغما من ذلك فان حكومة اسماعيل استمرت فى « عملياتها » المالية ولم يجد الوالى بجانبه من يعينه على الخروج من الضائقة بطريقة « اقتصادية » غير طريقة القروض وما اليها . فاقترح اسماعيل صديق (المفتش) وزير ماليته منذ سنة ١٨٦٨ فكرة "المقابلة" التى أنشىء لها ديوان مخصوص فى سنة ١٨٧١ ، وكان الغرض منها سداد ديون مصر كلها : وذلك بأن يدفع الأهالى مقدما ضرائب ستة أعوام فى مقابل إعفائهم من نصف الضريبة بصفة دائمة . وقد تمكنت الحكومة فى الحال من الحصول بهذه الطريقة على ٨ ملايين من الجنيهات فى حين أن الدين الثابت وحده كان يبلغ ٢٧ مليونا . وكانت الحكومة بحاجة

(١) أنظر تفاصيل هذه القروض فى كتاب « سيمورك » الذى ظهر عن مصر فى سنة ١٨٨٢ ، وفيه يستند المؤلف الى وثائق البرلمان الانجليزى الرسمية .

الى المال الوفير لمتابعة سياستها وسداد بعض ديونها « الصارخة »، ولم يأت شهر أبريل سنة ١٨٧٢ حتى عقدت سلفة جديدة مع (أوبنهايم وابن أخيه) تبلغ ٤ ملايين من الجنيهات .

ويلاحظ أن الماليين كانوا يعلمون جيدا أنهم يخاطرون بأموالهم لأن مركز مصر المالى كان فى غاية من الدقة، وكان عقد هذه القروض من جهة أخرى بدون تصريح تركيا خرق للقوانين والمعاهدات لا يبرره إلا جشع الماليين الذين كانوا يستندون الى قوّة خفية تكفل لهم مصالحهم .

وكان اسماعيل بعد السلفة الأخيرة يفكر فى الذهاب الى الأستانة: روى السفير الانجليزى فى الأستانة سير هنرى اليوت أن اسماعيل حصل من الباب العالى فى سبتمبر سنة ١٨٧٢ على فرمان يخوّل الوالى حق عقد القروض بدون قيد ولا شرط وأن هذا الفرمان صدر من السلطان رأسا بدون علم الديوان فى مقابل ٩٠٠,٠٠٠ جنيه قدّمت للسلطان شخصيا، و٢٥,٠٠٠ جنيه للصدر الأعظم، و١٥,٠٠٠ جنيه لوزير الحربية، و٢٠,٠٠٠ جنيه لموظفى السراى[1]، ولما سقطت وزارة محمود باشا فكرت الوزارة الجديدة فى إلغاء هذا الفرمان الذى لم يسجل كالعادة فى الباب العالى، واقترح مدحت باشا وقتئذ على السفير الانجليزى

(١) رسالة برقية بتاريخ ١٤ اكتوبر من السير اليوت الى اللورد غرانفيل .

عدم الاعتراف ، حرصا على مصلحة مصر ، بهذه الوثيقة باعتبارها غير قانونية ولا قيمة لها، ولكن السفير ردّه قائلا "ان كلمة السلطان أعطيت للوالى ولا بدّ على أية حال من المحافظة عليها" .

عاد الوالى الى مصر بعد أن اكتسب حريته المالية التى ساعده على نيلها سفير انجلترا فى الأستانة فوجد الحكومة فى ضائقة شديدة، وكان ينوى وقتئذ إرسال حملة الى الحبش فتفاوض فى سنة ١٨٧٣ مع بيت انجايزى (أوبنهايم) فى عقد سلفة بشروط أرغم اسماعيل على قبولها ، وقد بلغت السلفة الجديدة ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة ٨ ٪ أى بنحو مليون ونصف جنيه فى العام . ولكن اسماعيل لم يدخل فى خزائنه من هذا المبلغ إلا ١١,٧٥٠,٠٠٠ جنيه ولم يرو فى تاريخ القروض الحكومية صفقة رابحة كهذه «للدائنين وأصدقائهم [١]» .

شراء انجلترا أسهم مصر فى القناة — وقد صارت بعد هذه السلفة فوائد الديون الثابتة وحدها تبلغ الخمسة أو الستة ملايين من الجنيهات ، وكانت الحكومة تريد أن تجد خلاصها فى سلفة جديدة. فتصدّى دسرائيلى «اللورد بيكونزفيلد» وخرق خرقا فى السياسة بشرائه الأسهم التى كانت للحكومة فى القناة منذ سعيد (١٧٦,٦٠٢ من ٤٠٠,٠٠٠) بمبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

(١) توجد تفاصيل هذه السلفة فى كتاب ماك كون ، وفى تقرير كيف (١٨٧٦)

ويرى قنصل الولايات المتحدة سابقا فى مصر مستر « فارمان » أن هذه الصفقة " كانت الضربة القاضية على الخديوى وأكبر غلطة سياسية ومالية ارتكبها فى حياته[1] " :

مالية : لأن الوالى باع الأسهم بثمن بخس وتعهد فوق ذلك بدفع ٥ ٪ فوائد سنوية لهذا المبلغ لغاية أول يوليه سنة ١٨٩٤ أو بعبارة أخرى كانت الحكومة الانجليزية دائنة تسترد مبلغها بالتقسيط بعد أن استولت على أسهم بلغت قيمتها ٠٠٠و٠٠٠و٢٤ جنيه فى سنة ١٨٩٦ و ٠٠٠و٠٠٠و٣٠ جنيه فى سنة ١٩١٥

سياسية : لأن الحكومة الانجليزية أصبحت لها مصلحة مزدوجة مالية وسياسية فى القناة تمهد السبيل لتدخلها الفعلى فى مصر، فى حين أن فرنسا كانت المصالح المالية ذريعتها الوحيدة للتدخل فى مصر ، وبذلك رجحت كفة السياسة الانجليزية

بعثة كيف — ولم تمض إلا أيام على شراء الأسهم حتى تألفت لجنة انجليزية برئاسة « كيف » لدرس الحالة فى مصر ، وكان هذا العام (١٨٧٦) بدأ التدخل الفعلى فى مصر وإرسال البعثات المختلفة التى كان الغرض منها إصلاح الادارة المعتلة بوضعها تدريجا تحت المراقبة الأوروبية ضمانة للدائنين . وقد فطن إسماعيل الى مرامى السياسة

(١) انظر كتاب " مصر وخيانتها " .

الانجليزية فصرح فى حديث له مع « بيتى كنجستون » سنة ١٨٧٦ : " انى ما كنت أعتقد قط أن انجلترا ترمى بشرائها أسهم قناة السويس وإرسالها موظفا كبيرا لفحص حساباتى وضع يدها على مصر " .

وقد اقترح « كيف » توحيد الديون المصرية كلها على أساس فائدة معتدلة تتفق مع حالة البلاد ، وتأجيل الاستحقاقات نظرا لخطورة الحال " وهذا الحل أجدى لحملة السندات من الخسارة الفادحة التى تصيبهم من جراء التدهور المالى [١] " .

وكان « كيف » يقترح فى الوقت نفسه وضع الادارة تحت رقابة « ريفرس ويلسون » أحد رؤساء المالية الانكليزية الذى كان فى طريقه الى مصر . ولكن اسماعيل عارض فى هذا الشرط الذى يقيد سلطته واجتهد فى الاتفاق مع الماليين الفرنسيين فأصدر فى ٢ و٧ مايو مرسومين بانشاء « صندوق الدين العمومى » وتحويل جميع الديون السائرة والثابتة الى دين موحد بفائدة ٧ ٪

(١) أثبت مستر « ملهال » فى بحث نشرته " مجلة كونمبورارى ريفيو " فى أكتوبر سنة ١٨٨٢ عن المالية المصرية أن اسماعيل لم يصله إلا ٤٢ مليون جنيه مع أن الدين المربوط على مصر كان لا يقل عن ٩٠ مليون .

وقد وضح «سيموركى» فى سنة ١٨٨٢ أن مصر كانت دفعت لغاية هذا العام جميع دينها الحقيقى ، أى المبلغ المستعار حقيقة بفائدة ٦ ٪ ، ومع ذلك فقد ظلت مثقلة بدين رسمى لا يقل عن التسعين مليون جنيه » .

وقد عين فى صندوق الدين مندوبون عن الحكومات الفرنسية والنمساوية والايطالية : مسيو دى بلينيير ، والهرفون كريمر ، والسيو بارافلى (١) .

بعثة جوشن ونظام المراقبة الثنائية — وقد امتنعت الحكومة الانجليزية عن تعيين مندوب لها وعارضت المشروع زمنا ثم قر الرأى على إرسال بعثة جديدة مؤلفة من «جوشن» و «جوبر» باعتبارهما ممثلين للدائنين الانكليز والفرنسيين لاجراء تصفية عامة ، وأرسلت انجلترا وفرنسا فى الوقت نفسه سياسيين من ذوى الخبرة : اللورد فيفيان ، والبارون دى ميشيل لتمثيلهما فى مصر ووضع قواعد المراقبة الثنائية (كوندومنيوم) .

وكان الخديوى يفكر وقتئذ فى الاقتداء بتركيا وإعلان إفلاس الحكومة المصرية ، ولكن اتفاق الدولتين حال دون ذلك ، وقد هدده

(١) قال فريسنيه فى كتابه عن المسألة المصرية " إن انشاء صندوق الدين يعد الافتئات الأول على سلطة الخديوى ، ورغما من الشروط المعتدلة التى صيغ فيها المشروع فان تنازل الخديوى عن سلطته واضح ، وقد أصبح الدائنون الأجانب من ذلك الوقت يكونون حكومة فى حكومة الدولة . وبما أن اسماعيل قد قبل هذه الوصاية صار فرضا على الدائنين ، لا الحكومات ، أن يعينوا الأوصياء ، ولكن تدخل الحكومات كان من شأنه تورطها نحو رعاياها فى تعهدات لا حد لها فصارت لا تملك وضع حد لتدخلها ، ومن هذه الغلطة الأساسية نجمت معظم أسباب أزمة سنة ١٨٨٢ ".

البارون دى ميشيل ، فى حديث له ، بطلب عزله من الولاية فقال اسماعيل "ولكن ما العمل اذا كنت لا أستطيع الدفع ... وكانت مصر جلدا على عظم ... أتظنون انكم بوضع السكين على رقبتى تتمكنون من استنباط الموارد التى تنقصها" .

وقد كانت أهم نتائج بعثة (جوشن — جوبير) المالية إيجاد دين ممتاز مقداره ١٧ مليون جنيه بفائدة ٥ ٪ وانقاص الدين الثابت الى ٥٩ مليونا بفائدة ٧ ٪ فأصبح مجموع فوائد الدين التى تدفع سنويا لا تقل عن ٦,٥٦٥,٠٠٠ جنيه أى ٦٦ ٪ من الايرادات العامة فلا يبقى لمصر بعد دفع الجزية إلا مليون ونصف تقريبا لا تكفى للانفاق على الادارة وتعهد أعمال الرى وغيرها التى هى عماد الثروة فى البلاد .

وكان اسماعيل ووزير ماليته «اسماعيل المفتش [١]» يقولان بأن أقصى فائدة فى وسع مصر احتمالها ٥ ٪ ويقال أن هذا كان رأى «كيف» أيضا ، ولكن الدائنين كان لا يعنيهم مصلحة البلاد ما دامت

---

(١) قتل اسماعيل صديق فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ ويعزى قتله الى تحريض الأجانب لأنه كان يدبر فى البلاد حركة مقاومة ضد خطة جوشن والخديوى الذى كان لا يجد مناصا من قبولها : كان جوشن عضوا فى البرلمان الانجليزى ومن كبار الماليين ذوى النفوذ فى حكومة الدولة ، وكان رئيس الحزب الأجنبي الذى يريد توطيد الادارة الأوروبية فى مصر والقضاء على كل نفوذ وطنى يقف فى سبيله .

خزائنها فى أيديهم وادارتها « الضامنة » آيلة الى مراقبة حكوماتهم الفعلية .

أما نتائج البعثة السياسية فهى تتلخص فى نظام «الكوندومنيوم» الذى يشرك انجلترا وفرنسا فى ادارة مصر ، وقد قضى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ :

(أوّلا) بتعيين مراقبين عامين للمالية المصرية : أحدهما بريطانى ، والآخر فرنساوى .

(ثانيا) بتعيين مندوبية للدين العام مؤلفة من أجانب تعرض حكوماتهم أسماءهم على الحكومة المصرية ، وتنحصر مهمتهم فى استلام ايرادات الجهات المرهونة ضمانة لسداد أقساط الدين السنوى من يدى مراقب الايرادات العام ، وتسليمها لبنكى انجلترا وفرنسا، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستهلاك ذلك الدين .

(ثالثا) بتعيين مندوبية أخرى لادارة مصلحتى السكك الحديدية وميناء الاسكندرية مؤلفة من مصريين وفرنساوى وانجليزيين تحت رياسة أحد العضوين الانجليزيين ، وتنحصر مهمتها ، علاوة على الأشغال الادارية ، فى تسليم إيراد هاتين المصلحتين الى مندوبى الدين العام .

فعملا بهذه النصوص عينت فرنسا البارون دى مالاريه مراقبا عاما فرنساويا ، والمسيو دى بلنيير مندوبا فرنساويا لصندوق الدين . وأبقت النمسا وايطاليا مندوبيها السابق تعيينهما . وعينت . انجلترا المستر دى رومين المراقبة، والجنرال مريوت الانجليزى مديرا للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية .

وقد اصطحب المستر رومين المراقب البريطانى المستر جرلد فتزجرلد « أحد موظفى حكومة الهند » معه لادارة الحسابات المصرية التى كانت فى حالة فوضى .

ولما تم ذلك بادر جوشن بتعيين الميجر بيرنج (اللورد كرومر فيما بعد) مندوبا انجليزيا فى صندوق الدين فوصل مصر فى ٢ مارس سنة ١٨٧٧

ولكن هذا النظام الثانى من الوجهة المالية على الأقل قام على قاعدة متداعية ، لأنه كان يجب إقناع الدائنين بقبول فائدة معقولة أى ٥ ٪ وتأجيل دفع الكوبون رحمة بالبلاد وادارتها ، وقد كتب قنصل انجلترا اللورد فيفيان الى حكومته فى ١٢ يوليه سنة ١٨٧٧ ، بمناسبة دفع أوّل قطعية كبرى ، يقول :

" ان الأموال المطلوبة ٢،٠٧٤،٩٧٥ جنيها دفعت كلها أمس ، ولكنى أخشى أن يكون بلوغ هذه النتيجة قد كلف الفلاحين ثمنا جاء

بناصية الظهر فبيعت حاصلاتهم المقبلة قهرا ، وطلبت منهم الأموال مقدّما. وكل ذلك قد انتزع من بلاد أرهقتها الضرائب، وأكبر ظنى أن الادارة الأوروبية آخذة ، من حيث لا تشعر ، فى القضاء على ثروة مصر الزراعية وجعلها أثرا بعد عين ، وانى أرى أن الانجليز يأخذون بنصيب من هذه التبعة الخطيرة " .

توالت الكوارث على مصر فنقص النيل فى سنة ١٨٧٧ نقصانا لم يسبق له مثيل نشر القحط والمجاعة والموت ، أعقبه فى السنة التالية فيضان أتى على الزرع والضرع . وقد أرغمت مصر فى أثناء ذلك على إرسال حملة والانفاق عليها فى الحرب الروسية التركية (١٨٧٧) .

كانت الخزينة خاوية ، وكان الشعب ، باعتراف اللورد فيفيان (فى رسالة ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٧) ، يتذمر من أن يدفع لأصحاب الديون كل ما لهم بينما المستخدمون ، وعليهم المدار فى تسيير سفينة الحكومة ، لا يتقاضون شيئا .

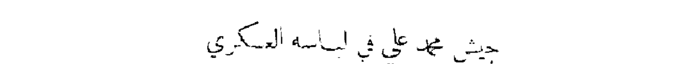
وكان الخديوى يلح على المستر فيفيان فى رفع بعض الظلم الواقع على البلاد من جراء الامتيازات " بأن يحصل من الأوروبيين على دفع بعض الضرائب التى تقع كلها على كاهل الوطنيين الفقراء ، والكف عن استيراد البضائع المهربة التى تملأ البلاد وتباع علنا على أعين السلطات المصرية العاجزة عن التدخل " .

ولكن كان لا يهم أوروبا إلا دفع القطعيات المستحقة والاستيلاء على حكومة مصر ، وقد بلغ الايراد فى آخر سنة ١٨٧٧ ٩,٥٤٣,٠٠٠ جنيه، دفعت منها مصر ٧,٤٧٣,٩٠٩ جنيهات للدائنين ولم يبق لها بعد دفع الجزية وفوائد أسهم القناة التى بيعت لانجلترا إلا ١,٠٧٠,٠٠٠ جنيها للقيام بنفقات الادارة !

وكان عدد الموظفين الأوروبيين الذين يتقاضون المرتبات الضخمة آخذا فى الازدياد ، وكان النفوذ الأول للانجليز فى الأدارة المصرية . روى البارون دى ميشيل فى مذكراته "ان الادارة المصرية (بعد بعثة جوشن) قد ملئت فعلا بالموظفين الانجليز فى أسابيع قلائل" .

ولا ريب أن انجلترا كانت لها الكفة الراجحة فى مصر فقضت فعلا على النظام الثنائى من الوجهة السياسية باعتباره قائما على قاعدة المساواة بين الدولتين خصوصا بعد أن احتلت قبرص فى أثناء الحرب الروسية التركية فهيمنت على قناة السويس ، وأصبحت بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) صاحبة النفوذ فى الأستانة .

وقد أظهرت هذه الحرب القلق السياسى الذى كان مستحوذا على انجلترا من جهة مصر ، فكتب الكاتب الانجليزى الشهير «ادوارد ديسى» مقالات فى هذا الموضوع : إحداها فى مجلة « القرن



جيش محمد علي في لباسه العسكري



التاسع عشر » فى يونيه سنة ١٨٧٧ تحت عنوان « طريقنا الى الهند » وفيها يحض انجلترا على انتهاز هذه الفرصة التى لم تسنح منذ ٧٥ سنة، فرصة انشغال فرنسا بألمانيا وامكان امتلاك مصر دون التعرّض لخطر الحرب مع فرنسا .

وكتب ديسى مقالة أخرى فى " المجلة البريطانية " ديسمبر سنة ١٨٧٧ عنوانها « الخديوى والحماية الانجليزية » يطلب فيها أن تضع انجلترا يدها الفعلية على حكومة مصر فى مقابل تحمل مسؤولية إنفاذ تعهدات مصر نحو دائنيها واصلاح الادارة نفسها .

بعثة ريفرس ولسن ونتائجها — ولما كانت أحوال البلاد وادارتها وماليتها فى ارتباك مستمرّ وعمت الشكوى اقترح على الخديوى ، أن يطلب إرسال بعثة جديدة ، فأصدر فى ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوما يقضى بتعيين «لجنة للتحقيق» تحت رئاسة المسيو دى لسبس لفحص الحالة المصرية فحصا دقيقا تاما ، وفوّض لها السلطة المطلقة لاجراء كل تحقيق تراه موصلا الى الغرض الذى أنشئت من أجله .

وقد تشكلت هذه اللجنة وكان وكيلاها السير ريفرس ولسن ورياض باشا ، وأعضاؤها مندوبى الدول الأربعة فى صندوق الدين

دى بلينيير عن فرنسا ، وبيرنج (كرومر) عن انجلترا ، وكريمر عن النمسا ، وبارافللى عن ايطاليا ، وكان رئيسها الفعلى السير ريفرس ولسن .

وأوّل أعمال ولســن الاستيلاء على أملاك الخديوى الواسعة فصاح اسماعيل قائلا : "انهم يريدون القضاء علىّ بتجريدى من ثروتى الشخصية وطردى بعد ذلك من مصر بفرمان من الباب العالى" .

وقد أشفقت اللجنة فى تقريرها التمهيدى الذى رفعته الى الخديوى فى ١١ مايو سنة ١٨٧٨ على موظفى الحكومة وطلبت أن تدفع لهم مرتباتهم باعتبارهم فيما يتعلق بمرتباتهم "دائنين ممتازين خصوصا وان مصلحة الدائنين نفسها فى حسن سير الادارة العامة التى تضمن ايرادات الضـــرائب" .

وأشفقت أيضا على الفلاحين "الذين يضطرون لأجل ســـداد ديون ضاعفتها الفوائد الى بيع مواشيهم وحاصلاتهم بل وأرضهم بثمن بخس" .

والواقع أن اللجنة وسعت دائرة تحقيقها ، كما سنفصله فى فصل آخر ، فانتقلت من درس موارد مصر ومشروع التصفية المـالية الى أعمال اسماعيـــل ، وختمت تقريرها بقولهـا "ان الحاكم الأعلى يتمتع بسلطة لاحد لها" .

وبناء على ذلك دعى اسماعيل الى تكوين « وزارة مسؤولة » فصدر مرسوم ٢٨ أغسطس بتأليف وزارة برياسة نوبار ، وكان قد انحاز لانجلترا ، وعضوية ريفرس ولسن فى المالية ودى بلينير المراقب المالى الفرنسوى فى الأشغال .

وألغيت المراقبة الثنائية التى قام عليها "الكوندومنيوم" وضمنت انجلترا لنفسها النفوذ الأوّل فى الوزارة الجديدة ، بتعيين ولسن فى المالية ، وبذلك انتقل الحكم المطلق من اسماعيل الى الأجانب أو الى السير ولسن وزير المالية الانجليزى .

وقد سار ولسن على خطة اسماعيل التى كان يندّد بها فعقد قرضا جديدا مع بيت روتشلد مقداره الأسمى ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه بضمانة أملاك الخديوى ، واستعملت الوسائل القديمة فى جباية الضرائب فعمّ البؤس فى البلاد "وكان الفلاحون يبيعون مواشيهم والنساء حليهم ، وكان المرابون يملأون المحاكم بطلبات الحجز"(١) .

وظلت الخزانة خاوية ، وبقى الموظفون الوطنيون لا يتقاضون مرتباتهم بينما كان الدائنون تدفع « قطعياتهم » الى آخر درهم ، وكان الموظفون الأجانب يتقاضون المرتبات الضخمة بينما عددهم فى ازدياد

(١) جريدة التيمس فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

إذ ألحق منهم بخدمة الحكومة المصرية فى سنة ١٨٧٦ وحدها ما لا يقل عن ١١٩ موظفا جديدا ، و١٣١ فى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ ، و٢٠٨ فى سنة ١٨٧٩ ، و ٢٥٠ فى سنة ١٨٨٠ ، و١٢٢ فى سنة ١٨٨٢ حتى بلغ عددهم ١٣٠٠ يتقاضون ما يزيد عن ٣٥٠,٠٠٠ جنيه فى العام .

ومن الثابت أن السير ريفرس ولسن بدأ يفكر جدّيا فى تسوية الدين بطريقة نهائية بعد أن تحققت أغراضه السياسية واغتصب سلطة الحاكم الشرعى ، وهذا ماحدا به الى أن يقترح على إسماعيل إعلان « إفلاسه » وتأجيل دفع بعض الديون ، وإنقاص الفوائد الفادحة التى تثقل الخزانة الى ٥ ٪ .

ولكن مجىء هذا الحل بعد ما هلكت القرى والبلاد ، وتدخل الأجانب فى شؤون المصريين تدخلا أثار حميتهم القومية دفع إسماعيل الى المقاومة وعزل الوزارة الأوروبية (١٥ أبريل سنة ١٨٧٩) وتعيين وزارة وطنية بحتة برياسة شريف باشا .

وقد وضع إسماعيل بالاشتراك مع نوّاب الأمة وممثليها خطة مالية جديدة كانوا هم الضامنين لها ، ولكن الدول لم تنم على هذه "الاهانة" التى تقضى على نفوذها فى مصر ، وكان ما يتوقعه إسماعيل من عزله بواسطة الباب العالى بناء على طلب انجلترا وفرنسا (يونيه ١٨٧٩) .

تبعة التدهور المالي — وقد ترك إسماعيل بعده تركة مثقلة بالديون التي تبلغ المائة مليون من الجنيهات، ولكن يجب أن نقرر إنصافاً للحق أن إسماعيل لا يحمل وحده تبعة التدهور المالي الذي أوقع مصر في قبضة الأجنبي خصوصاً في الفترة الأخيرة (١٨٧٦ — ١٨٧٩).

فقد كان من الممكن حل المسألة حلاً مالياً عادلاً في سنة ١٨٧٦ بوضع إدارتها تحت رقابة مالية بحتة، أوروبية بحتة، لا إنجليزية ولا فرنسية، كما حصل عند إنشاء صندوق الدين، والعمل في الوقت نفسه على ترقية موارد البلاد التي كانت الضمانة الحقيقية للدائنين، ولكن تحويل المسألة المالية الى مسألة سياسية حال دون انفراج الأزمة في أوانها فصارت القضية مزدوجة: حل الجانب المالي منها بقانون التصفية (١٨٨٠)، والجانب السياسي بالاحتلال (١٨٨٢).

الفصل الثانى

الأعمال العامـــــــة

كانت أعمال اسماعيل مترامية الأطراف تنم عن ذكائه وبعد همته ولا زلنا الى اليوم نشاهد آثارها فى تقدّم مصر الاقتصادى والعمرانى . وقد جدّد باصطلاحاته معالم البلاد وبسط نفوذ مصر من ساحل البحر الأبيض الى خط الاستواء . وقطعت مصر ، كما قالت التيمس فى ٦ يناير سنة ١٨٧٦ : " من التقدّم فى سبعين عاما مراحل قطعتها ممالك كثيرة فى خمسمائة " .

الاصلاح الادارى — وجه الوالى عنايته فى البـداية الى تنظيم الادارة فحوّل باقى الدواوين الكبرى التى تركها سعيد كالبحرية، والخارجيـة، والأشغال ، والمعـارف الى وزارات ، وأنشأ فى أوائل سنة ١٨٦٥ وزارة الزراعة وضمها الى الأشغال وعين فيهما معا نوبار باشا.

وقسم القطر الى ثلاثة أقسام : البحرى ، والمتوسط ، والصعيد . وقسم هذه الأقسام الثلاثة الى أربع عشرة مديرية وثمان محافظات . وعين من جديد مديرا لكل مديرية ، وعهد برياسة النواحى الى العمد

بدلا من المشايخ الذين صاروا مساعدين لهم . وأنشأ وظائف مفتشين كانت لهم سلطة واسعة فى الأقاليم فكان للوجه البحرى مثلا مفتش ، وللوجه القبلى مفتش : اشتهر منهم اسماعيل باشا صديق الذى عرف "بالمفتش" والبرنس حسين ، وسلطان باشا ، وعمر باشا لطفى .

التفت بعد تنظيم «عجلات» الادارة الرئيسية الى الاصلاحات الواسعة وشرع فى انفاذها وسط العراقيل التى لم تمن بلاد بمثلها فى أطوار انتقالها الدقيقة .

ولأجل فهم الصعوبات التى كانت تعترض التقدّم فى كل ناحية حسبنا أن نذكر نظام الامتيازات والاصلاح القضائى :

الامتيازات — فى سنة ١٢٥١ عقد لويس القديس مع سلطان مصر أوّل معاهدة «امتيازات» فصار للملك فرنسا الحق فى تعيين قنصل ثابت بالاسكندرية لتطبيق القوانين الفرنسوية على رعايا دولته فى حالة النزاع ، وحماية تجارتهم . وقد كثرت العلاقات التجارية بين مصر والثغور الكبرى كالبندقية ومرسيليا وساعدت الحروب الصليبية على انتشار التجارة فى البحر الأبيض ، فلما استولى ملوك فرنسا على مرسيليا صارت لهم خطة سياسية فى هذا البحر .

" وقد حدث منذ سنة ١٤٩٨ (اكتشاف رأس الرجا الصالح) نزاع دام أربعة قرون بين الشعوب الغربية ، فكان بعضها يرمي الى اختصار المسافة بين الهند وأوروبا بفتح طريق مصر والبحر الأحمر ، والبعض الآخر يفضل طريق الكاب ويعمل على امتلاكه وعرقلة المشروع الأول[١] " .

ويلاحظ أن مشروع القناة ونظام الامتيازات كانا قائمين من ذلك الوقت على فكرة تجارية وسياسية .

وقد عقد ملوك فرنسا مع مصر معاهدات أخرى صدق عليها سليم الفاتح فى سنة ١٥١٧ ، وسليمان القانونى فى سنة ١٥٢٨ ، ووقع السلطان وفرانسوا الأول فى سنة ١٥٣٥ اتفاقات نهائية احتوت الامتيازات كلها ورسمت لها نظاما شاملا ، أجريت فيه بعض التعديلات فى سنة ١٥٨١ و ١٦٠٤ و ١٧٤٠، وكانت جميع المعاهدات تؤكد المبدأين الأولين اللذين بنيت عليهما اتفاقات سنة ١٥٣٥، وهما عدم سريان القوانين العثمانية على جميع التجار والسياح الأوروبيين فى البلاد الاسلامية، ومنح ممثلى ملك فرنسا حق حماية جميع الرعايا المسيحيين .

(١) شارل رو : (برزخ وقناة السويس سنة ١٩٠١) .

كانت الامتيازات منحا من طرف واحد تفضل بها السلطان لمصلحة التجارة ، ثم صارت فى سنة ١٨٠٢ معاهدات بين طرفين متعاقدين فرنسا وتركيا وأخذت من ذلك الوقت صيغة اتفاقية دولية . وقد انتشرت التجارة بفضـل الامتيازات فى جميع بلاد الامبراطورية العثمانيـة ، وخصوصا فى مصر متجر الهند وبلاد العرب وأفريقية الوسطى ، وكانت فرنسا الدولة الوحيدة التى لها فى مصر الى آخر القرن الثامن عشر قنصل وبيوتات تجـارية ، وكان الأوروبيون النـازحون الى مصر يطلبون حمايتها .

ولـكن هذه الامتيازات أصبحت مع ضعف الدولة المستمرّ «هجومية» بعد أن كانت «دفاعية» بحتة . وصار الجانون الأوروبيون لا يجدون زاجرا لهم من المحاكم القنصلية ، وفوق ذلك فان جميع القناصل ، بدلا من قنصل واحد ، صاروا يطبقون على رعاياهم قوانين الامتيازات ، وطالمـا نشأ بين القناصـل نزاع قضائى على الاختصاص يعطل مجرى العدالة كلما شملت اثنين أو اكثر من الأجانب قضية واحدة . وبذلك كانت فى مصر سلطات أجنبية عديدة تشل سلطة الحكومة فى دائرتها ، وتعوق البلاد عن التقدّم خصوصا بعـد أن تكاثر الأجانب أيام سعيد واسماعيـل ، وكان أكثرهم لا يرعون إلا ولا ذمة ، تجارتهم السرقة والنهب والقتل .

وكان الأوروبيون المتمدينون من مقاولين وغيرهم يجدون تجارة رابحة في مطالبة الحكومة بتعويضات جسيمة عن اضرار وهمية نجمت من اتفاقات أبرموها مع الحكومة . وكان القناصل يؤيدونهم طمعا في اقتسام الغنيمة [1] .

الاصلاح القضائى — رأى نوبار وزير اسماعيل أن يعهد العدالة ويقيم الاصلاح القضائى على أساس الوحدة فى التشريع ، والقضاء ، والتنفيذ . وكان يرى أن استقلال مصر لا يتوقف على امتياز من الباب العالى يكلف البلاد ثمنا غاليا ، بل على قوّة مصر وحسن

(١) كتب اللورد ملنر يقول: "ليس من السهل أن يتصوّر الانسان الى أى حدّ بلغ استهتار الممثلين السياسيين بنواميس الذمة والشرف فى عصر اسماعيل خاصة: كانوا يستعملون سلطتهم فى ارغام مصر الضعيفة على إجابة الطلبات الفادحة المستغربة، وكان فى هذه الأزمنة الغرض من الحصول على امتياز مشروع من المشاريع ليس هو إنجاز عمل نافع . وانما اختراع مظلمة تدعو الى فسخ العقد والرجوع على الحكومة للحصول على تعويض ، ومن جهة أخرى كان يكفى أن تصيب الأجنبى خسارة ما، ولو كان هو المسئول عنها، ليتخذ منها ذريعة المطالبة بتعويض: فاذا سرق مثلا كانت الحكومة هى الملومة لنقص بوليسها. واذا عاق سير سفينته فى النيل عائق بسبب انطماره فى احدى الجهات، كانت الحكومة هى المسئولة لأنها لم تنزح النهر . ويروى أن اسماعيل اذ كان يتحدث ذات مرة الى مقاول أوروبى أمر خادمه باغلاق النافذة قائلا «أخشى أن يصيبه برد فيكلفنى ١٠٫٠٠٠ جنيه» وقد لا يكون فى هذا القول ظل من المغالاة (انجلترا فى مصر).

ادارتها . وكان من المستحيل وجود ادارة منتظمة ماقامت الى جانب الحكومة المصرية ١٧ قنصلية كانت سلطة كل منها لاتقل عن سلطة الخديوى نفسه. وقد رفع نوبار فى سنة ١٨٦٧ تقريرا فى هذا المعنى الى الحكومة العثمانية وسفراء الدول بالأستانة ذكر فيه " أن الحكومة المصرية دفعت فى أربعة أعوام ١٨ مليون فرنك تعويضات للأوروبيين ، وأن هذا المبلغ الجسيم لم يدفع إلا تحت ضغط القناصل الأوروبيين ، وأن جميع الأشغال العامة ، ما عدا حوض السويس الذى تم فى ذلك الوقت (١٨٦٧) ، معطلة لأن الحكومة واقعة فى مشاكل التعويضات التى يطالب بها المقاولون الأوروبيون " .

واجتمعت فى مصر سنة ١٨٦٩ لجنة دولية أيدت بعد فحص دقيق وجهة نظر الحكومة المصرية ومطالبها ، ومع ذلك فان الدول ، وفى مقدمتها فرنسا ، ظلت تعرقل مشروع الاصلاح القضائى الذى كان قاعدة الاصلاحات العامة فى مصر ، ولم توافق عليه الدول بالاجماع إلا بعد مضى تسعة أعوام (١٨٧٦) ارتبكت فى أثنائها شؤون البلاد وملك زمامها الأجنبى .

وقد أنشئت المحاكم المختلطة فى المدن الكبرى ، وكان فى نظامها نقص من ناحية ، ومغالاة من ناحية أخرى : أما النقص فلأن اختصاصاتها كانت لاتتجاوز القضايا المدنية والتجارية ، وظلت القضايا الجنائية

من اختصاص السلطات القنصلية . وأما المغالاة فلأن القانون كان يخوّل أى أجنبى الحق فى مقاضاة الخديوى أو حكومته أمام هذه المحاكم الأجنبية ، وكانت الحكومة نفسها مكلفة بتنفيذ حكم القضاء ، وفى ذلك من الوجهة السياسية على الأخص أكبر افتئات على سيادة الدولة .

ولا ريب أن انشاء هذه المحاكم فى بداية الحكم ربما ساعد على إنقاذ مصر من الارتباكات المالية والحوادث السياسية التى ترتبت عليها ، وعلى أية حال من العدل أن نقرر أن اسماعيل تمكن وسط مشاكل الامتيازات المنتشرة فى طول البلاد وعرضها من السير بهمة فى أعماله العامة .

قناة السويس — ومن أجل هذه الأعمال خطرا بعد الاصلاح القضائى ، اتمام قناة السويس ، وكان اسماعيل أعلن عند تبوئه العرش أنه يريد " أن تكون القناة لمصر لا مصر للقناة " وعوّل على التخلص من الشروط الفادحة التى تعاقد عليها سعيد مع الشركة فى سنة ١٨٥٤ و ١٨٥٦ : ومن أهمها ترك أراضى الوادى الواسعة للشركة وهى تتولى ريها وفلاحتها على حسابها ، وانشاء ترعة حلوة صالحة للملاحة تصل القناة البحرية بالنيل ، وانفاذ أشغال القناة بواسطة عملة يكون أربعة أخماسهم مصريين .

وقد ذهب نوبار فى يوليه سنة ١٨٦٣ الى الأستانة لمفاوضة الباب العالى : (أوّلا) فى استرداد الأراضى التى تنازل عنها سعيد وصارت

فى الواقع نقطة استعمارية فرنسية . (ثانيا) إنقاص عدد العملة الى ٦,٠٠٠ بدلا من ٢٠,٠٠٠ كانوا يشتغلون فى القناة ، وكان ذلك يستدعى وجود ٤٠,٠٠٠ آخرين بين راحل فى الطريق ، أو مقيم يتأهب، وبالتالى حرمان الزراعة على الأخص من الأيدى العاملة فى عهد الاصلاحات .

وانتهى النزاع بين اسماعيل والشركة بتحكيم نابليون الثالث فأصدر الأمبراطور فى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ حكما يقضى برد الشركة ٣٠,٠٠٠ فدان تقريبا الى الحكومة المصرية ، وهى الأراضى التى كانت تملكها فى البرزخ ، ومعافاتها من تقديم العملة ، ولكن الحكومة صار فرضا عليها أن تدفع للشركة، على سبيل التعويض ، ٨٤ مليون فرنك (ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات تقريبا) .

أحدث هذا الحكم دهشة عامة ، ورغما من هذه الصدمة بذل اسماعيل جهده فى تعضيد هذا المشروع الجليل ، وأمكن فى سنة ١٨٦٩ الاحتفال بافتتاح القناة ، وكانت أوروبا ، وملوكها ، وأمراؤها فى المهرجان العظيم الذى كان رمزا لأبهة الملك والسلطان .

وقد كلفت القناة اسماعيل ما لا يقل عن ١٦ مليونا من الجنيهات اضطر الى اقتراضها بفوائد كبيرة، وبلغ ماتحملته مصر وحدها من نفقات إنشاء القناة مايزيد عن النصف ، فكانت من الوجهتين المالية والسياسة وبالا على البلاد .

تحسين القاهرة والاسكندرية — من جلائل أعمال اسماعيل تغيير معالم القاهرة والاسكندرية فصارتا عروس الشرق وكان غرضه جعل مصر قطعة من أوروبا ، فظهر طابع المدنيـة الحديثة على هاتين العاصمتين منذ ذلك العصر ، واختلط الاوروبيون بالمصريين في أحياء واحدة ، وكان هذا التطوّر من عوامل التقدّم الأدبي والمادّى في الحياة العامة .

وقد وسع الحوارى والأزقة فى كلتا العاصمتين وأدخل "التنظيم فيهما ، واختط الشوارع ، وشيد الأحياء الجديدة كحى الاسماعيلية ، والتوفيقية ، وعابدين الخ" التى لاتزال الى اليوم أجمل قسم فى القاهرة ، وأنشأ القصور الباذخة أهمها قصر الجيزة ، وقد كلفه ١,٣٩٣,٣٧٤ جنيها ، وقصر عابدين ٦٦٥,٥٧٠ جنيها ، وقصر الجزيرة ٨٩٨,٦٩١ جنيها ، وقصر الاسماعيلية ١٠١,٢٨٦ جنيها ، وتزيد تكاليف قصوره عن الخمسة ملايين ونصف من الجنيهات [١] .

ووزع المياه بالطريقة الحديثة فى المدينتين على السكان ، وأنار الأحياء والشوارع بالغاز ، وشجع كبراء القطر وسراته أمثال شريف ورياض واسماعيل صديق على بناء القصور الرفيعة ، وغرس البساتين الجميلة فأقبل المصريون على انشاء العمارات وتقليد الأوروبيين فى زيهم

(١) أنظر الجزء الأوّل من الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك .

ومعيشتهم وأخذت مصر تنتقل سريعا من المدنية الشرقية وظواهرها الى المدنية الغربية .

الأشغال العامة وارتقاء الزراعة والتجارة — ساعد على هذا الانتقال أسباب الرفاهية التى أوجدها اسماعيل فى القطر باصلاحاته الواسعة وسعيه المتواصل فى ترقية الزراعة ، والصناعة ، والتجارة . فقد جدد فى مصر ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميل (تضاف الى ٤٤,٠٠٠ ميل كانت من قبل)، وتكلفت ترعة الإسماعيلية وحدها ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك (٢ مليون من الجنيهات) ولكنها أحيت أرجاء واسعة من الصحراء جهة السويس وعلى الأخص "تفتيش الوادى" ، وأنشأ غربى النيل ترعة الإبراهيمية ، وهى من أكبر ترع العالم حفرها المهندسان بهجت باشا وإسماعيل باشا محمد ، فأنعشت هى وفروعها من أراضى الوجه القبلى ٦٥٠,٠٠٠ فدان [1] .

واشتغل بهمة فى تطهير الترع الكبرى القديمة وحفظ جسور النيل لتكون على أتم ما يكون وقت الفيضان . وكانت القناطر الخيرية آيلة الى

(١) يستدل من رسالة كتبها محمد افندى اسماعيل المهندس فى سنة ١٩٠٠ عن ترعة الابراهيمية أن الترعة وفروعها وهوا ويسها تمت فى سنة ١٨٧٢ ، وكان بدأ العمل فيها بهجت باشا فى سنة ١٨٦٧ فأنجز القسم الأول منها من أسيوط الى مغاغة فى سنة ١٨٧٠ ، ثم خلفه اسماعيل باشا محمد مفتش عام الوجه القبلى فأتمها . ويبلغ طولها ٢٦٨ كيلو مترا وهى من الأعمال المصرية البحتة التى اكتسبت شهرة عالمية .

السقوط فكلف مهندسه المستر فولر بإصلاحها (١٨٧٥ — ١٨٧٨) فأولى بذلك الوجه البحرى منة عظيمة. وبذلك سهل الرى فى القطر كله. وانتزع النيل من الصحراء ما لا يقل عن ١,٣٧٣,٠٠٠ فدان أو مقدار خمس الأراضى المزروعة يربو إيرادها السنوى على أحد عشر مليونا من الجنيهات .

وعنى إسماعيل بتحسين طرق المواصلات فمهد ستة آلاف ميل من السكك الزراعية، وأنشأ سكة الأهرام الجميلة بمناسبة زيارة الأمبراطورة أوجينى . ومدّ ألف ميل من الخطوط الحديدية فعمت جهات القطر علاوة على ٢٤٦ ميلا تركها سلفه ، و٥,٠٠٠ ميل من الأسلاك البرقية علاوة على ٣٥٠ ، وبنى ٤٣٠ جسرا : منها ثمانية كبارى ضخمة أهمها كوبرى قصر النيل البديع ، وأحدث أعمالا كبيرة فى ميناء الاسكندرية وميناء السويس و١٥ منارة على سواحل البحر الأبيض والبحر الأحمر. وقد قدّر ملهال فى مجلة « كونتمبورارى ريفيو » (أكتوبر سنة ١٨٨٢) نفقات الترع بـ ١٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه، والكبارى بـ ٢,١٥٠,٠٠٠ جنيه، وإصلاح ميناء الاسكندرية وتوسيعها بـ ٢,٥٤٠,٠٠٠ جنيه ، وحوض السويس بـ ١٤٠٠,٠٠٠ جنيه ، والسكك الحديدية بـ ١٣٣٦١,٠٠٠ جنيه ، والأسلاك البرقية بـ ٨٥٣,٠٠٠ جنيه ، ومنشآت توزيع المياه بالاسكندرية بـ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، والمنارات





الشيخ رفاعه رافع
ناظر مدرسة اللغات والالسن واحد طلبة بعثة محمد علي في فرنسا

بـ ١٨٨,٠٠٠ جنيه ، وقد تمت هذه الأشغال العامة فى اثنى عشر عاماً ، " مما لم يسبق له مثيل فى بلد آخر أربعة أضعاف مصر مساحة وسكاناً [١] " .

الصناعة — كثرت موارد البلاد المادّية وارتقت الزراعة والتجارة ، أما الصناعة فلم يوفق الوالى فى تحقيق أغراضه منها رغماً من مجهوداته العظيمة فقد أنشأ معامل سكر ومعاصر فى مصر الوسطى والصعيد أنفق عليها ما يربو على ٦ ملايين من الجنيهات ولكن المشروع لم ينجح وكلفه الخسائر الجسيمة .

وأنشأ معامل نسيج بفوّة ، وبولاق ، وشبرا ، وستين معملا لنسج القطن والتيل ، وعشرين لنسج الصوف ، وأحد عشر لعمل الأبسطة ، ومائة وسبعة للحياكة ونسج البفتة .

وأوجد مسبك مدافع ، ومعمل بنادق ، ومعمل خرطوش ، ومصنع دباغة ، ومعامل زجاج ، ومعامل ورق ، [٢] ووسع نطاق المطبعة الاميرية التى صارت تطبع كل ما تحتاج اليه الحكومة .

(١) دى ليون "مصر فى عهد الخديويين" .
(٢) أنشئت فاوريقة الورق فى سنة ١٨٧٤ وقد كان برأس عمالها البالغ عددهم ٤٠٠ معلمون أوروبيون فأمكنهم فى مدة وجيزة الاستغناء عن الاجانب والعمل تحت اشراف حسنى بك وكيل المطبعة الأميرية ، وكانت هذه الفاوريقة تقوم بتوريد جميع الورق اللازم للمطبعة ومصالح الحكومة ، والتجارة . وقد اندثرت هذه الصناعة الأهلية وصارت مصر تشترى الورق من الخارج .

ادارة البريد — عنى اسماعيل بتنظيم ادارة البريد في مصر ، وكان المتعهدون بالبريد فى البداية جماعة من الطليان « شيني وإخوانه » أنشأوا حوالى سنة ١٨٢٠ مصلحة توزع الرسائل وتقوم مقام البنوك فى إرسال النقود الى داخلية البلاد .

وكان نقل البريد بواسطة السعاة برا أو بواسطة المراكب فى النيل والترع ، ولما أنشىء الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية استعمل أيضا لهذه الغاية ، ثم اتسعت هذه المصلحة مع ازدياد وسائل العمران فاشترتها الحكومة بمبلغ ٤٦،٠٠٠ جنيه سنة ١٨٦٥ وعهد الى موتسى بك بادارتها وترقية شؤونها فانتظمت حركتها وانتشرت مكاتب البريد فى الأقطار التى تؤمها المراكب المصرية ، فكان نجاحها دافعا للدول الأجنبية فى مؤتمر برن سنة ١٨٧٤ على قبول مصر فى « الاتحاد البريدى » وتركها حرة فى إلغاء مكاتب البريد الأجنبية الموجودة فى مصر ، واحتفظت فرنسا وحدها لأسباب سياسية بمكتب بريدها فى بور سعيد والاسكندرية .

كانت المراكب التجارية تحمل البريد بانتظام الى المكاتب المصرية فى السودان ، وتركية آسيا ، وأوروبا ، وجدّة ، وأزمير ، وبيروت ، وقولة ، وسالونيك .

وقد سهل هذه المهمة انتشار الأسلاك البرقية التى كانت تربط البلدان النائية — كان خط السودان وحده يبلغ طوله ٣٩٤٣ كيلومترا — وعناية مصر بأسطولها التجارى .

الأسطول التجارى — كانت الشركتان المساهمتان اللتان أسسهما سعيد مهدّدتين بالفناء فى أواخر أيامه ، فلما ارتقى اسماعيل عرش مصر صفى الشركة الجيدية ، وأنشأ محلها « الشركة العزيزية » وكان معظم رأس مالها من ثروته الخاصة ، ثم وسع نطاقها فكانت سفنها تتنقل بين سواحل البحر الأبيض الجنوبية وسواحل اليونان ، والأستانة ، وآسيا الصغرى ، والشام ، والقلزم ، وبذلك صارت مصر مستقلة عن الدول الأجنبية فى ملاحتها وبريدها . وكان المساهمون من المصريين ولكن الخديوى اشترى جميع الأسهم فى سنة ١٨٧٣ وجعلها وقفا على خدمة الحكومة فعرفت من ذلك الوقت بـ « شركة البوستة الخديوية[1] » .

(١) باعت الحكومة المصرية فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٨ الى «ألدرسن وشركاه» بواخر البوستة الخديوية ، وأحواضها ، ومخازنها ، وآلاتها بالاسكندرية والسويس بمبلغ ١٥٠٫٠٠٠ جنيه ، وقد دهش الناس من هذه الصفقة الخاسرة واحتج الباب العالى رسميا عليها .

ونظم اسماعيل من جديد شركة الملاحة النيلية وكان عدد سفنها التجارية ثمانيا وخمسين : منها ثمان وعشرون خصصت لخدمة الخديوى الخاصة .

التعليم — ومن مآثر الوالى الخالدة عنايته بالتعليم عناية جدّه الأعلى فقد كان عدد الطلبة فى أيام محمد على عشرين ألفا نقص الى أحد عشر ألفا فى أواخر حكمه ، ولم يرب على بضع مئات فى عهد سعيد فانحطت ميزانية التعليم الى ستة آلاف جنيه ، والواقع أن المدّة ما بين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٦٣ كانت معدومة من جهة التعليم العام ، وقد عمل اسماعيل على انتشال البلاد من هذه الوهدة ، وناط بأدهم باشا وزير معارف محمد على من سنة ١٨٣٩ الى ١٨٤٩ باصلاح إدارة التعليم وتوسيع نطاقه فأنشأ عدّة مدارس ، وقد وضع على باشا مبارك وزير المعارف والأشغال العمومية فى سنة ١٨٦٨ القانون الأساسى للتعليم العام فانتظمت الحركة العلمية وانتشرت المدارس فى البلاد . وكان دربك السويسرى المفتش العام من أكبر العاملين على ترقية التعليم ، ويقال انه كان أكفأ موظف أوروبى فى الحكومة المصرية .

بلغ عدد الطلبة فى عهد اسماعيل نحو المائة ألف ، والمدارس والمكاتب ٤٦٠٠ ، وميزانية التعليم ٨٠,٠٠٠ جنيه ، وقد خصص

دخل الأراضى التى استردتها الحكومة من شركة القناة لنشر المجانية .

ومن أهم المدارس التى أنشئت فى هذا العصر مدرسة الهندسة (١٨٦٦) ، ومدرسة الطب البيطرى (فتحت فى سنة ١٨٦٧ وألغيت فى سنة ١٨٧٩) ، ومدرسة المحاسبة (فتحت فى سنة ١٨٦٧ وألغيت فى سنة ١٨٧٣) ، ومدرسة الفنون والصنائع (١٨٦٨) ، ومدرسة الفنون الحربية (فتحت سنة ١٨٦٨ وألغيت فى سنة ١٨٧٢) ، ومدرسة الحقوق (١٨٦٨) ، ومدرسة الآثار المصرية (فتحت فى سنة ١٨٧٠ وألغيت فى سنة ١٨٧٥) ، والمدرسة السنية للبنات (١٨٧٣) ومدرسة دار العلوم (١٨٧٣) . ورغما من الارتباك المالى الذى أودى بكثير من إصلاحات اسماعيل فان جميع المدارس الابتدائية [1] وعدد كبير من المدارس العالية التى أنشأها ما زالت الى اليوم تؤدى للبلاد أجل الخدمات .

وقد جدد اسماعيل إرسال البعثات المصرية الى الخارج ، وأرسلت الحكومة الفرنسية فى سنة ١٨٦٤ بعثة من الضباط برياسة الكولونيل ميرشر نظمت مدارس الحربية وجعلتها مدارس راقية

---

(١) منها مدرسة القربية سنة ١٨٧٢ ، ومدرسة الجمالية سنة ١٨٧٣ ، ومدرسة باب الشعرية سنة ١٨٧٤ ، ومدرسة العقادين سنة ١٨٧٣ ، ومدرسة النحاسين سنة ١٨٧٢ ، ومدرسة عابدين سنة ١٨٧٩ ، ومدرسة الحسينية سنة ١٨٧٣ (انظر كتاب الاحصاء لأمين بك سامى)

تخرج منها خيرة الضباط المصريين . وقد ذهب خمسة عشر من أولئك الضباط فى سياحة علمية الى فرنسا وعادوا فتألف منهم أركان حرب الجيش المصرى تحت إمرة الكولونيل الأمريكى ستون باشا .

الجيش والبحرية — كوّن اسماعيل جيشا قويا نظمه الضباط الأمريكان ، وعهد بتحصين سواحل البحر الأبيض الى المهندس المصرى محمود باشا فهمى فأنشأ سبعة عشر حصنا بين أبى قير والبرلس . ولما هدّد الباب العالى بسحب الامتيازات سنة ١٨٦٩ إبان الأزمة التركية المصرية التى نشأت من مساعى اسماعيل الاستقلالية قبيل الاحتفال بافتتاح القناة أخذ اسماعيل أهبته للدخول فى حرب ضدّ تركيا ، ولكن الدول تدخلت فى الأمر وأرغمت اسماعيل على تسليم خمس مدرّعات حربية كبرى كان أوصى عليها فى طولون وتريستا ، وبذلك تمكنت أوروبا مرتين : فى عهد سعيد واسماعيل ، من التذرّع بمعاهدة لندرة ومنع مصر من إنشاء بحرية قوية فى البحر الأبيض .

التوغل فى أفريقية — وقد استعان الوالى بجيشه وأسطوله التجارى فى إنفاذ خطة التوسع فى أفريقية فأرسل فى سنة ١٨٦٨ حكمدار السودان اسماعيل باشا أيوب على رأس جيش احتل أعالى

النيل وبلاد دارفور . وعين فى سنة ١٨٦٩ « ساموئيل بيكر » حاكما على الأقاليم الواقعة فى جنوب جندقرة وكلفه بتنظيم التجارة فى هذه الجهات ومحو الرقيق . وقد أعلن رسميا ضم جهات خط الاستواء الى مصر فى سنة ١٨٧١ وعين غوردون الذى خلف ساموئيل بيكر حاكما عليها فى سنة ١٨٧٣ وكان يصحبه فى حملته — الكولونيل الأمريكى شاى لونج ، والقائمقام حسن واصف أحد ضباط أركان حرب الجيش ، وقد تنازل السلطان لاسماعيل فى مقابل جزية سنوية عن سواكن ومصوّع فى سنة ١٨٦٦ ، وزيلع وبربر على البحر الأحمر فى سنة ١٨٧٥

وقد أرسل اسماعيل بعثات علمية عديدة فى أفريقية لاكتشاف مناطق البحر الأحمر ومنابع النيل فكان موضوع إعجاب الجمعيات الجغرافية فى أوروبا .

أعمال أخرى — وأنشأ اسماعيل الجمعية الجغرافية بمصر سنة ١٨٧٤ ، وشجع مريت وماسبيرو وعلماء آخرين على البحث عن الآثار وصيانتها فى دار العاديات ، وأسس دار الكتب المصرية التى تشتمل على مجموعة فارسية نفيسة وكثير من الكتب والمنسوجات القيمة ، ومسرح الأوبرا ، والمرصد وغير ذلك من جلائل الأعمال التى لا تحصى .

ولكن الادارة المصرية تسرب اليها الاختلال فى أواخر حكم اسماعيل وبالأخص فى عهد الادارة الأوروبية (١٨٧٦ — ١٨٧٩) فوقفت حركة الأشغال العامة ، وأغلقت مدارس كثيرة ، وأهملت المشروعات النافعة ، وتطرّق الخراب الى أحوال البلاد الاقتصادية والعمرانية ، وكاد يستعصى علاجها على الاحتلال البريطانى فى مدّته الأولى (١٨٨٢—١٨٨٧) .

والواقع أن التصفية المالية التى تمت فى سنة ١٨٨٠ كانت فاتحة عصر الطمأنينة والنظام فى البلاد . ولكن الداء كان قد تغلغل الى حدّ جعل الاصلاحات التى عملت فى عهد الرقابة الأوروبية (١٨٧٩ — ١٨٨١) تظهر سطحية فى أعين المصريين فقاموا يطالبون باصلاحات أساسية (١٨٨١—١٨٨٢) .

وقد حملت الثورة إسماعيل التبعة كلها . ومهما كان من الأمر فان اصلاحاته وأعماله الواسعة لا يمكن طمسها إذ لا تزال الى اليوم العامل الأوّل فى تقدّم العمران والمدنية فى مصر .

الفصل الثالث

النهضة العمرانية والسياسية ونشوء الرأى العام

نشأ الرأى العام المصرى فى أواخر حكم اسماعيل فى صورة معارضة منظمة ضدّ الحكومة القائمة . وكان ظهوره بعد مرور سبعين عاما على مصر الحديثة تحت تأثير عاملين : انتشار الحركة الفكرية ، وتغلغل التدخل الأجنبى فى شؤون البلاد ومرافقها الحيوية .

وقد تبين أن الحاسة القومية تنبهت فى عصر محمد على . ولولا أن وسائل الطبع والنشر كانت معدومة أو محدودة لظهر هذا الشعور فى شكل واضح وقد كتب مصرى ، حسنين بسيونى ، كان عضوا فى بعثة لندرة فى سنة ١٨٣٨ ، رسالة بالانجليزية يطالب فيها باستقلال بلاده قال فى ختامها مخاطبا اللورد بالمرستون "من الأمور التى لا يختلف فيها اثنان أن الحكومة المصرية نالت القسط الأوفر من الرقى والاصلاح . وأنه لا شىء يمنع انجلترا من منح مصر الحق فى أن تصير أمة مستقلة وأن توضع فى مصاف البرازيل ، والمكسيك ، وكولومبيا ، واليونان ، ولهذا جئت راجيا دولتكم أن تنظروا الى المسألة بعين العطف ،

وانى موقن أن رفاهية مصر فى المستقبل ، يتوقف كلها أو بعضها على اعتراف انجلترا باستقلالها [١] ".

على أن الفكرة السياسية فى أيام محمد على كانت لا تزال مبهمة لأن " عدم وجود نظم شعبية حقيقية ، وقوانين ومحاكم عادلة كان من شأنه إضعاف الفكرة السياسية فصارت شعورا يكتمه الخوف ... وقد أوجد الاحتكاك المستمر بأوروبا والأوروبيين وطنية جديدة عند المصريين [٢] " .

الحرية الشخصية — والواقع المصريين منذ أيام محمد على كانوا ينعمون بالرفاهية ولكنهم كانوا فاقدى الحرية : لأن الحكومة كانت تراقب أعمال الناس وحركاتهم وأقوالهم فكانت المناقشة العلمية قدتؤول باعتداء على الدين وتعرض صاحبها لأشد الجزاء ، وكان الشرطة « يكبسون » المنازل اذا اشتبهوا فى وجود خمر أو محرمات فيها . وقد دامت هذه الحال حتى عاد المصريون الذين عاشوا فى كنف المدنية الغربية وعرفوا قدر الحرية الفردية فعملوا على توطيدها

---

(١) توجد هذه الرسالة بدار الكتب المصرية تحت عنوان Egypt under Mohammed Aly Basha, By Hassanaine Al-Besunee, 1838

(٢) أنظر تصريحات أحمد رفعت فى كتاب برودلى "كيف دافعنا عن عرابي باشا وأعوانه " .

فى مصر، إلا فيما يتعلق بعلاقة الحكام بالمحكومين ، اذ كان من يتعرّض لهذه العلاقة جزاؤه الموت أو السجن أو النفى . وقد ترتب على الحرية الوحيدة التى اكتسبها المصريون ، وهى حرية العمل وحرية الفكر من الوجهة الدينية ، إن جاهر الأكثرون بأشياء مخالفة للدين غير قائمة على مبدأ أو أساس ، وانتشرت العربدة والسكر والرذيلة بين الأهالى(١) . ساعد على ذلك تغلغل تجار الخمور والمفاسد من الأوروبيين فى المدائن والقرى النائيـة واختلاطهم بالفلاحين والأهالى ، وعجز الحكومة بسبب الامتيازات عن إيقافهم عنـد حدّهم والقيام بأى إصلاح : كانت تعترضها دائما نفس العقبات كلما أرادت إغلاق بيوت القمار ومنازل اللهو والفجور أو مراقبة بيع الخمور ، وكلما همت فى سبيل المصلحة العامة بإيقاف صـنع العملة المزيفـة أو بإصلاح الجسور أو تعهد الترع اذ كانت القوانين المصرية لا تسرى على الأجانب وكانت محاكمهم القنصلية مثال التحيز وسوء القصد نحو البلاد وحكومتها .

اختلال العدالة — ولا ريب أن عدم توافر العـدل بين المصريين والأوروبيين ، وبين الحكومة والأوروبيين ، وبين الحكومة والرعية كان من أكبر أسباب الشكوى . قال أحمد الفلاح :

---

(١) انظر ما كتبه المرحوم الشيخ محمد عبده فى عدد ١٩ أبريل سنة ١٨٨١ من "الوقائع المصرية" تحت عنوان : "غلطة العقلاء" .

"ان مصدر البلاء الوحيد عدم الأمن على الأرواح والأموال فلا قانون يحمى الفلاح من الأوامر الظالمة . وللحكومة اليوم طلبات فادحة خصوصا مذ أخذ صنائعكم ، مؤيدين بقناصلكم ، يرسلون القذائف الحمراء على بلد صغير أعزل(١)".

والواقع أن القضاء المحلى كان فاسد النظام . وكانت الحكومة تسوّى بطريق ادارى بين الأفراد مسائل كان يجب أن تنظر فيها السلطة القضائية . وكانت القوانين والاجراءات القانونية التى تتخذ مجهولة . وكان تنفيذ الأحكام تعوقه مصاعب جمة ناشئة من تدخل الادارة الذى لا مبرر له .

كانت فكرة نوبار ترمى الى إصلاح القضاء المصرى وجعله مهيمنا على الخديوى والأوروبيين والمصريين على السواء ، وذلك بتوسيع دائرة اختصاص المحاكم المختلطة حتى تشمل الأهالى الوطنيين والأوروبيين فى جميع جهات القطر وتكون الأغلبية فيها للعنصر المصرى فتضع حدّا لسلطة الخديوى المطلقة وسلطة القناصل ، وتعم العدالة الجميع . ولكن مشروع نوبار لم يتحقق إلا جزء منه ، بسبب مطامع الدول وأغراضها ، فى سنة ١٨٧٦ بعد أن ارتبكت أحوال البلاد وصار المصريون يتهمون حكومة اسماعيل بالضعف أو بالخطأ ويحملونها تبعة كان يقع كلها أو معظمها على الأوروبيين وحدهم .

(١) انظر كتاب "الفلاح"، تأليف ادمون أبو ، ١٨٦٩

كان اسماعيل فى الظاهر مسئولا عن أعمال حكومتـه باعتباره الحاكم المطلق ، ولكن الواقع أن الحكام فى ادارة البلاد العامة ، وكان أكثرهم أتراكا ، أساءوا استعمال السلطة التى كانوا يستمدّونها منه ، فى جباية الضرائب والأموال ابتغاء مرضاة الوالى الذى كان يحتال فى إنفاذ اصلاحاته الواسعة وإرضاء دائنيه .

أسباب شكوى المصريين — وكان المصريون على العموم يشكون من الضرائب الفادحة ، والسخرة ، والتجنيد ، وسلطة الحكام المستبدة ، وفساد المحاكم المدنية والجنائية ، وكانوا يقارنون بين حكومة الخديوى وحكومة سعيد باشا الذى أعطى المصريين العدل والطمأنينة وكانت تكاليفه معتدلة (١) .

على أن حكم سعيد كان خلوا من الأعمال العظيمة والحروب التى تستدعى النفقات الكبيرة ، والأيدى العاملة ، والجند الكثير ، وكانت وطأة الامتيازات لا تزال خفيفة لقلة عدد الأوروبيين النازحين . وقد جرى اسماعيل على خطة محمد على فلم يستفد الفلاح رأسا من التقدّم الاقتصادى الذى ظهر فى البلاد ، وعادت أسباب الشكوى التى قضى عليها سعيد : كان للجندية مثلا قانون ثابت يحدّد طريقة التجنيد للجيش ويقرر عدد سنى الخدمة العسكرية المطلوبة من كل جندى

(١) أنظر كتاب بايارتيلور " مصر واسلنده فى سنة ١٨٧٤ " .

فأصبح هذا النظام لا يعمل به . وصار الضابط عند الحاجة ينزل في إحدى القرى ويأمر الشيخ بتقديم العدد اللازم فيبادر الشيخ باعفاء محاسيبه وأتباعه وتقديم بقية من هب ودب من الرجال إلا من دفع مبلغا معينا من المال، وقد يصل ضابط آخر في السنة التالية أو في نفس السنة فلا يعبأ بما فعله الأول ويعيد الكرة ثانية غير مبال بالسن أو بالزوجية أو بالمبالغ التي دفعت من قبل .

وكان الجند يستعملون في الحروب أو في السخرة ، وكانت أجورهم لا تصرف لهم ، ولا يتناولون إلا أردأ الطعام فدبت فيهم روح التمرد حوالى سنة ١٨٦٩ ، أما الفلاحون فكان الكثيرون منهم يلجأون الى الفلوات هربا من الضرائب وأعمال السخرة ، وكانت البلاد في حالة استياء صامت لا يجد منفذا أمام رهبة الحكام الذين كانوا ينشرون الجاسوسية، ويتهمون الأبرياء، وينفون في فزوغلي على النيل الأبيض ، وكانت الأحكام بالنفي أو بالقتل صادرة عن النزعة الاستبدادية التي تقوم مقام العدل والقانون .

ويظهر أن الفلاح بدأ يخرج من صمت العبودية الذى كان يرزح تحته قرونا فقد روت جريدة «البروجريه اجبسين [1] » في عدد ١٤ يوليه

(١) يوجد في دار الكتب المصرية مجموعة من هذه الجريدة من ١١ يوليه سنة ١٨٦٨ (العدد الثاني) الى ١٤ مايو سنة ١٨٧١ وهذه هي الجريدة الوحيدة المستقلة التي يمكن الاستدلال بها على الحالة الحقيقية في ذلك العصر .

سنة ١٨٦٩ "أن الفلاح بدأ يجهر بالشكوى ، مما لم يرو عن مثله في مصر ، ويكاشف الأوروبى بما ينتابه من خوف وقلق" .

حدثت في أثناء ذلك الأزمة التركية المصرية (١٨٦٩) فساعدت على تنبيه الرأى العام في مصر ، لأن اشتباك الخديوى فيها مع السلطان جعل الدولة صاحبة السيادة تندد بأعمال الوالى لتنال من هيبته في أعين الرعية . وقد اتهمته صراحة "بأنه أثقل الولاية بالنفقات الباهظة الناشئة من سياحاته العديدة في أوروبا ، والتوصية على مدرعات رغبة منه في إعلان استقلاله ، وأنه أرهق بضرائبه سكان الولاية التي نيطت به ادارتها ، وأنه دعا باسمه ملوك أوروبا لحضور الاحتفال بافتتاح قناة السويس ، وأنه أرسل شخصا (نوبار باشا) يدعى بغير حق أنه وزير خارجية مصر ، للمفاوضة في عقد معاهدات تجارية وتعديل نظام الامتيازات ، وهذه كلها حقوق يملكها السلطان صاحب السيادة وحده ، وأنه استمر في استعداداته الحربية بغير مسوغ . وكل ذلك مضاد للفرمانات الامبراطورية ، وضار بمصالح سكان الولاية الذين وقعوا في البؤس والفاقة" .

ولا ريب أن الطبقة المتنورة ما كانت لتصغى كثيرا لادعاءات تركيا التي كانت تهدد استقلال مصر خصوصا بعد أن أرغمت الدول

اسماعيل على الخضوع للباب العالى ، وتذكر المصريون موقفها الأول في سنة ١٨٤٠

على أن المصريين ، من أية طبقة كانوا ، اذا نظروا فى داخليتهم لم يسعهم إلا الاعتراف بسوء الحالة الذى تشير اليه الاحتجاجات التركية . وقد نشرت هذه الاحتجاجات فى صورة خطاب بعث به الصدر الأعظم وأمر بترجمته الى العربية ونشره على أبواب المصالح العامة بالاسكندرية ، فتجمهر المصريون وأخذوا يعلقون عليه "وكانت على الأخص الجمل المتعلقة بالنفقات الباهظة والضرائب التى تنوء على الشعب بكلكل فلا يستطيع لها احتمالا موضوع تعليقهم وسمرهم" .

وقد استنتجت جريدة البرجريه من هذا الحادث "أن العرب (المصريين) بدأوا يهتمون بالسياسة وأنهم يترقبون الأخبار الواردة من الأستانة ، ويعلقون عليها ويتباحثون فى موضوع النزاع ، وأن الرأى العام بدأ يتكوّن عند المصرى[1]" .

والواقع أن الشعب كان ينقم على الحكومة سياستها المالية والادارية وسوء تصرفها فى الشؤون العامة . وكان المتنوّرون من المصريين لايرون بعين الرضى وقوع الحكومة تدريجا فى قبضة الأجانب .

(١) انظر « البرجريه » الصادرة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٦٩



حسنين محمد كماني وأحد طلاب بعثة محمد علي في فرنسا


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أو الأتراك الذين أصبحوا طبقة حاكمة بعد أن أقصاهم سعيد وأحل مكانهم المصريين فى رياسة الجيش والادارة .

ولا ريب أن ميل اسماعيل الشديد الى الاصلاحات كان يدفعه الى الاكثار من الأجانب وتكليفهم بمهمات دقيقة كان يحسن أن يقوم بها المصريون وحدهم : وقد نبهه حكمدار السودان ، جعفر باشا مظهر (١٨٦٦ — ١٨٧٢) ، وقت إرسال صاموئيل بيكر مع حملة مصرية لاكتشاف وضم مناطق خط الاستواء ، الى خطر إعطاء مهمة كهذه لأجنبي ونصحه ، بتقرير مكتوب ، أن يرسل ضباطا من أركان حرب الجيش المصرى ، ولكن اسماعيل أراد مصانعة انجلترا فعين فى سنة ١٨٧٤ غوردون[1] خلفا لبيكر فى حكومة خط الاستواء ، ثم عينه فى سنة ١٨٧٧ حاكما عاما على السودان فحمل مصر على التخلى عن مناطق واسعة ، وأغلق من باب الاقتصاد المدارس التى كانت أنشأتها الحكومة فى الخرطوم ، ويؤكد بعض الكتاب أن غوردون كان يبذر بذور الثورة

(١) يقول هنرى بنسا (مصر والسودان ١٨٩٥) . " ان عصر الرفاهية الكبرى فى السودان كان بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٤ — أى عصر الحكام المصريين — وأن مسؤولية حكام السودان فى عهد الادارة الانجليزية من صاموئيل بيكر الى غوردون تتبين خطورتها كلما نظرنا الى الحالة التى آلت اليها هذه المناطق فى آخر عهدهم " .

المهدية التي أدّت الى سلخ السودان عن مصر ولكنهم لم يعززوا أقوالهم بالأدلة القاطعة (١) .

وقد أدّى تنازع الأجانب والأتراك فى تصريف الشؤون العامة الى أخطاء كانت ضربة قاضية على مصالح البلاد فى ظروف دقيقة . وحسبنا أن نذكر الحملة الكبرى التي أرسلها اسماعيل الى بلاد الحبش فى سنة ١٨٧٦ ، وكانت مؤلفة من ٢٠,٠٠٠ مقاتل بقيادة راتب باشا الذى اختاره الحزب التركى ، وقد ناط اسماعيل القيادة الفعلية فى الحرب بالقائد لورنج وأركان حربه الأمريكان ، فنجمت مشادة قوية فى القيادة العليا أدّت الى هزيمة هذا الجيش فى « قرع » وكان هذه الهزيمة أسوأ وقع فى مصر .

بدأ العنصر المصرى فى الجيش من ذلك الوقت يتضامن فى إعلان تذمره من تعسف العنصر التركى الشركسى به ، فكثيرا ما كان

(١) يؤكد الكولونيل الأمريكى شايي لونج رئيس أركان حرب غوردون (مصر والمناطق المفقودة ، ١٨٩٧) " أن ادارة غوردون كانت فوضى محزنة؛ وأنه وجد السودان فى حالة يسر ورفاهية وتركه فى سنة ١٨٧٩ مدينا يتحرك للثورة " ويتهم الكاتب بريطانيا العظمى بأنها اختارت غوردون لنشر الاختلال والارتباك فى شؤون السودان . وأنها كانت تعمل من زمن طويل على خلق الحوادث التي حدثت فيما بعد " وأن غايتها الاستفادة منها لتكوين أمبراطورية انجليزية في أفريقية " .

الرؤساء الأتراك يسوقون المصريين لأوهى سبب الى المجالس العسكرية الصورية ويحكمون عليهم بالإعدام (١) .

وكانت هذه الروح التركية المشؤومة المطوية على الجهل والتعصب والجبروت فى القيادة العليا سببا فى فشل حملة الحبشة التى كلفت الخزينة نيفا ومليون جنيه، وألحقت بالبلاد عار الهزيمة، وبذرت فى الجيش والشعب بذور الاستياء العام الذى نشأت منه الثورة العرابية (٢) .

أخذ العقلاء المصريون يفكرون فى التخلص من هذه الحال خصوصا وأن التدخل الأجنبى فى حكومة البلاد اشتدت وطأته وبدأت الشركات الأجنبية تستغل البلاد وأثقل الديون أرض الفلاح وحاصلاته، ومواشيه . " وكان المحصل، كما يقول اللورد ملنر، يفتح الطريق للمرابى " وكان الناس يشكون من جور الحكام واستبداد الإدارة التى ترهقهم بالضرائب، والسخرة، والتجنيد، ولا تجرى فى بعض تصرفاتها على سنن يتفق مع الحرية، والعدل، والمساواة .

النهضة الفكرية — كان لا بد من علاج هذه الحال، وهو ما كانت ترمى اليه النهضة الفكرية الجديدة التى نشأت فى مصر، وكان زعيمها جمال الدين الأفغانى .

(١) أنظر مصر المسلمة والحبشة المسيحية « لداى » .

(٢) نشر عرابى تفاصيل عن هذه الحملة فى مذكراته المطبوعة "كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية " ص ٣٠ — ٤٣

ولد جمال الدين فى كابل بأفغانستان سنة ١٨٣٩ ، وأتم د
العليا فى بخارى سنة ١٨٥٦ ، ثم تقلب فى عدّة وظائف وهاجر من
الى مصر فى سنة ١٨٦٩ فقضى فيها أربعين يوما تعرف فى أثنائها
من العلماء وكبار السوريين ، وذهب الى الأستانة سنة ١٨٧٠
عضوا فى مجلس المعارف الأعلى وأستاذا فى الجامعة ، فأخذ من ذلك ا
ينشر تعاليمه الدينية باذلا جهده فى التوفيق بين الاسلام والعلم والمد
والرجوع الى الأسانيد القرآنية الأصلية وشرحها شرحا سهلا وا
يقرّبها الى الفهم الحديث ، ولكنه اضطر أمام حملات الرجعيين
وعلى رأسهم شيخ الاسلام ، الى ترك الأستانة رغما من حماية أصد
الأحرار أمثال على باشا وفؤاد باشا والرحيل الى مصر سنة ٨٧١

نزل جمال الدين القاهرة وكانت وجهته بث الروح الوطنية فى الطبق
المختلفة لأنه كان ينظر الى المسألة من الناحيتين : الدينية والسياسي
فكان يعمل من جهة على تجديد الاسـلام بدراسة الفلسفة والحقي
العلمية التى تحرر النفس من المبادىء الدينية الجامدة [1] ، وكان من ج

(١) كان جمال الدين يرى أن الاساس الذى يجب أن يبنى عليه إصلاح حال المسلمين
هو تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة السلف قبل ظهور الخلاف والبد
واعتباره من موازين العقل البشرى وأنه بهذا الاعتبار يعدّ صديق العلم وباعثا على البحث
فى أسرار الكون ، ويتوقف هذا على اصلاح أساليب اللغة العربية وإحيائها فى الألسنة
والأقلام . (أنظر عدد مايو من المنار سنة ١٩٠٧) .

أخرى يعمل على ايجاد وترقية النظم الدستورية الحرة فى داخل الممالك الاسلامية لتخليصها من نفوذ الأوروبيين الذين يستغلونها ، فلم يسع مصر ، وكانت تواقة الى التقدم ساخطة على التدخل الأوروبى، إلا أن ترحب بجمال الدين الذى لقى من الوالى ، ورياض باشا ، والطبقات الحاكمة ، والطبقات المثقفة كل تعضيد .

كانت الحكومة تمده فى العام بمائة وعشرين جنيها على سبيل المساعدة وصرحت له بالقاء محاضرات فى الجامعة الأزهرية ولكنه اصطدم بالروح الرجعية التى كان يمثلها الشيخ عليش فنصحه الخديوى بالانزواء فى بيته حيث استمر الشبان والموظفون يتلقون عليه المذاهب الفلسفية والاجتماعية وفنون الكتابة والخطابة والتأليف .

وكان لا يفتأ يبث فيمن حوله من الكبراء الفكرة الدستورية ويحرك فيهم العاطفة الوطنية ، وقد وجدت أفكاره الحرة فى مصر أرضا صالحة خصوصا وان الحركات الدستورية فى أوروبا فى القرن التاسع عشر ، وفى جملتها حركة مدحت باشا فى تركيا سنة ١٨٧٦،كان لها أثر عالمى ، وان مصر نفسها كانت تشتمل على نظام صورى يمثل الفكرة الدستورية .

ذلك هو مجلس النواب الذى أنشأه اسماعيل فى أوائل سنة ١٨٦٦ واجتمع لأول مرة فى ١٩ نوفمبر . وكان مكونا من خمسة وسبعين

عضوا منتخبا (العمد) ، ويجتمع شهرين فى كل عام للبحث فى المسائل الادارية العملية كالرى وتطهير الترع وربط الضرائب ، وكان رأيه استشاريا .

كان هذا المجلس لايجرؤ على المعارضة ،وكان شأن الصحافة كذلك بسبب عدم توفر الحرية السياسية وتأخر البلاد الاجتماعى والسياسى ، وكانت لا تظهر من الصحف فى ذلك العهد إلا « الوقائع الرسمية »وهى الجريدة الرسمية التى أنشأها محمد على فى سنة ١٨٢٨ ، وكانت الحكومة تقوم بطبع مجلتين مجلة طبية "يعسوب الطب" التى كان يحررها الجراح الشهير على البقلى (١٨٦٥) و "روضة المدارس" (١٨٧٠) وهى أقدم مجلة أدبية ، وكانت « وادى النيل » (١٨٦٦ — ١٨٧٨) أوّل جريدة سياسية أدبية فى مصر تؤيد سياسة اسماعيل الذى كان يمدّها بالمال حتى مات صاحبها عبد الله أبو السعود ، وكان الكاتبان الشهيران ابراهيم المويلحى وعثمان جلال أصدرا فى سنة ١٨٦٩ صحيفة سياسية "نزهة الأفكار" ولكن ما كاد يصدر العدد الثانى منها حتى أمر الخديوى بالغائها" ويقال ان شاهين باشا التركى ناظر الحربية هو الذى نصحه بذلك خوفا من الاضطراب الذى قد تحدثه فى النفوس [١] .

---

(١) أنظر «تاريخ الصحافة العربية » طبعة بيروت تأليف الفيكونت طرازى سنة ١٩١٣

وصف المرحوم الشيخ محمد عبده تلميذ جمال الدين الأفغانى مبدأ النهضة المعنوية فى مصر قال : " هـذه كانت شدائد مهلكة وظلمات حالكة ...وذلك أن أهالى مصر قبل سـنة ١٢٩٣هـ (١٨٧٧) كانوا يرون شؤونهم العامة بل والخاصـة ملكا لحاكمهم الأعلى ... ومع أن اسمـاعيـل باشا أبدع مجلس شورى فى مصر سنة ١٢٣٨ وكان من حقه أن يعلم الأهالى أن لهم شأنا فى مصالح بلادهم وأن لهم رأيا يرجع اليـه فيهـا لم يحس أحد منهم ولا من أعضاء المجلس أنفسهم بأن له ذلك الحق الذى يقتضيه تشكيل تلك الهيئة الشورية ... وهل يمكن لشخص أن ينطق بمـا حدثه به فـكره ، كلا ، فانه كان بجانب كل لفظ نفى عن الوطن وإزهاق للروح أو تجريد من المـال . وبينما الناس فى هذه الحـال لا كاتب بينهم ولا خاطب يعظهم ... جاء الى هـذه الديار فى سنة ١٢٨٦ السيد جمال الدين الأفغانى وركن الى الاقامة فى مصر ... ثم اشتغل بتدريس بعض العلوم العقلية وكان يحضر دروسه كثير من طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف الى بلادهم أيام البطالة والزائرون يذهبون بما ينالونه الى إحيائهم فاستيقظت مشاعر وانتبهت عقول وخف حجاب الغفلة فى أطراف متعددة من البـلاد خصوصا فى القاهرة ، كل ذلك والحاكم القوى فى علو مكانه أرفع من أن يناله هذا الشعاع فى ضعف شأنه ، ولا زال هـذا الشعاع يقوى بالتدريج

البطىء وينتشر فى الأنحاء على غير نظام الى أن نشبت الحرب بين الدولة العثمانية ودولة روسيا فى سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧) .

" وجد الناس من أنفسهم لذة فى الاطلاع على ما يكون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة الروسيا فتطلعوا الى ما يرد من أخبار الحرب . وكثرة الأجانب فى هذه البلاد سهلت ورود الجرائد الأوروبية الى طلابها من الأوروبيين ، ومخالطتهم للعامة والخاصة مهدت الطريق الى العلم بما فيها ... وسرى هذا الشعور الى بعض الجرائد العربية التى كانت لا تزال الى هذا العهد قاصرة على ما لا يهم فانطلقت فى ايراد الحوادث ، فوجد فى الناس الناقم على تلك الحرب والناصر لها ، وحدث بين العامة نوع من الجدال لم يكن معروفا من قبل . ثم استحدثت جرائد كثيرة لمباراة ما سبقها فى نشر الأخبار ومناوأتها فى المشرب ، واندفعت الرغبات الى الاشتراك فيها الى حدّ لا يمكن منعه وقضى سلطان الوقت على سلطان الارادة القاهرة .

" لم يكن ما ينشر فى الجرائد محصورا فى حوادث الحرب بل اجترأ الكثير منها على نشر ما عليه سائر الأمم فى سيرتهم السياسية والمعاشية ، وزادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ فى الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية ، وأخذ الشيخ جمال الدين فى حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التحرير وانشاء الفصول ...

فتسابقت الى ذلك الكتاب وأخذت الحرية الفكرية تظهر فى الجرائد الى درجة يظن الناظر أنه فى عالم خيال (١) ".

والواقع أن سنة ١٨٧٧ كانت منعطفا فى تاريخ حرية الفكر فى مصر : اهتم المصريون بالحرب الروسية التركية لأنها كانت تهدد سلامة الأمبراطورية العثمانية وبالتالى مصر التى كانت ترى فى سيادة الدولة الاسمية ضمانة لها ضدّ كل اعتداء أجنبى ، وقد ظهر الرأى العام لأوّل مرة فى صورة محسوسة فى ثنايا الصحف واستولى عليه القلق من جهة انجلترا . وضح ذلك السير صاموئيل بيكر فى مقال أشار فيه الى هذه الحرب ، ونشرته التيمس فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ قال " لقد تبين لجميع من كان لهم إلمام بالقراءة إن مصر أعلنت « مصلحة بريطانية » وحدّدت صفتها هذه أثناء الحرب ، وفى الوقت نفسه اكتفت انجلترا بمظاهرة بحرية تافهة بدلا من تقديم معونة حقيقية لتركيا . وفى نهاية الحرب اجتاز سبعة آلاف جندى هندى قناة السويس واحتلت انجلترا قبرص على حين غفلة . وقد فهم قرّاء الصحف الانجليزية من المصريين من الجدال العنيف الذى حدث وقتئذ حول أهمية هذه المنطقة الجديدة أن قبرص تسيطر على مصر

(١) هذا الفصل مأخوذ من مذكرات محمد عبده التى لم تنشر الى اليوم. وهو أدق ما كتب فى أصول النهضة الفكرية، وقد اهتدينا بالبحث الى تحقيق كل واقعة ذكرها.

وتجعل انجلترا السيدة المطلقة على قناة السويس : هذه حقائق لاريب فيها نشرتها الصحف العربية واعتقدها المصريون الذين لم يعزب عن فطنتهم أن الامبراطورية الهندية الحالية قامت على مصرف تجارى " .

ظهور الصحافة الحرة — ولا ريب أن ظهور الصحافة الحرة قد ساعد على تكوين الرأى العام فى مصر وجعله عاملا جديدا يعتد به فى السياسة العامة ، ويرجع لاسماعيل الفضل الأكبر فى تشجيع هذه الصحافة ومؤسسيها الأدباء، سوريين كانوا أو مصريين، الذين اشتغل بعضهم من قبل بالتمثيل ثم أنشأوا الصحف فظهرت معها الحرية الفكرية .

كان اسماعيل يريد الاستفادة من هذه الحرية لمحاربة التدخل الأجنبي ولكنها ما لبثت أن انقلبت عليه . وماجرأها على ذلك إلا هذا التدخل عينه الذى كان يقوّض سلطة الحاكم الأعلى .

فى هذه الآونة أصدر يعقوب صنوع ، وهو إسرائيلى مصرى ، بالاتفاق مع جمال الدين ومحمد عبده ، جريدته الهزلية " أبو نظارة " فى سنة ١٨٧٧ لانتقاد أعمال اسماعيل وكانت تكتب بالعامية وكثيرة الانتشار فى طبقة الشعب

ووفد أديب اسحاق على الاسكندرية فى سنة ١٨٧٦ واشترك مع سليم النقاش فى تمثيل روايات عربية ، وكان يمدّهما اسماعيل بالمال

ثم قصد القاهرة حيث اتصل بجمال الدين وأسس فى أوّل يوليه سنة ١٨٧٧ جريدة « مصر » التى كان يكتب فيها جمال الدين وأصحابه، ومن هذا الوقت بدأ جمال الدين يتصل بالرأى العام مباشرة ويعلو نجمه.

ثم عاد أديب الى الاسكندرية وكان يحرّر مع سليم النقاش مصر والتجارة حتى نفاه رياض فى أوائل حكم توفيق سنة ١٨٧٩ فأنشأ فى باريس مجلة « مصر القاهرة » ، وغايته منها " أن يثير بقية الحمية الشرقية ويرفع الغشاوة عن أعين الساذجين ليعلم قومه أن لهم حقا مسلوبا فيلتمسوه ومالا منهوبا فيطلبوه ... " .

وأسس سليم تقلا وأخوه بشارة تقلا جريدة « الأهرام » فى سنة ١٨٧٦ ، وأصدر ابراهيم اللقانى الكاتب المصرى وصديق جمال الدين جريدة « مرآة الشرق » فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٩ ولكنه تخلى عن تحريرها فى شهر أغسطس من السنة عينها .

وأنشأ ميخائيل عبد السيد جريدة « الوطن » [1] فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧ ، وقد ظلت هذه الصحيفة منذ ظهورها لا تنشر إلا أخبار

---

(١) جميع هذه الصحف كانت أسبوعية، ولا توجد لاحداها مجموعة من السنين الأولى لا فى دور الكتب ولا فى ادارات الصحف التى لا تزال تصدر الى اليوم كالأهرام والوطن ، ويظهر أن المجاميع الأولى قد حرقت أو بدّدت فى أثناء الثورة العرابية ولا توجد إلا أعداد متفرّقة من هذه الصحف فى دار الكتب المصرية ، ولكن أسعدنا الحظ بالعثور على مجموعة نادرة من «الوطن» فى سنيه الأولى عند احدى الأسر المصرية القديمة .

الحروب الروسية التركية . ولم تجرؤ على ذكر مصر وأحوالها ، إلا ابتداء من ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وقد كتبت وقتئذ مقالا عن لجنة التحقيق ووزراء نوبار امتدحت فيه الخديوى واللجنة والوزارة ثم أخذت الجريدة تدخل تدريجيا فى المعارضة .

ظهور المعارضة — وترجع هذه المعارضة الى ثلاثة عوامل أساسية يرتبط بعضها ببعض :

(أولها) وقوع الادارة كلها فى قبضة الأجنبى على أثر تعيين المراقبة الثنائية فى سنة ١٨٧٦ وارسال لجنة التحقيق العليا وتعيين وزيرين أوروبيين فى سنة ١٨٧٨

(ثانيها) انتشار البؤس والقحط والموت فى البلاد على أثر هبوط النيل هبوطا كان مصحوبا بالخراب فى سنة ١٨٧٧ وفيضانه الذى أغرق المساكن والمزروعات فى السنة التالية سنة ١٨٧٨ ، وكانت الدول الأوروبية فى أثناء ذلك تطالب بدفع القطعية (الكوبون) ، وتلجأ الى أقسى الوسائل فى جباية الضرائب .

(ثالثها) القضاء على سلطة الخديوى المطلقة التى كانت أوروبا تندد بها تمهيدا للاستيلاء عليها تحت ستار الاصلاح .

لجنة التحقيق وأثرها (١٨٧٧) — أنشئت لجنة التحقيق العليا فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ وكان لها الحق فى أن تطلب الى أى ادارة أو الى أى شخص المعلومات التى تحتاج اليها .

كانت هذه اللجنة ورئيسها الفعلى السير ريفرس ولسون تطوف الأقاليم وتعمل جهدها فى استمالة الناس ، وتستمع لكل شكوى أو مظلمة من الأهالى ضدّ استبداد الادارة والحكام ، وكانت باعتبارها تمثل التدخل الأجنبى موضع السخط فى البلاد ولكنها من جهة أخرى بسبب وقوفها فى وجه الحكومة المطلقة كانت موضع الرضى وعاملا من العوامل القوية التى شدّت إزر الرأى العام [1].

---

(١) ذكرت الطائف جريدة عبد الله نديم فى عدد ٦ مايو سنة ١٨٨٢ أن البرنس حسين كان يريد أن يضم الى أرضه ببلدة بهى ٥٠٠ فدان من أراضى أهالى صفط الملوك بالوجه البحرى فتظلموا للحكومة فلم تستمع لهم وأرسلت فعلا القصابين لمسح الأرض وتعيين الحدود وكاد يتم كل شىء فعلا لولا وصول لجنة التحقيق العليا فى هذه الأثناء وايقافها الحكومة عند حدّها .

وروى ريفرس ولسون فى « مذكراته » أنه " فى يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٧٨ زارته سيدات وطنيات من أعضاء وخادمات أسرة المرحوم عباس باشا بينما كانت اللجنة مجتمعة وقلن له ان أملاكهن قد انتزعت منهن وصرن فى فقر مدقع ، وما كدن يخرجن حتى ألقى رجال الشرطة القبض عليهن وزجوهن فى السجن فتدخل ولسون فى الحال عند الخديوى وطلب إقالة حكمدار البوليس باعتباره مسئولا عن هذا الحادث فكان لهذه الاقالة أحسن وقع بين سكان القاهرة الذين دهشوا من حدوثها " .

رفعت اللجنة الى الخديوى فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ تقريرا ذكرت فيه ما شاهدته من مساوئ الادارة حيث كانت القوانين واللوائح لايعمل بها ، وكانت ضريبة النخيل مثلا تؤخذ بحسب التعداد القديم : روى مفتش الوجه القبلى لأعضاء اللجنة أن زارعا كان يدفع ضريبة عن مائة نخلة لم يبق منها إلا خمسون ومع ذلك فان المديرية تأبى إلا أن تطالبه بضريبة المائة ...

وقد اقترحت اللجنة ضرورة ايجاد نظام تشريعى للضرائب، ومحاكم لحماية الأهالى حماية فعلية ضد تصرف السلطة الجائرة التى لا رقابة عليها فى الأشخاص والأموال .

الوزارة المسئولة — ختمت اللجنة تقريرها بأن رئيس الحكومة يتمتع بسلطة لا حد لها ، ففطن اسماعيل الى المقصود من هذه العبارة وكلف نوبار باشا ، الذى كان يساعد لجنة التحقيق فى مهمتها ، بكتابه المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، بتشكيل وزارة ، ومما جاء فى عباراته : " انى أريد أن أؤكد لك أنى وطدت العزم على التوفيق بين القواعد الادارية فى مصر والمبادئ التى تقوم عليها الادارات فى أوروبا ، وأريد أن تحل مكان السلطة الشخصية التى هى مبدأ حكومة مصر الحالى سلطة أخرى تتولى ادارة الشؤون العامة ولكنها تجد نقطة توازنها فى مجلس الوزراء ، وعلى ذلك أريد من الآن فصاعدا

أن أقوم بشؤون الحكم مع مجلس وزرائى وبواسطته، فكل أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا متضامنين معا وأن يبتوا فى الأمور بأغلبية الأصوات بينهم " .

وصار تعيين جميع الموظفين ، لا بواسطة الخديوى رأسا كما كان الأمر من قبل ، بل بموجب أوامر خديوية بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء .

ومرسوم ٢٨ أغسطس هو الذى قرّر مبدأ المسئولية الوزارية الذى أصبح قاعدة الحكم فى مصر، وكان الخديوى يحكم مصر قبل ذلك مباشرة ، ويعينه فى أعماله على رأس الادارات بعض الأعيان الذين كانوا مسئولين شخصيا أمامه ، وكان الخديوى فى الشئون الهامة يأخذ رأى «المجلس المخصوص» المؤلف من الوزراء ، ورؤساء بعض المصالح الكبرى ، وأعضاء آخرين كانوا أشبه بوزراء من غير وزارة .

عين نوبار باشا رئيسا للوزارة الجديدة ووزيرا للخارجية والحقانية ، وعين رياض الذى كان وكيلا للجنة التحقيق ، وزيرا للداخلية ،وسير ريفرس ولسن وزيرا للمالية،وديلنيير وزيرا للأشغال ، وشريف باشا للحربية .

نشوء الرأى العام والحركة الدستورية — ولأجل أن نفهم أثر هذه التغييرات فى الرأى العام سنتبع صداها فى الصحافة من

البداية : ذكرت جريدة الوطن الصادرة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٨ تلغرافا يؤذن بموافقة الحكومة الانجليزية على تعيين ريفرس ولسون فى المالية،ورحبت بالوزير الجديد ولكنها أنذرته بأنه "اذا لم يتصرف بالرفق والمشاورة حاق بالمالية ما حاق بالسكة الحديد وبالجمارك المصرية . وذلك فان السكة الحديد كانت فى مدّة سعادة على باشا مبارك على قواعد راسخة ثم أتى بعده سعادة زكي باشا وأوجد فيها كذلك الدقة والضبط ...وكان إيرادها نحو مليون جنيه سنويا ... ثم أتى بعده الجنرال ماريوت ورفت أولاد العرب وأحضر أجنبيين ... فصارت السكة الحديد مأكلة للآكلين وأصبحت إيرادات المصلحة نحو ثلثمائة ألف جنيه » .

وقررت الوطن الصادرة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ بمناسبة ذكر « مجلس التفتيش » (لجنة التحقيق) أن الحكومة بعد أن كانت استبدادية "أصبحت مقيدة بالقوانين الشرعية ، وشكلت وزارة شورية ، وأعطى للمطبوعات قدر من الحرية " .

وفى شهر ديسمبر بدأت تظهر فى الصحافة فكرة تنظيم مجلس النوّاب القديم على قواعد حرة أوسع من قبل "لأنه لا تصير الوزارة مسؤولة إلا به فانه ما معنى كون الوزراء مسؤولين عن تصرفاتهم فى الحكومة





عباس باشا الاول

بدون وجوده فهل المقصود أن انجلترا وفرنسا وأرباب ديون مصر تسأل الوزارة عن تصرفاتها [١] ".

وقد اجتمع المجلس فى ٢ يناير سنة ١٨٧٩ بالقلعة وبدأ من ذلك الوقت يرفع لواء الحركة الدستورية التى كانت تعتز بها المعارضة وتنتظر من ورائها كل خير بعد أن خابت آمال المصريين فى وزارة ولسون — نوبار ... ، كتبت الوطن فى ٤ يناير تقول " أنه يوجد صنف من الناس يتظاهرون بالإصلاح...وإننا اذا تأملنا فى تقرير مجلس التفتيش وجدناه مبينا لنا أن المستر ريفرس ولسون من البعيدين عن طرق الاستبداد ... فأمل الجميع أن يسقيهم من العدل شرابا ولا سيما الفلاح الذى قد زادت عليه فى هذه السنة والتى قبلها الخطوب . . . غير أنه حصل فى الأسبوع الماضى مادل على أن الدهر لم يكف الفلاح العقاب . وذلك فان المستر ريفرس ولسون نشر فى هذه الأيام منشورا للمديرين الفخام والمأمورين الكرام مفاده أن يحصلوا من الفلاح الأموال المتأخرة من سنة ١٨٧٦ ، و٧٧ و٧٨ فاذا لم يرض الفلاح بدفع هذه الأموال المتأخرة ألزموه ، أولا ، ببيع أرزاقه ومحصولاته ثم ببيع مواشيه وأطيانه وجميع عقاراته ، بل زاد على ذلك بأن أمر بالاستعانة بالقساوة القديمة فهذا المنشور الفخيم مناف على خط مستقيم

(١) الوطن فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٨

لذلك التقرير ... ولو قسط المستر ريفرس ولسون متأخرات الأموال لأحسن عملا ... والأمل أن مجلس النوّاب الذى انعقد فى يوم الخميس ٢ يناير ينظر فى قضية هذا المنشور ... ".

وفى عدد ١٨ يناير سنة ١٨٧٩ أثنت الوطن على السير ريفرس ولسون لأنه شاع أن مجلس النظار شارع فى تقسيط الأموال "ولو لم يوجد له (تعنى مجلس النظار) سوى حرية المطبوعات وإطلاق عنان الكلام لكفاه بذلك فضلا ... وقد شجع المستر ريفرس ولسون عند ما كان فى الوجه البحرى الأهالى على تقديم عرضحالات فانه قال اذا أصاب أحدكم ضير أو ضيم فعليه أن يعرض لنا ونحن نجرى له الإنصاف ".

ولكن الإشاعة لم تتحقق فعادت الوطن فى ٢٥ يناير تشكو من "أن مجلس النوّاب الذى صارله الآن أكثر من عشرين يوما لم تعرض عليه مسألة مهمة مالية ولا داخلية ، فكيف تكون الحكومة تقييدية بدون هذا المجلس ".

ثورة الضباط وخطة الخديوى — وأخيرا رأت وزارة ولسن ، من باب الاقتصاد ، رفت ٢٥٠٠ ضابط دون أن يدفع لهم المتأخر ، وكان لا يقل عن مرتبات خمسة عشر شهرا ، فهاج الضباط

وقاموا بمظاهرة خطيرة فى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ أمام وزارة المالية وحاصروا نوبار وولسون بعد أن أوسعوهما لكماً وضربا حتى جاء الخديوى بنفسه وأخمد الفتنة .

كان الخديوى يشجع هذه المعارضة سرا ويعوّل على الاستفادة منها للتخلص من وزارة نوبار الأجنبية التى كانت تحكم البلاد دون أخذ رأى رئيس الحكومة الأعلى ، ومن الثابت أن نوبار منذ سنة ١٨٧٦ كان يعمل على توطيد نفوذ انجلترا فى مصر لأنه فهم أن فداحة الديون التى اقترضتها مصر ستؤدّى حتما الى التدخل... وكان يفضل انجلترا على غيرها من الدول ، وهو الذى مهد الطريق لبعثة "كيف" الأولى وكان يسعى فى باريس ولندرة منذ سنة ١٨٧٦ على تقويض سلطة الخديوى وتعيين وزير مالية انجليزى حتى عاد الى مصر فى سنة ١٨٧٨ مع لجنة التفتيش ونجح فى تنفيذ خطته [1] .

ولكن الخديوى أضمر له الانتقام، فلما حدثت ثورة الضباط أعلن لمندوبى انجلترا وفرنسا فى مصر " انه لن يكون مسؤولا عن السكينة

(١) توجد أهم المعلومات عن خطة نوبار السياسية فى كتاب أدوارد ديسى: "تاريخ الخديوية"، وفى مذكرات ريفرس ولسون: "فصول من حياتى الرسمية"، سنة ١٩١٦ ، وخصوصا خطاب مستر لاركنج المؤرخ ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ وما كتبه ولسن فى مذكراته بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٨٧٨.

العامة إلا اذا أعيد اليه نصيبه الشرعى من حكم البلاد وصرح له
بترأس مجلس الوزراء أو بانتخاب رئيس للوزارة يثق به ، وأنه يشتـ
اشتراطا لا يقبل مع رفضه اتفاقا أن نوبار باشا الذى ثبت لديه
عامل على اجتثاث سلطته ونسفها ينسحب حالا من الوزارة " .

ولما كان نوبار ليس فى وسعه أن يكفل الأمن العام اضـ
الى الاستقالة ، واقترض السير ريفرس ولسون مبلغ ٤٠٠ ألف جـ
من بيت روتشيلد دفعت منها متأخرات الجيش ، ولم يمسس أحد
الثائرين بسوء فكشفت هذه الحركة للجندية عن قوتها وصار الجيـ
من ذلك الوقت ، الى جانب المجلس ، احدى قوى المعارضة التى يـ
بها . ثم جرت مفاوضات فى تشكيل الوزارة الجديدة فقر الرأى
تعيين البرنس توفيق رئيسا لها بشرط " أن لا يحضر الخديوى ، فى
حال من الأحوال ، جلسات مجلس الوزراء وأن يكون للوزير
الأوروبيين فى الوزارة الحق المطلق فى ايقاف تنفيذ أى اجـ
لا يوافقان عليه " .

ازدياد المعارضة ضد التدخل الأجنبي وانضمام الخديو اليها — على أن الوزارة الجديدة ما كادت تتشكل (
مارس) حتى وقع حادث أثار سخط الأهالى : ذلك أن فو
قرض سنة ١٨٦٤ المضمن بالمقابلة عملا بمشروع جوشن كا

تستحق فى أوّل أبريل سنة ١٨٧٩ ، ولم يكن من المبلغ المطلوب (٢٤٠٠٠٠ جنيه) فى صندوق الدين يوم ٢٨ مارس إلا ٤٤٠٠٠ جنيه، وكان ريفرس ولسن يفكر فى عمل تصفية نهائية وإلغاء المقابلة أى ضياع ١٤ مليون جنيه كانت دينا للاهالى على الحكومة وعدم المساواة بين الدائن المصرى والدائن الأجنبى فكان لهذه الفكرة أسوأ وقع بين طبقات الأعيان بوجه خاص .

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحدّ فان ويلسن كان يعد مشروعا يستند الى عجز مصر عن القيام بتعهداتها ويقترح تأجيل دفع قطعية أوّل أبريل ، وإنقاص فوائد الدين الى ٥ ٪

رأى المصريون أن إشهار إفلاس مصر بعد أن حكمتها الادارة الأوروبية، والتفكير فى اتخاذ بعض الاجراءات الحازمة التى كان ينادى بها اسماعيل والمصريون منذ أكثر من ثلاثة أعوام نكبت فيها البلاد بالدين والخراب معناهما أن الأوروبيين يستحيل عليهم إحداث اصلاحات جدية وأنهم لا يفكرون إلا فى مصالحهم المالية والسياسية . وعلى ذلك أخذ أولو السعة منهم يباشرون تنظيم ضمانة يتكفلون بموجبها لأصحاب الدين المصرى بايفاء فائدة الدين بأوقاتها وقيمتها الأصلية " أى دون أن يصير تخفيضها الى خمسة فى المائة كما ذهب حضرة

المستر ولسن على أن تكف الأصابع الأوروبية عن التدخل فى ادارة القطر المالية والسياسية (١) ".

رأى الخديوى ازدياد قوة المعارضة فعول على الانضمام اليها جهرة والعمل على استرداد سلطته المغتصبة ، وقد حدث فى أوائل أبريل أن رياض باشا وزير الداخلية ذهب الى مجلس النواب ليحله بحجة انتهاء دور انعقاده فلقى من المجلس مظاهرة غير منتظرة أتت عليها « التيمس » فى عدد ١٦ أبريل بعد أن تكلمت عن وجود حزب وطنى جديد عدو لكل حكومة من الخارج وعامل على تحقيق مبدأ مصر للمصريين :
" لم يعد مجلس النواب موضع سخرية واحتقار فان أعضاءه قد أثبتوا مرارا أنهم على جانب من الجاه والاستقلال ، ولم تكن المرة الأخيرة بأقل من سابقاتها ، فان رياض باشا وزير الداخلية ذهب أخيرا ليختم رسميا دور الانعقاد ، وقد وجه للأعضاء بهذه المناسبة خطابا رقيق العبارة يتعلق بخدماتهم الماضية وأعلمهم أن واجباتهم قد أديت على أكمل وجه ، ولكنه لم ينجح فى تمثيل دور أوليفار كروموبل لأن المجلس رفض اقتراحه وقام أحد النواب (٢) وصرح باسم البرلمان أن أعضاءه لم يعملوا شيئا وأن مهمة الاشراف على أعمال الوزارة لا تزال أمامهم وهذا يدعوهم الى البقاء ،

(١) مرآة الشرق فى ٥ أبريل سنة ١٨٧٩

(٢) عبد السلام المويلحى زعيم المعارضة فى المجلس .

وقد أيده زملاؤه بالاجماع والتفوا حوله التفاف النوّاب حول ميرابو في فرساي إبان الحادثة المشهورة. ولا يزال البرلمان المصري يعقد جلساته ويقول الآن أن جميع الوزراء، مصريين وأجانب، يجب أن يخضعوا لارادته وأن يكونوا مسئولين أمامه عن أعمالهم والحقيقة أنهم يريدون تحويل هذه الحكومة المسؤولة شكلا الى حكومة مسؤولة فعلا ".

وعد رياض باشا بعرض الأمر على الخديوى والوزارة ولكن المجلس أرسل اليه في نفس اليوم بوزارة الداخلية كتابا يتضمن الأسباب التي حملته على عدم الانفضاض ذكروا فيه " أنهم لم يشتغلوا لغاية الآن إلا بأمور جزئية... وأنهم لم يسنوا لأنفسهم قانونا جديدا ليكون المجلس آلة قوية في الاصلاح كما حصل في إمارة البلغار، وطلبوا إطلاق حرية المطبوعات الأهلية وسنّ قانون لها، وإجراء الضرائب على الأوروبيين كغيرهم من الوطنيين (١).

والحق يقال أن المصريين كلما نظروا الى التدخل الأجنبي باعتباره نتيجة ضعف الحكومة الشخصية المطلقة ازدادوا اعتقادا بأنه لابد لهم من حكومة قوية مستندة الى برلمان للوقوف في وجه مطالب الأجانب الفادحة والعمل على تخليص البلاد تدريجيا من تدخلهم باصلاح الادارة الوطنيــــة .

---

(١) انظر الوطن في ٥ أبريل سنة ١٨٧٩

وقد تكوّنت فى البلاد حركة دستورية قوية كان زعيمها فى المجلس عبد السلام المويلحى وزعيمها فى مصر شريف باشا " بطل الوطنية المصرية فى آخر أيام اسماعيل " وكلاهما كان عضوا فى الماسونية وصديقا لجمال الدين الأفغانى . ومن مشاهير الدستوريين فى ذلك العهد ولى العهد توفيق باشا الذى خلف نوبار فى رياسة الوزارة، ومحمود سامى البارودى الذى صار فيما بعد من أكبر أعوان عرابى باشا .

والواقع أن الحقد الذى أثاره التدخل الأجنبى ألف بين قلوب المصريين والأتراك والشركس أمثال البارودى وشريف : "لم يكن فى مصر والشرق ، كما قال أحد الأتراك الذين اشتركوا فى الحركة ، إلا حزب سياسى واحد يمكن تسميته حزب الظامئين الى العدالة (١) " .

انتشار الفكرة الدستورية — كانت مصر تنقصها محاكم عادلة ، ونظم حرة ، وكانت الفكرة الدستورية تستمدّ قوّتها من العوامل الآتية :

(أوّلا) قيام الحركات والنظم الدستورية فى أوروبا فى القرن التاسع عشر .

---

(١) تصريحات أحمد رفعت سكرتير وزارة البارودى فى الثورة "كيف دافعنا عن عرابى وأعوانه" تأليف برودلى .

(ثانيا) وجود مجلس نوّاب صورى منذ عام ١٨٦٦ كان آلة بيد الحكام ، فلما تطوّرت الأحوال أراد المصريين توسيع سلطة المجلس وإعطاءه حق الرقابة الفعلية على أعمال الحكومة .

(ثالثا) بث جمال الدين الأفغانى فى مصر منذ وفوده اليها سنة ١٨٧١ فكرة تأسيس نظام دستورى لعلاج أحوال الشرق المعتلة.

(رابعا) ظهور الصحافة الحرة منذ سنة ١٨٧٧

(خامسا) كراهية المصريين للحكومة المطلقة بسبب استبداد الادارة .

(سادسا) تشهير البعثات المالية الانجليزية المختلفة (١٨٧٦ — ١٨٧٩) أثناء إقامتها فى مصر بمساوىء الحكومة الشخصية والعمل على إسقاط هيبة إسماعيل فى أعين المصريين .

(سابعا) صدور مرسوم ٢٨ أغسطس الذى قرّر مبدأ المسؤولية الوزارية وقضى على حكومة الفرد .

(ثامنا) تشجيع اسماعيل للحركة والتجاؤه اليها لمقاومة التدخل الأجنبى .

والواقع أن المجلس قد انقلب منذ ٢ يناير سنة ١٨٧٩ الى برلمان ، رغما من القواعد الضيقة التى قام عليها ، وأخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح البلاد.

فى ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) رفع المجلس عريضة الى الخديوى يحتج فيها على الوزارة " التى مافتئت مذ شكلت تعتبر أعضاءه كأنهم غير موجودين وتعاملهم بالامتهان " ، وعلى مشروعها الذى قرّر إشهار الافلاس وإلغاء «المقابلة» ، ويؤكد للخديوى أنه لن يدخر وسعا فى العمل مع الحكومة على تسوية الحالة المالية اذا أخذ رأيه فيها .

وفى ٥ أبريل أجمع النوّاب والأعيان وكبار الموظفين والعلماء ورجال الجيش أمثال شريف باشا ، وشاهين باشا ، وأحمد رشيد باشا ، والسيد البكرى ، والشيخ العدوى ، على تقديم لائحة مالية يعارضون بها لائحة ويلسن وقد شفعوها بخطاب يقولون فيه " ان الواجب يحتم علينا أن نضع مشروعا يرمى الى المحافظة على حقوق الوطنيين والأجانب على السواء ... ونرجو التصريح بعرضه على مجلس شورى النوّاب على شريطة أن يتفضل الخديوى فيمنح هذا المجلس السلطة المتمتعة بها مجالس النوّاب فى أوروبا فيما يختص بالأحوال الداخلية والمالية ، ويجب أن ينقح قانون الانتخاب الحالى ليكون مماثلا للقوانين الانتخابية المعمول بها فى أوروبا ، وينتخب النوّاب فى الدور المقبل بحسب القانون الحالى على أن يعدّ مجلس الوزراء فى أثناء هذا الدور مشروع قانون انتخاب جديد يعرضه على مجلس النوّاب والخديوى .

" ويعين الخديوى رئيس مجلس الوزراء ويكلفه بتشكيل الوزارة ويكون مجلس الوزراء مستقلا فى عمله مسؤولا أمام مجلس النوّاب عن جميع تصرفاته فى الشؤون الداخلية والمالية " .

وقد ختم الخطاب بدعوة الخديوى الى تعيين مراقبين ماليين ، أو بعبارة أخرى عزل الوزارة الأوروبية والعودة الى نظام المراقبة الثنائية القديمة ، وبالتالى تأليف وزارة وطنية بحتة .

كان الخديوى يملك هذا الحق لأنه بمقتضى الاتفاق الذى أبرم بين فرنسا وانجلترا ومصر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨ " كان يجب أن توقف مصلحة المراقبة عن العمل بشرط أن تعود من جديد الى العمل فى حالة ما اذا عزل أحد الوزيرين الفرنسى والانجليزى الموجودين بالقاهرة من وظيفته دون موافقة سابقة من حكومته " .

لذلك لم يتأخر الخديوى فى استعمال حقه ، وأعلن فى يوم ٥ أبريل لهيئات الأمة المختلفة موافقته على مشروعها مؤكدا " أنه يرفض كل فكرة تريد العودة الى نظام الحكومة الشخصية ، ويطلب من أوروبا أوسع رقابة ممكنة على الادارة المالية ، وهو يريد أن يحكم بواسطة ومع مجلس وزراء مسؤول حقا أمام مجلس النوّاب " .

على هذا الأساس اتفق الخديوى مع الوطنيين فى الخطة الجديدة التى ترمى الى القضاء على السلطة السياسية التى اكتسبها الأجانب فى مصر خصوصا منذ تأليف الوزارة الأوروبية وحصر التدخل الأجنبى فى دائرة مالية بحتة .

وفى مساء ٧ أبريل دعا الخديوى قناصل الدول الى سراى عابدين وأخبرهم ، بحضور الشيخ البكرى ، وراتب باشا ، وراغب باشا ، وعبد السلام المويلحى وغيرهم من وجوه المصريين ، " أن الاستياء فى القطر بلغ حدّا أصبح معه يرى نفسه مضطرا الى اتخاذ اجراءات حاسمة ... وأن الأهالى يحتجون جميعا على ماريد ويلسن اعلانه من أن البلد مفلس ، ويطلبون تشكيل وزارة مصرية محضة تكون مسؤولة أمام مجلس نوّاب منتخب بحسب لائحة جديدة ، وأنه يرى إجابة لطلبهم أن يكلف شريف باشا بتشكيلها على أن تكون أعمالها سائرة على مبدأ المسؤولية " وقد أعلن الخديوى أن البرنس توفيق قدم استقالته من رياسة الوزارة فعين مكانه بالفعل شريف باشا .

ثم تلا شريف باشا الخديوى وقال " أن الأمة تعتقد أن سلوك الوزارة كان مهينا لنوّابها ، وأن اعلان إفلاسها يلبسها عارا لن تمحوه الأيام ، وأن الرغبة فى إلغاء قانون المقابلة قد أثار استياء عاما ، وأنه

أصبح يستحيل على الخديوى مقاومة ارادة الأمة الظاهرة بهذه الكيفية الصريحة " .

وزارة شريف وخطة أوروبا — تألفت الوزارة الجديدة من أعضاء وطنيين وسارت فى أعمالها على خطة إصلاحية حكيمة ولكن الدول الأوروبية أبت أن تعترف بها . وقد أرسل أعضاء لجنة التحقيق العليا فى ١٠ أبريل خطابا الى الخديوى يقولون فيه أنهم سيرسلون اليه بعد أيام قلائل مشروع التسوية العامة للحالة المالية ويرفعون اليه استقالتهم (وقد قبلت فى ١٢ أبريل) .

قرّرت لجنة التحقيق فى مشروعها " ان الحكومة المصرية فى حالة إفلاس منذ ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ أى منذ أن توقفت عن دفع إفادات ماليتها المستحقة ، ولئن دفعت بعد ذلك مبالغ جسيمة على حساب الفوائد ، وسدّدت ما يقرب من خمسة ملايين جنيها من أصل الدين فان عجز ماليتها فى سنتى ١٨٧٧ و١٨٧٨ قارب خمسة ملايين جنيها ومقدار دينها السائر ازداد نيفا ومليونى جنيه فدفع الفوايد فى هذه الظروف انما كان قطعا فى اللحم . والواجب اتخاذ طرق غير الطرق الوهمية التى لجىء اليها حتى ذلك الحين " .

هذا هو حكم اللجنة على أعمال الادارة الأوروبية بين ١٨٧٦ و١٨٧٩ ، أما الطرق التي اقترحتها فأهمها إنقاص فوائد الدين الى ٥٪ وإصلاح نظام الضرائب .

ولما كانت فرنسا وانجلترا تلحان في إرجاع الوزيرين الأوروبيين أرسلت وزارة شريف باشا الى قنصليهما في ٧ مايو مذكرة استعرضت فيها مساوىء الحكومة الأجنبية في عهد الوزارة الأوروبية (من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ لغاية ٧ أبريل سنة ١٨٧٩) .

وقد أكدت الوزارة أنها ما تألفت " إلا على قاعدة الاحتفاظ بالمبدأ الذي قرره مرسوم ٢٨ أغسطس ومسؤولية الوزراء الحقيقية أمام مجلس نوّاب الأمة " ثم ذكرت أسباب الاستياء العام : وهي تتلخص في إنقاص الجيش وسوء معاملة ضباطه، وعدم اتخاذ أي تدابير ناجعة عند حدوث القحط بالوجه القبلي ، وإغلاق مدرسة الأيتام العسكرية ، وإحضار ٤٢ مهندسا أجنبيا للقيام بأعمال المساحة مع توفر العناصر الوطنية اللازمة في البلاد ، وجباية نصف ضرائب سنة ١٨٧٩ في أوّل العام مع أن الأراضي كانت غارقة في الفيضان وكان السكان يتألمون من الخسائر التي لحقت بهم بسبب انقطاع السدود ، وفرض ضريبة على زراعة الدخان بلغ من فداحتها أن الفلاحين فضلوا اقتلاع جميع المزروع على دفع هذه الضريبة الجديدة ، وازدياد نفقات الادارة

بنسبة كبيرة لمصلحة الموظفين الأجانب وحدهم ... وكانت نتيجة كل ذلك الفوضى الادارية والاقتصادية فى البلاد .

أشارت المذكرة بعد ذلك الى خطة الازدراء التى جرى عليها الوزيران الأوروبيان إزاء مجلس النوّاب ، ومشروع ويلسن المالى الذى ألغى المقابلة فمحا بجرّة قلم مبلغ ٤٠٠ مليون فرنك لدافعى الضرائب .

وقالت الوزارة فى النهاية أنها " مصممة على بذل أقصى الجهد فى تحسين أحوال البلاد ، وأن التجارب قد دلت على أن وجود العنصر الأجنبى فى وزارة مصرية لا يتفق والشعور الوطنى بحال من الأحوال ويعتبر سابقة من أخطر السوابق لا يصح الرجوع اليها " .

وقد شرعت وزارة شريف منذ توليها الحكم فى إنفاذ الاصلاحات ، وقررت زيادة الجيش الى ٦٠,٠٠٠ ، واشتغلت بوضع دستور جديد ، ودعت مجلس النوّاب الى الانعقاد فى شهر مايو فاجتمع فى ١٧ منه برياسة حسن راسم باشا (رشيد باشا كان مريضا) وجاء شريف وعرض عليه اللائحة الأساسية وقانون الانتخاب الجديد .

وفى يوم ١٨ مايو اختار المجلس لجنة برياسة عبد السلام المويلحى لدراسة المشروعين فعدّلت فيهما وقررت اقتراح لوائح أساسية أخرى

تنص على حقوق الخديوى وحقوق الوزراء والأمة وواجبات الموظفين والصحافة وما شاكل ذلك .

وقدمت اللجنة المشروعين والاقتراحات الى المجلس فى ٨ يونيه فقرر بالاجماع الموافقة عليها وارسالها الى الوزارة لتصديق الخديوى عليها " وكانت محتوية على أحسن قواعد الشورى وأحكم أساس الحرية (١) " .

وقد نشرت جريدة الوطن الصادرة فى ٤ يونيه لائحة مجلس شورى النواب الأساسية : وأهم موادها المادة ١٥ وهى تقرر الحصانة النيابية ، والمادة ٢٧ تنص على عدم تنفيذ القوانين واللوائح مالم يصدق عليها مجلس النواب ، والمادة ٣٤ تقول أن عدد النواب ١٢٠ بما فيهم نواب السودان ، والمادة ٣٦ تقرر المسئولية الوزارية وتدعو مجلس النظار الى المبادرة بوضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء .

ولكن قبل أن تحدث الانتخابات الجديدة وتمعن الوزارة الوطنية فى تنفيذ خطتها رأت الدول ضرورة القضاء على هذه الحركة ، بدلا

(١) مرآة الشرق فى ١١ يونيه سنة ١٨٧٩



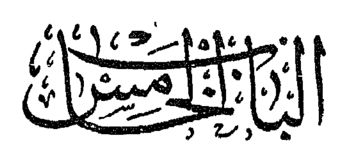
الخديوي اسماعيل



من الوثوق بها أو العمل على تشجيعها ، وخلع [١] اسماعيل (٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩) .

---

(١) كتبت "مرآة الشرق" فى ١١ يونيه سنة ١٨٧٩ فصلا يبين وجهة النظر المصرية فى ذلك الوقت ، قالت " فهد بذلك (تريد فتح قناة السويس) طريقا قويا للدول الأوروبية تسلك فيه الى البلاد الأفريقية ، وكان ذلك أقوى منبه لأفكارها ومحرك لهممها الى التطلع لتملك تلك الأقطار . وأنهم يعلمون أن القطر المصرى ووادى النيل هو السبيل الوحيد للتغلغل فى كبد تلك البلاد فلو قامت فيه حكومة أهلية قوية وضعف فيه نفوذ الكلمة الأجنبية لتعسر عليهم حينئذ نيل هذا المقصد الذى لا يزال نصب أعينهم جميعا بل ربما سابقهم أهل البلاد المصرية الى نيله ... ومن ثم رأت الدول أن لا فائدة فى اللجاج فان ذلك يمكن الحزب الوطنى من اجراء الاصلاحات فى البلاد ولم شعثها ... فعمدوا الى الاتفاق على معارضة مشروعنا ومقاومة استقلالنا "



توفيـــــــق

الفصل الأول

مقدّمات الثورة ١٨٧٩ — ١٨٨١

شرحنا فى الفصل السابق أسباب الثورة البعيدة ، والآن نتكلم عن مقدّماتها وأسبابها القريبـــة فى أوائل حكم توفيق ، وجميعها تتلخص فى سبب واحد : التدخل الأجنبي .

ابتدأ هـــذا التدخل ، كما قالت التيمس فى أوائل أغـسطس ســنة ١٨٧٩ ، منذ سنتين وأخذ شكلا حاسما فى مايو سنة ١٨٧٨ ، وبلغ حدّه الأقصى بخلع اسماعيل .

التقليد الجديد — والواقع أن خلع اسمـاعيـل الذى أشارت به الدولتان على تركيا قد مكن نفوذهما فى وادى النيل،وكانت

تركيا تريد الاستفادة من هذه الحادثة لاسترداد الامتيازات والحقوق الممنوحة الى مصر فى فرمان سنة ١٨٧٣ ، والرجوع الى نظام سنة ١٨٤١ ، ولكن فرنسا وانجلترا احتجتا ، وجرت مفاوضات طويلة ثم أرسل الباب العالى الى توفيق فى ٣٠ يوليه التقليد الجديد بعد أن وافقت عليه الدولتان ، وقد تضمن تعديلا لما جاء فى فرمان سنة ١٨٧٣ بشأن الجيش ، واقتراض الديون من الدول الأجنبية فتقرر أن لا يزيد الجيش فى وقت السلم على ١٨٠٠٠ وألا تعقد مصر قروضا إلا بالاتفاق مع الدائنين الحاليين . أو بعبارة أخرى مع الدولتين ، ويكون ذلك قاصرا على تسوية الأحوال المالية الحاضرة . والواقع أن هذا التعديل نفسه كان فى مصلحة الدولتين و " من ذلك الوقت وضعت امتيازات مصر تحت ضمانة فرنسا وانجلترا (١) " .

خطة توفيق ومسلك الدولتين — أما الخديوى الجديد فانه فوّض أمره الى الدولتين صاغرا منذ ارتقى الى العرش لأنه كان يعلم أنهما هما اللتان أجلستاه على العرش ، وكان مثال الضعف والاستسلام ، مجرّدا من الصراحة ، ميالا الى الأثرة والاستبداد ، وكان

(١) نبذة من خطاب أرسله وزير خارجية فرنسا « مسيو وادنجتون » الى سفير فرنسا فى الأستانة فى ٨ أغسطس سنة ١٨٧٩

" ألعوبة بالطبع فى يد كل من يعرف كيف يملقه ويسليه ، وهو الآن طوع بنان خادمه فردريك (١) " .

وفى عهده أصبح النفوذ الأوّل فى السراى للأتراك والشركس والأجانب .

أما فيما يتعلق بالحكومة فان وزارة شريف كانت قدّمت استقالتها كالمتبع ، ثم دعى شريف فى ٢ يوليه الى تأليف وزارة جديدة فقبل ولكنه اشترط إيجاد نظام نيابى فى البلاد ، وأرسل الخديوى فعلاً الى مجلس الوزراء ، فى ٣ يوليه ، تصريحا فى صورة مرسوم يقول فيه " ان حسن الادارة يتطلب أن تكون الحكومة الخديوية شورية ووزراؤها مسئولين ، ولن أحيد عن هذا المبدأ الذى ستقوم عليه حكومتى . ويجب علينا تأييد مجلس شورى النوّاب وتوسيع لائحته حتى يتمكن من تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور " .

وقد وضع شريف لائحة دستورية جديدة وعرضها على الخديوى للتصديق عليها ولكن توفيق رفضها تحت تأثير الدول (٢) فقدّم شريف

---

(١) من كتاب " مصر للمصريين " مؤلفه انجليزى مجهول ، سنة ١٨٨٠ . أنظر أيضا وصف ملنر لتوفيق فى كتاب : " انجلترا فى مصر " .

(٢) قال محمد عبده فى مذكراته بهذه المناسبة " المحقق الذى لا ريب فيه أن وكيل دولة فرنسا عند ما أحس بمقاصد الخديوى (لائحة شريف) وميله الى مشايعته =

استقالته فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وصرح وقتئذ لقنصل انجلترا فى مصر فرنك لاسيل "أنه كمصرى يأسف للعودة الى الحكومة الشخصية ، ولا ريب أن كثيرين فى السراى وخارج السراى يسرهم ، فى سبيل مصلحتهم الذاتية ، أن تظهر ثانية سلطة الخديوى المطلقة . ولكن اذا قدّر ووقعت مصر من جديد تحت حكومة ملك منفرد بالسلطة كان ذلك نكبة حقيقية على البلاد [1] " .

والواقع أن الخديوى كان يميل الى عودة الحكم المطلق إذ ألف الوزارة الجديدة وكان هو رئيسها ، فاستاء الرأى العام وأخذ جمال الدين ينشر الدعوة ضدّ التدخل الأجنبي فأمر الخديوى بنفيه الى جدّه

= الاحساس العام أخذ يسعى فى إقامة الموانع دون ذلك ودعا وكيل دولة انجلترا للاتفاق معه فى إقناع الخديوى بمضرة هذه الأوضاع الجديدة فى الوقت الحاضر ، وقت الارتباك فى المسائل المالية ، وأن دخول النوّاب فى تصحيح الموازين ونحوها مما يعوق حل المشاكل الموقوفة لتشتت الآراء ، وبقاء هذه العقد فى الحكومة بدون حل سريع قد يؤدّى الى الضرر بمسند الخديوية كما حصل من أيام ، وساعدهم على ذلك بعض الوطنيين من حاشية الخديوى الأسبق : تأثر الخديوى الجديد بهذه الأدلة ومال الى غير ما أظهر للعامة فى أوّل الأمر وصمم على رفض مشروع الاصلاح الجديد. وكان هذا المشروع بالتقريب عين اللائحة التى وضعها مجلس النوّاب فى وزارة شريف باشا بعد الثورة " .

(١) نقلا عن كرومر "مصر الحديثة " .

فى ٢٦ أغسطس ، وكان لهذه الحادثة أثر سيء فى أفكار العامة ذكرتهم بالأيام السالفة .

النظام الجديد واهتياج الوطنيين — وبذلك تخلص الخديوى من النظام ، كما قال الشيخ محمد عبده ، باقالة شريف ، وتخلص من جمال الدين محرك الأفكار بنفيه ، ثم أخذ ينشىء النظام الجديد فطلب الى رياض ، وكان فى ذلك الوقت فى أوروبا ، أن يعود ويتولى رئاسة الوزارة فوصل فى ٣ سبتمبر وشكل فى ٢١ منه وزارة جديدة على أساس مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ مع تخويل الخديوى هذه المرة الحق فى رئاسة جلسات مجلس الوزراء والاشتراك فى حكومة البلاد ، ولكن الحكومة الحقيقية كانت منحصرة فى يد قنصلى الدولتين ، وكانت عودة رياض فى هذه الظروف معناها العودة الى الحكم الاستبدادى : فى هذه الآونة تألفت فى حلوان جماعة من الكبراء باسم « الحزب الوطنى » ، وكان من أعضائها شريف باشا ، وشاهين باشا ، (ناظر الحربية سابقا) ، وعمر باشا لطفى ، وراغب باشا ، وسلطان باشا ، وأرسلوا الى باريس أديب اسحاق لاصدار جريدة « مصر القاهرة » على نفقتهم ، وكانت توزع سرا فى مصر .

وزع هذا الحزب[1] فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩، قبل وصول المراقبين الجديدين السير بيرنج (كرومر) ودبلينيير من أوروبا ، نشرة باللغة الفرنسية (طبع منها ٢٠٠٠٠ نسخة) ضد النظام الجديد . ومما قاله الحزب فى بيانه أنه " يريد إنقاذ مصر من الهوّة السحيقة التى تردّت فيها تحت ثقل الربا والاستبداد ، وأنه يقدر أن أكثر من ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استولى عليها الوسطاء الماليون والصناعيون ، وأن الحكومة الحالية لا تمت الى مصر بنسب حقيقى لأن الدول هى التى أنشأتها ولا دخل للأمة فيها ، ويعلن الحزب أن مصر تريد أن تتخلص من ديونها بشرط أن تتركها الدول حرة فى تنفيذ الاصلاحات العاجلة " .

(١) روى «جون نينيت» السويسرى ، وهو من الواقفين على دخائل الحركة العرابية ، فى كتابه عرابى باشا " أنه منذ ذلك الوقت كثرت الاجتماعات السرية فى بيت سلطان باشا فى غفلة من عيون رياض وجواسيسه . وقد حدث بين سلطان باشا ، وعرابى ، وعبد العال ، وعلى فهمى ، ومحمود سامى ، وسليمان أباظه مدير الشرقية ، وحسن الشريعى باشا مدير المنيا ، ومحمود فهمى وطائفة من الوطنيين تحالف على تنظيم الخطة المشروعة للحزب الوطنى الذى كانوا يمثلونه . وكان المقصود بانضمام المديرين جعل الرئاسة العليا على اتصال تام بالمناطق الزراعية . وكان من الضرورى الاستعداد عاجلا لاستقالة رياض المحتملة " .

واقترح الحزب لحل المسألة المالية توحيد جميع الديون بفائدة ٤٪ وأن تكون الأمة هي الضامنة ، وإيجاد رقابة دولية خاصة مؤقتة للاشراف على «مصلحة» فوائد الدين بدون أى تدخل أو اختصاص إدارى آخر .

اعادة المراقبة الثنائية — يتضح من ذلك البيان أن المصريين أرادوا مرة أخرى ، كما حدث فى أواخر حكم إسماعيل، حل المسألة المصرية باعتبارها دينا ماليا حوّلته أوروبا الى دين سياسى على مصر ، وقد نجحوا فى التخلص من الوزارة الأوروبية التى كانت تمثل من الوجهة السياسية إشراف أوروبا الفعلى على إدارة مصر ، ولكن أوروبا عزلت حاكم البلاد الشرعى وعينت حاكما مكانه ثم أعادت المراقبة الثنائية فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ (المراقبان لم يصلا مصر إلا فى نوفمبر) ولكن على قاعدة جديدة مالية وسياسية فى وقت واحد : صدر فى ١٥ نوفمبر مرسوم بتحديد اختصاصات المراقبين العامين ، نصت المادة الأولى فيه على " أن المراقبين يكون لهما من الوجهة المالية أوسع السلطات فى التفتيش على جميع المصالح والادارات العامة " ، ونصت الرابعة على أن "يكون لهما الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء ويكون لهما فيه رأى استشارى " ونصت السادسة على أنه " لايمكن إقالتهما من وظيفتهما إلا بموافقة حكومتيهما " .

معنى ذلك أن الدولتين أصبح لهما مراقبان أوسع سلطة وأمنع مركزا من الوزيرين المعزولين ، وقد سميت هذه المراقبة بالحماية الثنائية وكان لها اليد الطولى فى حوادث ١٨٨١ — ١٨٨٢

قرّر اللورد كرومر ، وهو أحد المراقبين ، فى كتابه عن مصر أنه فى أثناء المناقشات التى حدّثت فى انجلترا بعد ثلاثة أعوام (١٨٨٢) حول تبعة هذه الحوادث "كان الأحرار يؤكدون أن من أهم أسباب التدخل الانجليزى هو أن المراقبة فى سنة ١٨٧٩ صارت سياسية بعد أن كانت مالية بحتة (١) "

التصفية المالية — كان أوّل أعمال المراقبة العمل على تسوية الحالة المالية، وأنشئت لهذا الغرض فى ٢ أبريل سنة ١٨٨٠ لجنة تصفية برياسة السير ريفرس ويلسون فأمكن إصدار قانون التصفية بمرسوم من الخديوى فى ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ ، وأهم ما اشتمل عليه هذا القانون تقدير إيراد مصر بـ ٨,٥٧٧,٠٠٠ جنيه وإنقاص فائدة الدين الموحد من ٧ الى ٤ ٪ فنقص ما تدفعه مصر فى السنة نحو مليون جنيه تقريبا : كان هذا القانون ، كما قال محمد عبده فى مذكراته ، " فاصلا بين ماض قلق مشوّش يتعثر السير فيه

(١) لغلادستون فى خطابه الذى ألقاه فى ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٢ رأى يؤيد هذا الرأى.

وبين مستقبل واضح معروف ، وأهم ما غنمته الحكومة منه رضاء أوروبا عن الحالة ، واطمئنان الأهالى والخديوى على مسند الخديوية ، وانقطاع المخاوف التى كانت المشاكل المالية تثيرها فى الأوهام" .

على أن هذا القانون الذى اقترحه الوزير الفرنسوى فريسينيه ووافقت عليه الدول باعتباره حلا نهائيا للمسألة المالية لم يكن بريئا من العيب إذ قرر إلغاء « المقابلة » وضياع ما لا يقل عن ثمانية ملايين من الجنيهات على الملاك الأغنياء من المصريين (كانت المبالغ التى دفعت باسم المقابلة ١٧ مليون جنيه ولكن لم يصل منها فى الحقيقة الى الخزانة الا ٨) فى مقابل دفع ١٥٠,٠٠٠ جنيه فى العام مدّة خمس سنوات ، وكان هذا المبلغ لا يعادل أكثر من ٢ ٪ فوائد واستهلاك من أصل المال الحقيقى .

وقد احتج الدائنون المصريون الذين لم تكن لهم دولة تحميهم على الغاء المقابلة ، ونفى بهذه المناسبة حسن موسى العقاد الى النيل الأبيض .

وعلى أية حال جاء هذا القانون فى وقت متأخر بعد أن زادت ديون مصر فى مدّة الأربعة أعوام الأخيرة التى أنقضت بينه وبين اتفاقية « جوشن » عشرة ملايين من الجنيهات .

حكومة رياض وأسباب الثورة — كان يحسن أن يوجد الى جانب هـذا القانون حكومة دستورية تجرى على سياسة إصلاحات واسـعة فى جميع الادارات المختلفة . ولكن بدلا من ذلك رأت الحكومة أن لاتصـدّق على لائحة شريف ، وأن لاتدعو الى الانعقاد حتى مجلس شورى النوّاب القديم الذى أنشأه اسماعيل وظل ملغيا فى الواقع مدّة سنتين ، ثم قضت على الحرية السياسية بنفى جمال الدين ، وانشاء رقابة على الصحافة ، وبث العيون على رؤساء المعارضة.

وفى الواقع كان لايبرم شيء من غير أخذ رأى المراقبة الثنائية التى كانت تفضل "جر الخيوط من وراء ستار وعدم الظهور على المرسح إلا قليلا[1]" وكانت أهم اصلاحات حكومة رياض إلغاء أربع وعشرين ضريبة كالضريبة الشخصية وضريبة الوزن ، وعوائد الجمارك الداخلية التى كان ينقم عليها الفلاح ، ولـكن هذه الاصلاحات كانت غير متناسبة مع أمانى البلاد .

وكانت الحكومة وقت نفيها جمال الدين عزلت محمد عبده أكبر تلاميذه من وظيفة التدريس فى دار العلوم وأمرته بالبقاء فى قريتـه ثم تدخل رياض فى الأمر وعهد اليه فى سـنة ١٨٨٠ بادارة مكتب

(١) هذا قول أحد المراقبين السير بيرنج أو اللورد كرومر «مصر الحديثة».

الصحافة ورئاسة تحرير الجريدة الرسمية حيث خصص فيها قسم للحركة العمرانية والأدبية : انتهز محمد عبده هذه الفرصة ، وكان على النقيض من أستاذه جمال الدين من انصار التطوّر والاصلاح البطىء المكين، وأخذ يحارب العوائد القديمة والخرافات الدينية التى أفسدت روح الاسلام والحياة الاجتماعية فى مصر والشرق . قال محمد عبده فى مذكراته "وبهذا وما سبقه تنبهت الأفكار وبدأت الحياة الاجتماعية تدب فى جسم أمة مزقها الظلم وانبعثت النفوس تطلب ماشعرت به من حاجاتها فتألفت بعض الجمعيات الخيرية اسلامية وقبطية لمساعدة الفقراء بالمعونة المادّية وأولادهم بالتربية ، ولم يكن يسمع بمثل ذلك فى مصر من قبل" .

ولكن محمد عبده فشل فى سياسته المعتدلة لأسباب كانت فى الواقع أسباب الثورة المباشرة التى لخصها فى قوله "ولكن حال دون بلوغ تلك الأمانى أمور منها منشؤه رياض باشا نفسه وبعض النظار، ومنها ما له علاقة بالجناب الخديوى ، ومنها ما سببه امتداد السلطة الأجنبية الجديدة ، ومنها نهوض الساخطين لاستعمال ما وجدوا فى ذلك من الوسائل لاثارة الفتنة وقلب وزارة رياض باشا" .

خرج رياض من طبقة الشعب كعلى مبارك ، وكان ميالا الى الفلاحين خبيرا بالشئون الداخلية خبرة نوبار بالشئون الخارجية .

وكان من رجال الجيل القديم الذى خلق لزمان غير زمانه، مملوءا بالصلف والغرور ، مستبدا غليظ القلب لا يطيق احتماله أصدقاؤه وأعداؤه على السواء " وكان لا يخالج فكره ريبة فى سكون المصريين الى الطاعة فى كل مايؤمرون به حملا لهم على سوابقهم وسالف عهدهم فلم ير من اللازم أن يحتاط فى شأنهم (١) " .

وأما وزراء رياض فليس أدل على سوء التصرف من تعيين شركسى عرف بالجهل والاستبداد والتعصب لبنى جنسه على رأس وزارة الحربية ، فقد كان عثمان رفقى يعمل دائما على ترقية الضباط الأتراك والشراكسة ويعاكس المصريين فى الجيش ، وكانت تألفت فى أوائل حكم اسماعيل جمعية سرية برئاسة على الروبى للدفاع عن مصالح العنصر الوطنى ، ثم ازدادت نشاطا بانضمام عرابى اليها بعد حرب الحبش اذ كان مأمور الحملة فى مصوّع فاتهمه الأتراك بالرشوة ليتخلصوا منه وأقيل ظلما من وظيفته .

ظهور عرابى — من ذلك الوقت أخذ عرابى ينشر الدعوة ضدّ أعدائه وتمكن بجرأته وفصاحته من أن يكون منذ سنة ١٨٧٧

(١) من أقوال محمد عبده فى مذكراته ، وقد أيد هذا الرأى اللورد كرومر " مصر الحديثة " ، واللورد ملنر " انجلترا فى مصر " وبيوفيس " الفرنساويون والانجليز فى مصر ١٨٨١ — ١٨٨٢ " والبارون دى ملورسى " مصر . الحكام الوطنيون والتدخل الأجنبى " .

الرئيس الفعلى لهذه الجمعية ، وقد عاد الى الخدمة فى الجيش فى آخر حكم اسماعيل ورأى الظلم الواقع على المصريين من الأتراك فى أيام توفيق فقرّر مع فريق من زملائه عدم السكوت على هذه الحال ورفعوا فى ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ عريضة الى رئيس الوزارة يطلبون فيها إجراء تحقيق عام ، وأيد قنصل فرنسا البارون دى رنج مطالبهم الخاصة باصلاح الجيش عند رياض باشا فوعد بالنظر فيها وطيب خاطرهم .

ولكن عثمان رفقى عوّل على الانتقام ورأى أن يسخر الفرق فى أعمال الترع فأبى عرابى أن يرسل جنوده الى ترعة التوفيقية وقام بهذا الصدد نزاع بينه وبين وزير الحربية .

ولما كان الخديوى غيورا من رئيس وزارته الذى كانت له الحظوة الأولى عند القناصل والمراقبين أخذ يدس ضدّه ويشجع الضباط سرا بواسطة الكولونيل على فهمى رئيس الفرقة الأولى من حرس السراى .

وفى ١٥ يناير سنة ١٨٨١ قدّم عرابى ، وعبد العال حلمى ، وعلى فهمى عريضة الى رياض يطلبون فيها عمل تحقيق جديد ، وعزل وزير الحربية عثمان رفقى لأنه كان يجحف بحقوق الوطنيين ويرقى بالمحسوبية لا بالجدارة والاستحقاق ، فرجاهم رياض أن يتريثوا قليلا

ولكنه بدلا من أن يعمل على استئصال أسباب الشكوى الحقيقية وعلاج الحال قرر، تحت تأثير الحزب الشركسى، محاكمة الضباط الثلاثة أمام مجلس عسكرى : وقف الضباط على الخطة المدبرة واستعدوا لها، فلما دعوا للذهاب فى أول فبراير الى وزارة الحربية حيث ألقى القبض عليهم جاءت فى الحال فرقهم وأخرجتهم من السجن ثم ذهب الضباط والجند معا الى سراى عابدين وطلبوا عزل وزير الحربية .

رأى الخديوى أن المقاومة لا تجدى فلم يسعه إلا قبول مطالب الضباط وتعيين محمود سامى البارودى مكان عثمان رفقى .

ولا ريب أن نجاح الجيش فى مطلبه ذكر المصريين أن ثم مطالب أخرى يجب أن تتحقق ، وانتشرت فى البلاد روح الثورة . وانفتح المجال للدسائس خصوصا وأن عزل رفقى باشا لم يكن فى الحقيقة إلا هدنة بين الطرفين .

الفصل الثاني

الثـــــــورة العرابيـــــــة

كانت مصر منذ إنشاء صندوق الدين والمراقبة الثنائية (١٨٧٦) خاضعة للحكم الأجنبي. وكان السودان وأفريقية الوسطى ، أى نصف مصر على الأقل ، يحكمه ضابط انجليزى . بينما كان النصف الآخر تحت إشراف طائفة من الموظفين الأجانب .

وقد بدأت مصر تتنبه الى الخطر الذى يهددها فى قبرص شمالا ، وفى بحر القلزم الذى كان فى قبضة انجلترا شرقا ، وفى تونس التى بدأت تحتلها فرنسا غربا ، بينما كانت الحكومة الأجنبيـة قائمة فى داخل البلاد [1] .

والواقع أن أسـباب الثورة القريبـة أو البعيدة لم يكن منشؤها عثمان رفقى أو رياض وحده ، وانما كانت ترجع كلها الى النظام الجديد كله الذى كان ممثلا فى رياض والمراقبـين الأجنبيين ، ولم يكن

(١) أنظر المقالات التى نشرها صاموئيل بيكر فى التيمس (١٨٨٠) وطبعت فى كتاب على حدة تحت عنوان "المسألة المصرية" (١٨٨٤) .





اسماعيل باشا صديق

الاستياء منحصرا فى الجيش أو فى طائفة معينة بل فى جميع الطبقات التى كانت تشــكو من التدخل الأجنبى السياسى والمادّى فى جميع مرافق البلاد الحيوية .

مقدّمات الثورة (فبراير — سبتمبر) — كان دى رنج قنصل فرنسا يرى أن ضمانة تنفيذ مطالب الضباط (فى أوّل فبراير) أن تستقيل وزارة رياض ليحل مكانها وزراء لم يرتكبوا الغلطات التى أدّت الى المظاهرة العسكرية .

ولكن الحكومة المصرية تخلصت من القنصل الفرنسى (١) وأمعنت فى خطتها الأولى ، وكان الضباط أثناء الفترة التى انقضت بين فبراير وسبتمبر سنة ١٨٨١ يستهدفون فى كل لحظة للدسائس ، وكانت حياتهم

(١) كانت إقالة دى رنج وبقاء المراقب الفرنسى دبلينير داعية الى سخط الرأى العام الفرنسى فى مصر ، وقد نشرت صحف باريس فى ذلك الوقت رسائل واحتجاجات ضدّ خطة دبلينير الذى كان اللورد بيكونسفيلد سببا فى تعيينه ، ويقال أنه كان يعضد المصالح الانجليزية فى مصر ... وأنه أراد مرة أن يعطى السكك الحديدية المصرية والملاحة فى النيل الى شركة انجليزية يرأسها الدوق سذرلاند لاستغلالهما مدة خمسين سنة فحال دى رنج دون تنفيذ هذا المشروع الخطير .

فى خطر [١] فرأوا أن السبيل الوحيد الى الأمن والعدل قلب النظام التركى الشركسى وتوطيد حكومة دستورية فى البلاد .

كان عرابى متصلا بالعلماء والأعيان فتضامنوا فى العمل ، وحصل بواسطة سلطان باشا على توكيل أمضاه النوّاب ووجوه الأقاليم سرا . وفيه يطالبون لأجل المحافظة على حقوق المصريين وحريتهم باسقاط وزارة رياض وتأسيس حكومة شورية .

حدث فى أثناء ذلك أنه فى ٢٥ يوليه بينما كان الخديوى مصيفا فى الاسكندرية صدمت عربة أحد التجار جنديا فقتل لساعته ، فحمله رفقاؤه الى سراى رأس التين وطلبوا الى الخديوى النظر فى أمره فهاجه ذلك وأمر بعقد مجلس حربى حكم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالنفى الى السودان فشكا عبد العال حلمى أميرالاى السودانية من قسوة الحكم وتوسط محمود سامى فى عرض شكواه على الخديوى فاعتقد الخديوى أن ناظر الحربية يعمل باتفاق مع العرابيين ودعا فى الحال النظار

(١) كتب السير مالت الى اللورد غرانفيل فى ٢٣ سبتمبر يقول " ان حركة فبراير نشأت من إهمال الاصلاحات الضرورية فى الجيش إهمالا كليا ... ...وأنه بدلا من أن تنظر الحكومة فى مطالبهم عاملتهم بطريقة تهدم كل ثقة فى الخديوى وحكومته ... وكان الجواسيس يطوفون ليل نهار حول منازل الضباط ...وكان رياض يؤكد قبل ٩ سبتمبر أن خطر قيام حركة عسكرية قد زال وأن الحكومة قوية".

من القاهرة الى الاسـكندرية وعين داود باشا يكن ابن عمـه مكان محمود سامى .

ذهب محمود سامى الى منزله فى القاهرة وتعاهد معه عرابى على مساعدته وتأييـده ، وكان العرابيون يكثرون من الاجتماعات الليلية حتى عاد الخديوى والوزراء الى القاهرة فانتظمت الأمور فى الظاهر ، ولكن سرعان ما أصدر داود يكن أمرا الى آلاى القلعة بالتوجه الى الاسكندرية وآلاى الاسـكندرية بالحضور الى العاصمة فتوجس عرابى خيفة وفهم أن المقصود تفريق كلمتهم هو وأعوانه .

ولما كان عرابى قد استوثق من تأييد البارودى وشريف وسلطان باشا ووجوه القـوم فى مصر ورأى "كثرة الدسائس وشدّة الضغط من الحكومة ، وعدم التصديق على القوانين العسكرية التى تم تنظيمها ، وعدم الشروع فى تشكيل مجلس النوّاب الذى وعد بانشائه أيقن أن الحكومة تماطل فى تنفيذ الطلبات الوطنية وصمم على تجديدها فى صورة مظاهرة وطنية شاملة[(١)]" .

مظاهرة سبتمبر — أمر عرابى الألايات المختلفـة بالاستعداد للحضور الى ميدان عابدين فى صباح يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

(١) مذكرات عرابى باشا التى طبعت حديثا "كشف الستار عن سر الأسرار" .

فلما اجتمع الجيش فى عابدين نزل الخـديوى من السراى وتوسط الساحة ، فمثل بين يديه عرابى ، فخاطبه الخديوى قائلا :

الخديوى : ما هى أسباب حضورك بالجيش الى هنا

عرابى : جئنا يا مولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة :

الخديوى : وما هى هذه الطلبات

عرابى : هى إسقاط الوزارة المستبدّة ، وتشكيل مجلس نوّاب على النسـق الاوروبى ، وإبلاغ الجيش العـدد المعين فى الفرمانات السلطانية، والتصديق على القوانين العسكرية التى أمرتم بوضعها .

الخديوى : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا .

عرابى : لقد خلقنا الله أحرارا وإننا لا نستعبد بعد اليوم.

فأشار المستر كوكسن ، قنصـل انجلترا فى الاسكندرية ، على الخديوى بالرجوع الى السراى وأقبل ، ومعه كافن المراقب المالى ، يخاطب عرابى بالنيابة عن الخديوى :

القنصل : إن طلب إسقاط الوزارة وطلب تشكيل مجلس نوّاب من حقوق الأمة لا من حقوق الجهادية ، ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المالية لاتساعد على ذلك .

عرابى : إعلم يا حضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد اليها إلا لانهم أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم،فهم القوّة التى ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة وإننا لا نتنازل عن طلباتنا ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ .

القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوّة وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم .

عرابى : كيف يكون ذلك ومن ذا الذى يعارضنا فى إصلاح داخليتنا فاعلم أننا سنقاوم من يتصدّى لمعارضتنا أشدّ المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا .

القنصل : وأين هى قوّتكم التى ستدافع بها

عرابى : عند الاقتضاء يمكن حشد مليون من العساكر يدافعون عن بلادهم ويلبون إشارتى .

اجابة مطالب العرابيين — ثم انقطعت المخابرات زمنا تقرر في غضونه إجابة مطالب العرابيين وتنفيذها تدريجا . وقد عهد الخديوى ، بنـاء على اقتراحهم ، بتأليف الوزارة الجـديدة الى محمد شريف باشا زعيم الحركة الدستورية فى سنة ١٨٧٩

طربت البلاد لهذا الانتصار وعدّته فاتحة عصر جديد من الحرية والعدل والمساواة ، وتشكلت وزارة شريف فى ١٤ سبتمبر وكان من أعضائهـا محمود سامى ومصطفى فهمى فى الخارجيـة . وفى نفس ذلك اليوم رفع شريف الى الخديوى برنامج الوزارة السياسى فى تقرير لم ترد فيه أى إشارة الى النظام النيابى ، وذكرت المراقبة المـالية التى كانت للخديوى "عضدا قويا" فوجب بقاؤها "على الهيئـة التى تشكلت بها بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩" .

وقدم الى القاهرة أو كان بهـا فى ذلك الوقت كثير من النـوّاب والأعيان أمثـال شريعى باشا وسلطان باشا وأمين بك الشمسى والشيخ على الليثى وعبد السلام المويلحى فتعهدوا كتابة لشريف باشا بانقياد الجيش لأوامره ورفعوا اليه عريضة عليها ١٦٠٠ توقيع بطلب تشكيل المجلس النيابى جاء فيها :

« لما كان لا ينتظم نظام العالم ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية »
«الا بالعدل والحرية ... وهذا لا يأتى إلا بايجاد حكومة شورية عادلة»
« لا تشوبها شوائب الاستبداد ... وعلى هذه القواعد كان قد اتخذ »
« لحكومتنا مجلس نوّاب فى العهد السابق . وبما أن مقاصد خديوينا »
« جميعها خيرية نرجو صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس نوّاب »
« لأمتنا المصرية يكون له ما لمجالس الأمم الأوروبيـة المتمدنة من »
« الحقوق الشرعية إزاء هيئة الحكومة » .

وبينما كانت الأمور سائرة بانتظام وردت فى ٣ أكتوبر رسالة برقية من الأستانة تنبىء بارسال وفد عثمانى برياسة على نظامى باشا لاجراء تحقيق عن «التمرّد العسكرى» فى مصر فوقع هذا النبأ من النفوس موقع الدهشة وقلقت الخواطر فاتفق الخديوى مع الوزراء على القول عند وصول الوفد باستتباب النظام والسكينة فى الجيش ، وتقرر قبل مجىء الوفد إرسال الآلاى السودانى الى دمياط والآلاى الرابع الذى يرأسه عرابى الى رأس الوادى فوافق عرابى وأعوانه مبدئيا على ذلك بشرط أن يصدر الأمر الخديوى بانتخاب النوّاب قبل سفرهم .

مجلس النواب — كان الوطنيون يطالبون باجراء الانتخابات بمقتضى لائحة جديدة ، ولكن الخديوى ، عملا بنصيحة

كافن ، دعا المجلس الى الانعقاد بمقتضى لائحة اسماعيل القديمة (١٨٦٦) . وقد ندّد عرابي بهذا المسلك فى خطبته التى ألقاها فى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ فى أثناء الاحتفال بتوديعه بمناسبة سفره من القاهرة .

تحدّد يوم ٢٣ ديسمبر لانعقاد المجلس ، وكان شريف يعدّ قانونه الأساسى ولكن الدول وتركيا عارضت فى توسيع اختصاصاته فأذعن شريف لارادتهم ، وكان الحزب العسكرى يريد إبلاغ عدد الجيش الى ١٨,٠٠٠ ولكن المراقبين ،مؤيدين بالحكومة البريطانية ، رفضا إجابة مطالب الحزب العسكرى ، وكان شريف يريد الذهاب الى مدى أبعد فى تحقيقها ولكنه سلم فى آخر الأمر بوجهة نظر المراقبة (١) .

ولا ريب أن شريف كان على نزاهته ضعيف الخلق ، وكان من المعتدلين الذين يسلمون بالأمر الواقع ويعملون على الاستفادة منه جهد الطاقة حرصا على مصالح البلاد،ويظهر أنه تطوّر فى أثناء الثورة

(١) أنظر كرومر "مصر الحديثه "ورسائل قنصل فرنسا الى وزارة الخارجية فى ديسمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأصفر . شؤون مصر) .

وبالغ فى اعتـداله فالتبست مقاصـده على الوطنيين الذين انفصـلوا منـه(١) .

ولما تم انتخاب النوّاب بواسطة مشايخ البلاد بالنيابة عن الأهالى افتتح المجلس فى ٢٦ ديسمبر برئاسة سلطان باشا وبقى منعقدا لترتيب شؤونه الداخلية وانتخاب رؤساءأقلامه . وفى يوم ٢ يناير سنة١٨٨٢ توجه شريف باشا الى مجلس النوّاب لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة التى أعدّها مجلس الوزراء وتعينت لجنة من النوّاب لفحصها .

ولكن يظهر أن بعض الدول كانت لاتنظر بعين الرضا الى هذه الحركة السلمية المعتـدلة ، كتب كولفن المراقب المـالى مذكرة الى حكومته فى ٢٠ ديسمبر يقول فيها : "أن الحركة فى ذاتها حركةوطنية مصرية تريد العمل لمصلحة البلاد ... ولكن مجلس النوّاب يجب عليه

(١) قال محمد عبده فى مذكراته "كان شريف رحمه الله من أقوى عوامل هذه النهضة التى انقلبت الى فتنة . كان من القائلين بأن النفوذ الاجنبي قد بلغ حدا لم يكن يمكن أن يبلغه لو لم يتساهل رياض باشا بالتسليم للأجانب فى كل ما يطلبونه . كان شريف باشا يقنع جلساءه بأنه اذا ملك قياد السلطة أوقف الأجانب عند حدودهم وسار بالوطن شوطا عظيما فى سبيل مجده . كان هو ورؤساء الفتنة يتراسلون ويتواعدون ولهذا طلبوه رئيسا للنظار ولو عرض عليهم سواه لما قبلوه . كان وجه الرئاسة يبش له على بعد ، وجمالها يخدعه ، وهو منها على موعد ، حتى اذا دنا منها ألفاها شكسة شرسة" .

أن لايمس كل ما له علاقة بالشئون المـالية أو بالادارات الأوروبيـة المختلفة لأن كل ادارة منها رغما من كل نقص فيها عبارة عن مركز إصلاح . وهذه الادارات بعينها هى أقسام الدائرة التى تمثل المراقبة " .

وكان غمبتا يرى " أن المجلس يجب عليه أن لايشتغل إلا بتوضيح المسائل الادارية التى تعرض عليـه . وبذلك يؤدى المجلس خدمات بسيطة ولـكن صادقة تتفق مع نشأته الأولى(١) " .

المذكرة المشتركة — لما كان غمبتا يريد أن يسبق انجلترا الى احتلال مصر ويخشى فوات فرصة التدخل فيما اذا نجحت الحركة المصرية عوّل على دفع هذه الحركة فى طريق العنف والتطرّف، ورأى أن خير وسيلة لذلك ارسال مذكرة مشتركة من الدولتين الى الخديوى فى صورة خطاب موجه من وزارة الخارجيـة الى القنصـل العام فى مصر بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ليبلغ مضمونه الى الخديوى بعد الاتفاق مع السير ادوارد مالت : " كلفنا كم غير مرة أن تخبروا الجناب الخـديوى وحكومته عن رغبـة حكومتى فرنسـا وانجلترا فى مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على المصاعب المتنـوّعة التى

(١) خطاب غمبتا الى قنصل فرنسـا فى مصر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٨١ (انظر الوثائق الرسمية الخاصة بمصر فى الكتاب الأصفر).

تزيد الارتباك والقلق فى القطر المصرى فان الدولتين على وفاق وطيد واتحاد تام فيما يتعلق بمصر لا سيما بعد حدوث الحوادث الأخيرة أخصها صدور الأمر الخديوى بجمع مجلس شورى النوّاب مما أوجب المخابرة بين الدولتين واعادة النظر فى شؤون اتفاقهما المذكور . وبناء على ذلك نرجوكم أن تصرحوا الآن للجناب الخديوى أن حكومتى فرنسا وانجلترا تريان وجوب تثبيته على الأريكة الخديوية وفقا للأحكام المقررة فى الفرمانات السلطانية التى قبلها الدولتان ... وأن الحكومتين متفقتان كل الاتفاق على منع كل ما من شأنه إحداث ارتباكات داخلية أو خارجية تهدّد النظام القائم فى مصر ، ولا ريب عندهما أن هذا التصريح العلني يمنع حدوث ما عساه قد يطرأ من الأخطار على حكومة الجناب الخديوى ، وإن حدث فالحكومتان لا تتردّدان فى دفعه ، ولا يخالجهما أى شك فى أن الخديوى سيجد فى هذا التصريح الثقة والقوّة اللتين يحتاج اليهما فى ادارة شؤون مصر وشعبها " .

وقعت هذه المذكرة فى القاهرة ، كما يقول السير مورلى ، كالقنبلة وكانت نتيجتها ، وكلها غمز وتحريض ، أن الحزب الوطنى والحزب العسكرى ومجلس النوّاب صاروا كتلة واحدة ضدّ فرنسا وانجلترا ، وكان الحزب العسكرى فى عزلة منذ اجتماع مجلس النوّاب فعاد الى الظهور

وصار صاحب الكلمة الأولى فى الحركة لأن خطر التدخل الأجنبى أصبح ماثلا .

كان غمبتا أعدّ فعلا حملة مؤلفة من ستة آلاف جندى يريد ارسالها الى مصر [١] ، ولكن وزارته سقطت فى آخر يناير (خلفتها وزارة فريسنيه) واحتجت روسيا والنمسا وألمانيا فى الأستانة على المذكرة والتدخل المقصود منها .

وقد احتج شريف على هذه المذكرة التى تعمل علانية على الايقاع بين الخديوى والنوّاب وتدعو الحكومة الى القضاء على سلطة المجلس النيابى والاستناد الى النظام القائم فى مصر أى الى المراقبة الأجنبية .

نتائج المذكرة المشتركة — وسرعان ما قام النزاع بين الوزارة ومجلس النوّاب ، وذلك أن المجلس حين اطلع على لائحته الداخلية التى وضعتها الحكومة بالاتفاق مع المراقبين أراد تعديل بعض المواد ليقرر مبدأ المسؤولية الوزارية بطريقة واضحة ويحتفظ لنفسه بحق مناقشة وفحص الجزء الذى لم يكن فى الميزانية خاصا بالدين . وكان موقفه يتلخص فى " أن له الحق فى أن يراقب باسم الأمة الادارة

(١) أنظر مذكرات فريسنيه المطبوعة (١٨٧٨ — ١٨٩٥) .

فى مجموعها وكيفية التصرف فى موارد البلاد، وهو يحترم جميع الاتفاقات الدوليـة والموظفين الأجانب، ولكنه لا يرى بدّا من الاحتفاظ بحق الاقتصاد فى النفقات حتى يتمكن عاجلا من استهلاك الدين العام[١]".

وكان المراقبان يعارضان فى مبدأ تعرّض البرلمان للميزانية بحجة أنهما يصيران، بما لهما من حق التدخل فى مناقشة الميزانيـة، أمام "مجلس غير مسؤول" بدلا من "وزراء مسؤولين" (!)

وكانت النفوس منـذ مذكرة ٧ يناير فى هياج مستمرّ، وبدأت تنتشر فكرة المقاومة ضدّ الأجنبى، وأخذ العرابيون يرسمون خطة الدفاع .

استحكمت الأزمة بين الوزارة التى صرحت بعدم إمكانها إجراء أى تعديل فى المادة ٣٣ الخاصـة بالميزانيـة ان لم تحصل أوّلا على موافقة انجلترا وفرنسا وبين النوّاب الذين كانوا يقولون بأن المادة ٣٤ تشتمل على أقسام الميزانيـة الناتجة مباشرة من قانون التصفية أو من الاتفاقات الدولية، ولكن لهم الحق فى فحص الميزانية الداخلية والتصديق عليها وكان سلطان باشا وبعض النـوّاب يؤيدون الوزارة، ولكن

(١) خطاب قنصل فرنسا الى حكومتها فى ١٦ يناير سنة ١٨٨١

تدخل وكيلى الدولتين أثار الشكوك فى خطة شريف ، وعلى ذلك اجتمع رؤساء الحزب الوطنى وقرّروا إسـقاط الوزارة ، وقد تم ذلك فى ٣ فبراير .

وزارة محمود سامى — تألفت وزارة وطنية برياسـة محمود سامى البارودى وعين عرابى وزيرا للحربية ، وكانت مهمة هذه الوزارة تأييد حق المجلس فى نظر الميزانيـة والقضاء على نتائج المذكرة المشـتركة .

كان محمود سامى أنبه العرابيين وأكثرهم جاها وتأدّبا ، وأعلاهم فطنة وسياسة وأصالة رأى ، وكان فى إمكان أوروبا ، كما يقول فريسينيه ، : " أن تضع يدها فى يد هذه الوزارة (١) " التى بنيت على الاعتدال .

وقد ذهب محمود سامى الى مجلس النوّاب فى ٨ فبراير ليقـدّم له مشروع الحكومة النهائى بعـد تعديله بواسطة لجنـة الـ ١٦ التى كان المجلس اختارها لهـذا الغرض ، وألقى بهذه المناسـبة خطبة تدل على روح سياسية عالية قال فيها : " أيها السادة النوّاب . انى سعيد الطالع بالحضـور بينكم حاملا الى حضراتكم القانون الأساسى .. إلا أننى أعلم كما تعلمون أن مجـرّد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة

(١) أنظر "المسألة المصرية" ، سنة ١٩٠٥

لا يكفى فى وصولنا الى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم بل لا بد أن ينضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم فى المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر فى الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة فى دوائرها . وقد قال عقلاء السياسيين أن الوصـــول الى هــذا النوع من الكمال أعنى حصر جزئيـات الأعمال وكلياتها فى دائرة القانون ، انما ينال بعد العناء وطول التجارب، ولكنى لا أعدّ هذا صعبا عليكم... وآخر ما نتواصى به أن لا نجعل للتعصب المشربى دخلا فى الأعمال الوطنية التى كلفتكم البلاد أن تقوموا بأدائها وأن تكون الوطنيـة الحقيقية هى الباعث القوى على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل" .

خطة العرابيين — كان محمود سامى يعمـل على سياسة الحركة فى حدودها المشروعة، وكان يعينه فى خطته بالقلم واللسان مستشار العرابيين وحكيمهم وتلميـذ جمال الدين محمد عبـده الذى انضم الى عرابى وصار من خيرة أعوانه بعـد حركة سبتمبر . كان محمد عبده محرّر الجريدة الرسمية وكان منذ ظهور الصحافة فى مصر يعمل باصلاحاته الدينيـة على تثقيف الرأى العام وجعله عاملا أساسـيا فى التقدّم المصرى .

وكان محمد عبده خطيب "جمعية المقاصد الخيرية" التى أنشئت فى القاهرة سنة ١٨٨٠ وكان رئيسها الفعلى محمود سامى : احتفلت هذه الجمعية فى مساء ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ بالتصديق على مشروع القانون الأساسى لمجلس النوّاب ، وخطب فى الاحتفال محمد عبده خطبة تدل على اتجاه الثورة الفكرى ، قال يعرف الحكومة القانونية :

« الحكومة القانونية هى التى يكون فيها نوّاب عن الأمة »
« يساعدون الحكومة فى إجراءاتها وتنظيم شؤون المحكومين بها على »
« وجه عادل حسبما يوافق المصلحة وعادات البلاد . فهذا يستدعى »
« توجيه العناية الى نشر العلم فى عموم الأمة المحكومة بهذا النوع »
« من الحكومات حتى يكون الكثير فيها صالحا ومستعدّا للمشاركة »
« فى التدبير الذى تتدرّج الأمة به فى مراتب التقدّم والكمال » .

وكانت الصحافة بصفة عامة تدعو الى الحكمة والاعتدال "حتى يصل الساعون الى الغاية القاصية تدريجا[١]" وقد أعدّ مجلس النوّاب قانون انتخاب جديد اعتمدته الحكومة المصرية فى ١٢ مارس . وكان النوّاب يعملون على علاج كل اختلال فى الادارة والشؤون العامة

(١) من مقال ظهر فى جريدة مصر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١ تحت عنوان " أمانى وطنية " وأعادت نشره جريدة المحروسة فى فبراير سنة ١٨٨٢ على أثر تكوين وزارة محمود سامى .

فعينوا لجانا مختلفة لتحقيق أسباب عجز ميزانية الجمارك فى الخمسة أعوام الأخيرة ، واختلال مصلحة المساحة فى عهـد الموظفين الأوروبيين ، وادارة روتشيلد التى استولت على مصلحة الدومين — أملاك الخـديوى السابق — بصفة ضمانة لأحد القروض فحدث عجز كبير فى ماليتها .

وبالجملة كانت فكرة العـرابيين العامة متجهة الى الاصـلاحات ، وكانوا يفكرون فى نشر التعليم الاجبارى واصلاح المحاكم الأهلية ، وكانت وزارة محمود سامى تشتغل بتأسيس مجلس أعلى للادارة والتشريع ومنح مصر دستورا يحـدّد اختصاصات الخـديوى ، والوزارة ، والمجلس .

خطة المراقبين — ولكن المراقبين كانا يظهران فى كل لحظة القلق على مصالح الدائنين ، وكان البـاعث الحقيقى على هذه الخطة رغبة المراقبة من جهة الاحتفاظ بنفوذها السياسى فى مصر الذى كان مظهـره الاشراف الفعلى على ادارة البلاد ، ورغبـة وزارة محمود سامى (فبراير ومارس) أو الحكومة الجديدة من جهـة أخرى الفصـل بين نظم البـلاد السياسية وبين "المراقبة العامة" أو "نظام الاشراف المالى" الذى حدّدت اختصاصاته فى مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٦

كتب مسيو ليكس قنصل روسيا العام فى الاسكندرية فى ١٧ مارس الى وزير الخارجية الروسية مسيو دى جيرس مذكرة مفصلة عن الخلاف الذى وقع بين المراقبة والوزارة يقول فيها :

« ان الوزارة كانت محقة نظريا فى ادعائها ان اختصاصات »
« المراقبين لم يحدث فيها أى تعديل لانهما لا يملكان إلا صوتا »
« استشاريا ، ويفصل مجلس الوزراء فى جميع المسائل من غيرهما »
« ولكن كان الأمر فى الواقع على الضدّ من ذلك لأنه فى عهد »
« وزارة رياض باشا وشريف باشا كانت الوزارة لاتصدّق على »
« الميزانية ان لم يوافق عليها المراقبان ، وكان رأيهما هو المتبع بشأن »
« النفقات الضرورية التى تحتاج اليها الحكومة وتطلب أخذها من »
« إيرادات غير مخصصة للدين العام ، وكان كلاهما السيد المطلق »
« فى حكومة البلاد . وربما عاد ذلك بالنفع الجزيل على حاملى »
« السندات المصرية ولكنه كان يجرح الوطنيين فى كرامتهم »
« ولا ريب أن المراقبة كانت منشأ جميع الحركات العسكرية التى »
« حدثت فى مصر[1] منذ عام » .

---

(١) هذه المذكرة منشورة فى الوثائق السياسية الفرنساوية الخاصة بمصر فى سنة ١٨٨٢ أنظر أيضا رأى فريسينيه الذى يطابق هذا الرأى "المسألة المصرية"، ١٩٠٥ .

النزاع بين الخديوى والوزارة — كان سوء التفاهم بين المراقبة والوزارة هو الذى حمل ادوارد مالت قنصل انجلترا فى القاهرة على إيجاد نزاع على السلطة بين الخديوى والوزارة كان من شأنه تعجيل الأزمة . وتفصيل ذلك أن عرابى علم أن الضباط الشراكسة ألفوا جمعية للتآمر على قتله هو ورؤساء جيشه فساقهم أمام مجلس عسكرى أصدر أحكاما مختلفة ضدّ طائفة منهم ثبتت التهمة عليهم فأبى الخديوى التصديق على الحكم بناء على نصيحة قنصلى انجلترا وفرنسا .

وقد كتب فريسينيه ، بعد الاتفاق مع الحكومة الانجليزية ، الى قنصل فرنسا بتاريخ ٧ مايو يقول :

« انه فى حالة حدوث خلاف بين الخديوى ووزرائه يجب »
« عليك أن تتضامن مع مسيو مالت فى تأييد الخديوى الذى هو »
« السلطة الشرعية الوحيدة » .

من ذلك الوقت دخلت الثورة السلمية فى طريق العنف والاضطراب والارتباك التى كانت ترمى اليها المذكرة المشتركة، واندفعت فى منحدر فتطرّف بعض المصريين فى تهديد الخديوى بالخلع، وتطرّف الخديوى فى الانضواء تحت لواء الحماية الأجنبية .

مجيء الأساطيل وارسال مذكرة جديدة — حاول النوّاب المجتمعون فى القاهرة رقع الخرق قبل أن يتسع ولكن وردت فى أثناء ذلك أنباء مجيء الأساطيــل الانجليزية والفرنساوية الى المياه المصرية ، وأرسلت الدولتان مذكرة جديدة ، أو اللائحــة كما كانوا يسمونها ، بتاريخ ١٥ مايو تطلبان فيها إبعاد عرابى من القطر المصرى وإسقاط الوزارة ، فلم يسع محمود سامى إلا أن قدّم استقالته فى ٢٦ محتجا فى الوقت نفسه على توفيق "الذى تقع عليــه تبعة قبول تدخل القنصلين العامين فى شؤون البلاد" .

ساعدت هــذه المذكرة الثــانية على إثارة الرأى العام والتفاف الجيش حول عرابى وتمسكه ببقائه فى وزارة الحربيــة فاضطر توفيق الى إرجاعه الى وظيفته ، وقبل عرابى بنــاء على طلب القنصلين أن يكفل الأمن العام .

وفى يوم ١١ يونيه حدثت معركة الاسكندرية الشهيرة بين بعض رعاع المصريين والأجانب قتل فيها مائة وأربعون وطنيا ، ولم يقتل من الأجانب سوى سبعة وخمسين لأنهم كانوا مسلحين ، ويقال أن هذه الحركة كانت مدبرة للقضاء على نفوذ عرابى وتبرير الاحتــلال بعناية الخديوى والأوروبيين .

مؤتمر الأستانة — غادر الخديوى القاهرة الى الاسكندرية فى ١٣ يونيه ، وتشكلت فى ١٩ منه وزارة برياسة راغب باشا ثم عقد ممثلو الدول مؤتمرا فى الأستانة (٢٣ يونيـه) قرّر فى اجتماعه الثانى (٢٥ يونيه) بناء على اقتراح دى فريسنييه.

« أن الحكومات الممثلة فى هذا المؤتمر تتعهد بأنها لا تريد أن »
« تستأثر لها ولرعاياها بأى امتياز أرضى أو تجارى فى مصر لا يكون »
« للدول الأخرى الحق فى الحصول عليه ».

الحرب والاحتلال — وبينما كان المؤتمر الدولى يوالى اجتماعاته للبحث فى تسوية المسألة المصرية وحلها حلا سياسيا وضعه الاسطول الانجليزى الراسى فى مياه الاسكندرية أمام أمر واقع . ذلك أن الأميرال سيمور أطلق قنابله على الاسكندرية فى صبيحة ١١ يوليه بحجة أن الاستعداد فى الحصون كان قائما على ساق وقدم .

وفى يوم ١٥ يوليه دعت الدول المؤتمرة الباب العالى الى إرسال جيش الى مصر ، ولكن تركيا امتنعت من التدخل وتركت انجلترا وحدها . وانسحب فى الوقت نفسه الأسطول الفرنسى من مياه الاسكندرية لأن فرنسا كانت تعوّل على اشتراك دولة ثالثة معها فى العمل أو الحصول على انتداب من المؤتمر ، وكانت تخشى إرسال جيش كبير

الى مصر والوقوع مع انجلترا فى مشاكل ناشئة من الاشتراك معها فى احتلال مصر فى وقت كانت ألمانيا تهدّد فيه حدودها فى الشرق[1].

وقد استمرت الحرب شهرين تقريبا وانتهت بهزيمة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ودخول الجيش الانجليزى برئاسة القائد ولسلى فى القاهرة (١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢) .

وتتلخص أسباب الهزيمة :

(أوّلا) فى أن عرابى وإن كان خطيبا يؤثر فى الجماهير بقوّة الجرأة والاخلاص والايمان إلا أنه لم يكن ذلك السياسى المحنك أو الجندى المدرّب الذى يجمع الكل على احترامه ، وكانت الحركة بحاجة الى قائد حازم مدبر يطهر البلاد من العدوّ الداخلى وينظم الدفاع ضدّ العدوّ المهاجم .

(ثانيا) انتشار الخيانة فى الجيش بفضل الحزب الشركسى وأعوانه من المصريين الذين كانوا يبذرون الأموال والمواعيد فى الصف . وممن اشتهر بالخيانة بين الضباط على يوسف الذى خدع عرابى جهة القناة أوّلا ، وجهة التل الكبير ثانيا ، حيث كان رئيسا للسوارى فى المقدّمة ففتح الطريق للجيش الانجليزى ومكنه من مباغتة الجيش المصرى .

(١) أنظر مذكرات السير ريفرس ويلسن وكتاب فريسينيه فى "المسألة المصرية".

(ثالثـا) اغترار عرابى بوعود دلسبس المتكررة بعدم تعرّض الانجليز للقناة وإهماله تحصينها رغما من الرأى السائد فى رياسة جيشه ، فلما رأى الانجليز صعوبة الهجوم من جهة كفر الدوّار حيث أنشأ المهندس محمــود باشا فهمى استحكامات منيعة ، أو من جهــة النيل قرّروا احتلال القناة وإنزال جنودهم فى الاسماعيلية ، وقد نجحوا فى خطتهم لأن عرابى ترك منطقة القناة عوراء .

(رابعـا) نكث السلطان عهوده وطعنه الثورة فى ظهرها بعــد أن كان أوّل مشجع لهـا ، وذلك أن اللورد دوفرين مندوب انجلترا فى الأستانة دفعه الى إعلان «عصيان» عرابي فى منشور وزع بالآلاف فى صفوف الجيش المصرى فكان من عوامل إضعاف المقاومة .

وقد كان الاحتلال ، وفشلت الثورة ، ولم يوفق العرابيون فى إنشاء حكومة وطنية دستورية تصلح الادارة وتقضى على التدخل الأجنبى الذى تغلغل فى البلاد .

الباب السادس

مصر في عهد الاحتلال

(١٨٨٢ — ١٩١٤)

١

ظلت مصر من الوجهة القانونية ايالة عثمانية مستقلة ، وكانت في الواقع بلادا محتلة وان كان الاحتلال لا يستند فيها الى حق شرعي.

وقد عملت انجلترا على توطيد مركزها في مصر بالنسبة للمصريين والدول ، وكانت هذه المهمة دقيقة للغاية ساعدها على تذليلها وجود جيش محتل تستمدّ منه القوّة الفعلية في إنفاذ أغراضها .

(١) **المسألة المالية** — كانت أولى الصعاب التي تعترضها حالة البلاد المالية وقلق الدول بشأنها . وذلك أن الأمور كانت منتظمة منذ صدور قانون التصفية (١٨٨٠) ثم جاءت الحرب العرابية ، وحروب السودان ، ونفقات جيش الاحتلال ، والتعويضات التي تقرر دفعها لأصحاب الأملاك في الاسكندرية ، مصريين وأجانب ، عن خسائر الحريق والحرب ، فأحدثت عجزا في الميزانية وتراكم على مصر من جراها في آخر سنة **١٨٨٤** دين سائر جديد يبلغ الثمانية ملايين من الجنيهات .

وفى أوائل سنة ١٨٨٣ ألغيت المراقبة الثنائية رغما من اعتراض فرنسا وعين مستشار مالى انجليزى،وكانت انجلترا تفكر فى تلافى العجز بعقد قرض جديد بضمانة انجلترا ، وانقاص فوائد الدين الموحد ½ ٪، وجرت مفاوضات طويلة بين انجلترا والدول فى هذا الموضوع انتهت باتفاقية لندرة (١٨ مارس سنة ١٨٨٥) التى تقرر بمقتضاها عقد قرض ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مع روتشلد بفائدة ٣½ ٪ وبضمانة جميع الدول، لا انجلترا وحدها ، واشترطت الدول أن تدفع منها : (١) تعويضات ملاك الاسكندرية ، وكانت تبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . (٢) عجز السنتين السابقتين (٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه). (٣) عجز سنة ١٨٨٥ المنتظر (١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه) . (٤) تخصيص ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لمسائل الرى وأغراض أخرى . وتقرر أيضا أن لا يقل ما ينفق على الادارة عن ٥,٢٣٧,٠٠٠ جنيه وأن يكون للحكومة الحق فى بيع الدائرة السنية (بالوجه القبلى) ومصلحة الدومين (بالوجه البحرى)،ومساواة الأجانب بالوطنيين فى دفع الضرائب على المبانى. وبناء على اقتراح فرنسا وضع نص فى الاتفاقية مضمونه أنه اذا لم يتمكن عميد انجلترا (بيرنج أو كرومر) الذى عين فى مصر منذ سنة ١٨٨٣ من اصلاح ماليتها فى خلال ثلاث سنوات كان للدول حق تنظيمها والاشراف عليها . ولكن كرومر ابتدع وسائل جديدة منها : تقرير شراء المعافاة من الخدمة العسكرية

(يونيه ١٨٨٦) وتحـــريم زراعة الدخان فى مصر (١٨٩٠) وزيادة العوايد على الدخان الوارد ، واصلاح شـئون الرى فزادت الايرادات على النفقات رغما من عدم انقاص فوايد الدين، وكان هذا أوّل الأعمال التى بررت الاحتلال فظهر فى صورة « المنقذ » من حالة الافلاس والخراب التى وقعت فيها مصر أو كادت عقب الثورة وفى أواخر حكم اسماعيل .

(٢) **بعثة درمندولف** — كانت انجلترا بلسان ممثليها تعلن وعودها المتكررة بالجـلاء تهدئة للدول وخصوصا تركيا وفرنسا . وجرت مفاوضات طويلة بين السير درمندولف والباب العالى بشأن الجلاء انتهت بالفشل فى سـنة ١٨٨٧ لأن انجلترا قبلت الجلاء بعـــد أجل معين، ولكنها اشترطت حق احتلال مصر من جديد إذا هدّدتها إحدى الدول أو حدثت فيها فتنـــة، وكانت تركيا تريد أن يكون لهـا وحدها هذا الحق ، وكانت روسيا وفرنـسا من جهتهما تعارضان فى كل اتفاق من شأنه الاعتراف لانجلترا بمركز شرعى فى مصر ، ويظهر أن تركيا لم تحسن الاستفادة من هذه الفرصة وأضاعتها بسوء تصرفها .

(٣) **قناة السويس** — خشيت فرنسا أن تستأثر انجلترا بالقناة خصوصا وان انجلترا كانت تملك نصف الأسهم و $\frac{٧}{١٠}$ تجارة القناة وكانت تطالب بالأغلبية فى مجلس ادارة الشركة . وأخيرا قبل ديلسبس

بعد مشادّة طويلة تعيين عشرة أعضاء انجليز فى مجلس الادارة الذى كان يتألف من اثنين وثلاثين عضواً ، وإنقاص أجور المرور فى القناة ، واجتمع بهذه المناسبة مؤتمر دولى (١٨٨٥—١٨٨٨) ختم أعماله باتفاقية الأستانة (١٨٨٨) التى قررت حيدة القناة وحرية المرور لجميع الدول على السواء فى السلم والحرب بشروط معينة .

(٤) اخلاء السودان واعادة فتحه — كان لمصر فى عهد اسماعيل ملك السودان وخط الاستواء أو أمبراطورية كبيرة لا تقل مساحتها عن ٢٢٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع . وكان غوردون حاكم السودان (١٨٧٠ — ١٨٧٨) قد استقال من منصبه فى أوائل حكم توفيق (١٨٧٩) وخلفه رؤوف باشا ، ولكن كانت أسباب الثورة متوفرة فيه من زمن بسبب محاربة تجارة الرقيق وسوء الادارة [illegible] أن انتشرت فيه الفوضى فتمكن « محمد أحمد المهدى » [illegible] لواء العصيان من هزيمة الجيوش المصرية فى ١٨٨١ و١٨٨٣ و [illegible] خطره فى سنة ١٨٨٣ اذ كان يهدد الخرطوم . ولما كان الجيش [illegible] الذى اشترك فى الثورة حل منذ سنة ١٨٨٢ رأى [illegible] السودان وإرسال غوردون لتنفيذ هذه الخطة (١٨٨٤) [illegible] على إنقاذ الخرطوم وطلب النجدة فتباطأت الحكومة فى [illegible] وقد وصل لمساعدته جيش ولسلى فى أوائل سنة ١٨٨٥ [illegible]

قتل فى هذه الأثناء ومات من جيشه ٤٠٠٠ هندى ، فرجع
الى القاهرة وفى سنة ١٨٨٥ مات المهدى وخلفه عبد الله
فقررت انجلترا الاكتفاء بالدفاع عن حدود مصر (١٨٨٦ —

فى سنة ١٨٩٦ رأت انجلترا إعادة احتلاله بالاشتراك
ويرى بعض المؤرخين أن غرضها من ذلك إخضاع السودانيين
الذين صاروا يهددون سلامة مصر ، وسد طريق وادى النيل
فرنسا من جهة الجنوب لأن المناطق الاستوائية كانت فى حكم
الخالية منذ إخلاء السودان — كانت الدول الأوروبية بدأت
فى أفريقية فخشيت انجلترا أن تسبقها الى السيطرة على الطر
القاهرة والكاب ومد نفوذها الاستعمارى — وإطالة أمد ا
فى وادى النيل وتبرير بقائها فى نظر الدول أو خلق حقوق لها فى
قد تعوضها عما تفقده بالجلاء عن مصر .

وقد استولت انجلترا فى مارس سنة ١٨٩٦ على ٠٠٠ و٠
من الاحتياطى للانفاق على حملة السودان فاحتجت فرنسا
الدول الممثلة فى صندوق الدين انقسمت على نفسها وكانت
الحادث توطيد الاحتلال من الوجهة الدولية .

غادر كتشنر مصر الى دنقلة على رأس جيش مصرى تألف
وبعض الفرق الانجليزية (١٨٩٦) واتبع فى الفتح الطريقة ا

بانشاء طرق ونقط جديدة حصينة يستند اليها الجيش فى تقدمه خصوصا فى الأقاليم النائيـة ، وقد أنشئت فرق خاصة فى الجيش لمدّ الخطوط الحديدية فى طريق النيل جنوبا ابتداء من البلينة حيث كان ينتهى خط مصر فى ذلك الوقت ، وكان الجيش الفاتح مؤلفا من ٢٠,٠٠٠ مقاتل مزوّدين بمدافع مكسيم الخفيفة التى كانت تحصد جموع الدراويش المهاجمة .

بهـذه الطريقة استولى كتشنر على بربر فى سـنة ١٨٩٧ ، وعلى الخرطوم وأم دورمان فى سنة ١٨٩٨ ، ورفعت الراية الانجليزية الى جانب الراية المصرية فى ربوع السودان .

فى ذلك الوقت حدثت حادثة فشودة الشهيرة (١٨٩٨) التى أرادت فرنسا بواسطتها فتح المسألة المصرية من جديد وعرضها على الدول ، وقطع طريق الكاب على انجلترا ، وظاهر الأمر أن فرنسا كانت تريد منفذا على النيل للكونغو الفرنسـية . وكانت تدعى أن مناطق مصر القديمـة فى خط الاستواء كانت خالية فأرسلت اليها حمـلة برياسـة الكولونيل مارشاند بلغت فشودة ورفعت عليها العلم الفرنسى فثارت ثائرة الرأى العـام فى انجلترا وكانت النتيجة خذلان فرنسا فى سياستها وامضاءها مع انجلترا فى ديسمبر سـنة ١٨٩٨ اتفاقية تنازلت بمقتضاها عن منطقة فشودة ، وعاد مارشاند أدراجه .

وفى ٢٠ يناير سنة ١٨٩٩ أمضيت بين مصر وانجلترا اتفاقية السودان التى قررت اشتراكهما فى حكومته بحق الفتح ، وتعيين الحاكم العام بواسطة الخديوى بعد موافقة انجلترا ، واخراج السودان من اختصاصات المحاكم المختلطة ونظام الامتيازات حتى لا يكون للدول أو لتركيا أى سبيل الى التداخل فى شؤونه . وعهد الى كتشنر بتنظيم ادارة السودان وتوطيد الأمن فيه بجيوش مصر وأموالها فانتظمت أحواله وازداد فيه الخصب والنماء .

والواقع أن انجلترا رسخت قدمها فى مصر من ذلك الحين وتمكنت بسياستها الحازمة من حمل فرنسا ، بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٠٤ ، على ترك اليد المطلقة لها فى مصر فى مقابل سكوت انجلترا على تصرفاتها فى مراكش ، وكانت فرنسا آخر دولة أوروبية تقول بعدم شرعية الاحتلال من الوجهة القانونية الدولية ، ولكن منذ هذه الاتفاقية بدأ يتضاءل شأن المسألة المصرية فى أوروبا وسلمت الدول بالأمر الواقع .

كانت انجلترا بصفة عامة تبرر مركزها أمام الدول بضرورة توطيد النظام فى مصر لتكفل سلامة قناة السويس ، وكان توطيد النظام معناه إيجاد نظام حقيقى ثابت وهذا يقتضى إصلاح الادارة

المصرية من فرع الى قدم[١] والبقاء للمحافظة على الأعمال التي يقوم بها الاحتلال فى سبيل التقدّم والمدنية .

٣

بعثة دوفرين — أرسلت انجلترا عقب الاحتلال اللورد دوفرين الى مصر فأشرف على محاكمة رؤساء الثورة: عرابى، ومحمود سامى، وعبد العال، وعلى فهمى أمام مجلس عسكرى وتوسط فى ابدال حكم الاعدام عليهم بالنفى المؤبد فى جزيرة سرنديب بالهند، وحكم على المئات من المصريين الذين اشتركوا فى الحركة فى المدن والأقاليم بالسجن أو بالنفى لمدّة معينة، وبذلك أمنت انجلترا كل فتنة تهدّد النظام من هذه الناحية، ثم درس دوفرين أحوال البلاد وقدّم لحكومته تقريرا يشتمل على اقتراحات كانت هى القاعدة التى قامت عليها اصلاحات الاحتلال فى مصر .

وكانت تتلخص اقتراحات دوفرين : (١) فى تكوين جيش وطنى جديد، (٢) إصلاح البوليس، (٣) تشكيل هيئات نيابية، (٤) إصلاح المحاكم الأهلية، (٥) تخفيض الضرائب (٦) تحسين وسائل الرى فى البلاد .

وكانت تصفية الثورة بابعاد محركيها والغاء الجيش الذى اشترك فيها (١٨٨٢)، وعهد فى سنة ١٨٨٣ الى السير ايفلن وود بتنظيم الجيش

(١) انظر نظرية النظام فى كتاب ملنر «انجلترا فى مصر» .

الجديد والاستعانة بالضباط الانجليز فى مهمته ، وشكلت للمحاف
الأمن فرقة عسكرية تحت قيادة فالنتين بيكر باشا الذين عين
نفسه مفتشا عاما للبوليس (١٨٨٢) .

وصدر مرسوم بالغاء مجلس النوّاب وقانونه ، وتقرر
سنة ١٨٨٣ تشكيل :

(١) مجالس مديريات لتقرير ضرائب فوق العادة قد تحت
الحكومة فى انفاقها على المنافع العمومية :

(٢) مجلس شورى القوانين ، وكان مؤلفا من ٣٠ عضوا
١٤ معينون بواسطة الحكومة ، والآخرون منتخبون بواسطة
المديريات ، وكان يؤخذ رأيه فى كل قانون أو لائحة ادارية
والحكومة حرة فى مخالفة رأيه مع إخباره بالأسباب التى اضط
العدول عنه .

(٣) الجمعية العمومية ، وكانت مؤلفة من ٨٢ عضوا
٤٦ منتخبون، والباقون الوزراء الستة وأعضاء مجلس الشورى
تجتمع مرة فى كل سنتين وجلساتها سرية كجلسات مجلس الش
ومن اختصاصاتها أنه لايجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على
أوعقارات أوعوائد شخصية إلا بعد عرضه على الجمعية وإقرار

وقـــد ألغيت الجمعية العمومية ومجلس الشورى فى ســنة ١٩١٣ وحلت محلها الجمعية التشريعية .

النزاع بين الحكومة والسلطة المحتلة — وفيما يتعلق بنظام مصر الادارى والسياسى كان الى جانب هذا النظام التمثيلى حكومة يرأسها الخديوى ويدير شؤونها وزراء مصريون ولكن كانت انجلترا ترى أن تكون لها السلطة الحقيقية والكلمة النافذة فى البلاد ، وحدث بسبب ذلك نزاع طويل بينها وبين حكومة مصر فى الطور الأوّل الذى كان الموظفون المصريون فيــه على رأس حركة المعارضة ضــدّ الحــكم البريطانى (١٨٨٢ — ١٨٩٥) ثم انتقل النزاع بينها وبين الأمة ممثــلة فى أحزابها وهيآتها المختلفة ، وكان ممثلو السلطة الانجليزية فى مصر الســير بيرنج (اللورد كرومر) الذى كان مراقبا ماليــا فى مصر لغاية ســنة ١٨٨٠ ثم عين مديرا لمـالية الهند وأرسلته انجلترا الى مصر فى سبتمبر ســنة ١٨٨٣ ليكون عميدا لها ، وكان الى جانب العميــد المستشار المـالى الانجليزى الذى عين فى أوائل سنة ١٨٨٣ ومستشارون ورؤساء آخرون عينوا فيما بعد فكانت لهم الرقابة الفعلية على حكومة البلاد .

كان الخديوى توفيق رحمه الله مسالما بعكس ابنه عباس ، فلم يحدث بينه وبين الانجليز نزاع على السلطة، وكانت أوّل مشادة سياسية

عقب الاحتلال حدثت بين شريف باشا رئيس الوزارة والسلطة المحتلة حين أشارت على مصر بالتخلى عن السودان (١٨٨٣) ، وقرّر الانجليز من ذلك الوقت مبدأ قبول الوزراء نصائحهم بلا تردّد أو معارضة فاحتج شريف على التخلى عن السودان " الذى هو من ممتلكات الدولة العلية التى فوّضت وقايته الينا " وعلى طلب حكومة الملكة الإقتداء بنصائحها بدون مذاكرة فيها " ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظامات الشورية الصادرة فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن حكم البلاد يكون باشتراك الخديوى مع النظار " ، وطلب الى الخديوى قبول استعفائه " لأنه لا يمكنه والحالة هذه أن يدير البلاد على أصول شورية " .

شكل نوبار باشا وزارة جديدة قبلت مشورة انجلترا فى يناير سنة ١٨٨٤ ، ثم عينت انجلترا كليفورد لويد وكيلا لوزارة الداخلية وكان رجلا يحب الاستبداد بالرأى فاستحكم الخلاف بينه وبين نوبار باشا وتدخلت الحكومة الانجليزية فى الأمر ، وأوعزت الى كليفورد بالاستعفاء من منصبه (١٨٨٤) . وفى سنة ١٨٩١ عيّن مستشار قضائى لوزارة الحقانية (السير سكوت) بناء على اقتراح اللورد كرومر فاستقال فخرى باشا وزير الحقانية وتبعه رياض باشا رئيس الوزارة وقتئذ وتشكلت وزارة برئاسة مصطفى فهمى (مايو ١٨٩١) .

وبارتقاء عباس الى العرش (١٨٩٢) حدث النزاع بين الخديوية والدولة المحتلة[١]، وكان الخديوى يكره مصطفى فهمى "لأنه كان انجليزيا أكثر منه مصريا" فعزله وعيّن فخرى باشا مكانه (يناير ١٨٩٣)، وكان قد نصحه من قبـل بواسطة سكرتيره أن يعتزل فرفض قائلا "يحسن بالخديوى أوّلا أن يأخذ رأى اللورد كرومر"، فكان لقوله وقع سيء فى نفوس الوطنيين. بهذه المناسبة اجتمعت الوزارة الانجليزية فى ١٦ يناير وأرسلت برقية الى المعتمد تقول فيها: "أن الحكومة الانجليزية تنتظر أن يؤخذ رأيهـا فى المسائل الهامة كتغيير الوزارات، ولا توافق على تعيين فخرى باشا": وأرغم الخـديوى فعلا على إقالة فخرى وتعيين رياض باشا مكانه، وتعهد بأن يأخذ من الآن فصاعدا رأى الحكومة الانجليزية عند تشكيل كل وزارة، على أن رياض تضامن مع الخديوى وصرح للمستشار المالى فى ١٩ يناير "بأن مسلك الخديوى قد رفعه فى أعين الشعب وأن المصريين يؤيدونه".

حدثت فى البلاد وقتئذ حركة استياء عام على رأسها الخـديوى فأرسلت الحكومة الانجليزية الى معتمـدها برقيـة فى ٢٣ ينـاير

(١) أنظر موضوع النزاع بين الخديوى والسلطة المحتلة فى كتاب اللورد كرومر "عباس الثانى" الذى صدر فى سنة ١٩١٥

سنة ١٨٩٣ تكافه فيها بأن "يبلغ الخديوى ورئيس وزرائه أن الحكومة الانجليزية قررت زيادة جيش الاحتلال فى مصر".

ورغما من ذلك فان رياض فى سنة ١٨٩٣ أطلق الحرية للصحافة وكان يعمل جهرة على محاربة التدخل الأجنبى فى ادارة مصر "وكان معظم الموظفين فى ذلك الوقت من العظيم الى الحقير. حزبا يناهض النفوذ الانجليزى (١)".

وفى سنة ١٨٩٤ وقعت «حادثة الحدود» الشهيرة ، ومنشؤها أن الخديوى عباس ذهب برفقة ماهر باشا وكيل الحربيـــة المصرية واستعرض الجنود المصرية فى اسوان ووادى حلفا فوجه انتقادات كثيرة الى الضبـــاط الانجليز وصرح للسردار كتشنر بأنه من العار أن يكون الجيش على هذه الحالة فقدّم السردار استقالته فى الحال وثارت ثائرة المعتمد البريطانى وحكومته من هذه الاهانة التى لحقت بضباط بريطانيا، وكانت الترضية الوحيدة إرغام الخديوى على إقالة وزير الحربية ماهر باشا وتوجيهه فى "الوقائع المصرية" الصادرة فى ٢٦ يناير سنة ١٨٩٤ خطابا الى السردار يعلن فيه رضاءه عن حالة الجيش واعترافه بفضل الضباط الإنكليز "وما أدّوه من خدمات الى جيشه".

---

(١) نقلا عن كرومر "عباس الثانى".

وفى ١٤ أبريل سنة ١٨٩٤ استقال رياض باشا فاستشار الخديوى العميد البريطانى فى تعيين خلفه وفاء بالوعد الذى أعطاه للحكومة الانجليزية فى يناير سنة ١٨٩٣ ، وعلى ذلك كلف نوبار بتشكيل وزارة جديدة . وفى هـذه السنة نفسها (١٨٩٤) عين مستشار انجليزى فى وزارة الداخلية ، وفى سنة ١٨٩٥ اقترح العميد تأليف وزارة برياسة مصطفى فهمى بدلا من نوبار الذى أحيل على المعاش . فتم من ذلك الوقت توطيد نفوذ الاحتلال السياسى فى مصر ، وصار الوزراء الذين يؤلفون حكومة البلاد لا يبرمون ولا ينقضون أمرا من غير رأى المستشار أو العميد الذى اسـتولى على سلطة الخديوى الفعليـة وصار يحكم « مع الوزراء وبواسطتهم » .

أعمال الاحتلال — كانت خير مأثرة للاحتلال فى مصر أو للورد كرومر أنه أنعش فيها من جديد حركة التقدّم والعمران التى ارتبكت فى أواخر حكم اسماعيل ، وقد كانت مصر فى عهد الخديويين مغطاة بالترع ، والقناطر ، والجسور ، والسكك الحديدية ، والمدارس ، والمدن وكانت الحركة الاصلاحية قائمة على قدم وساق ، ثم حال الاضطراب المالى دون تعهدها وأصابها بسبب ذلك عطل كبير تقع تبعته كلها أو بعضها على « الادارة الأوروبية » التى أنشئت فى مصر منذ سنة ١٨٧٦ ، فلما جاء الاحتلال عمل ما كان يجب أن تعمله أوروبا

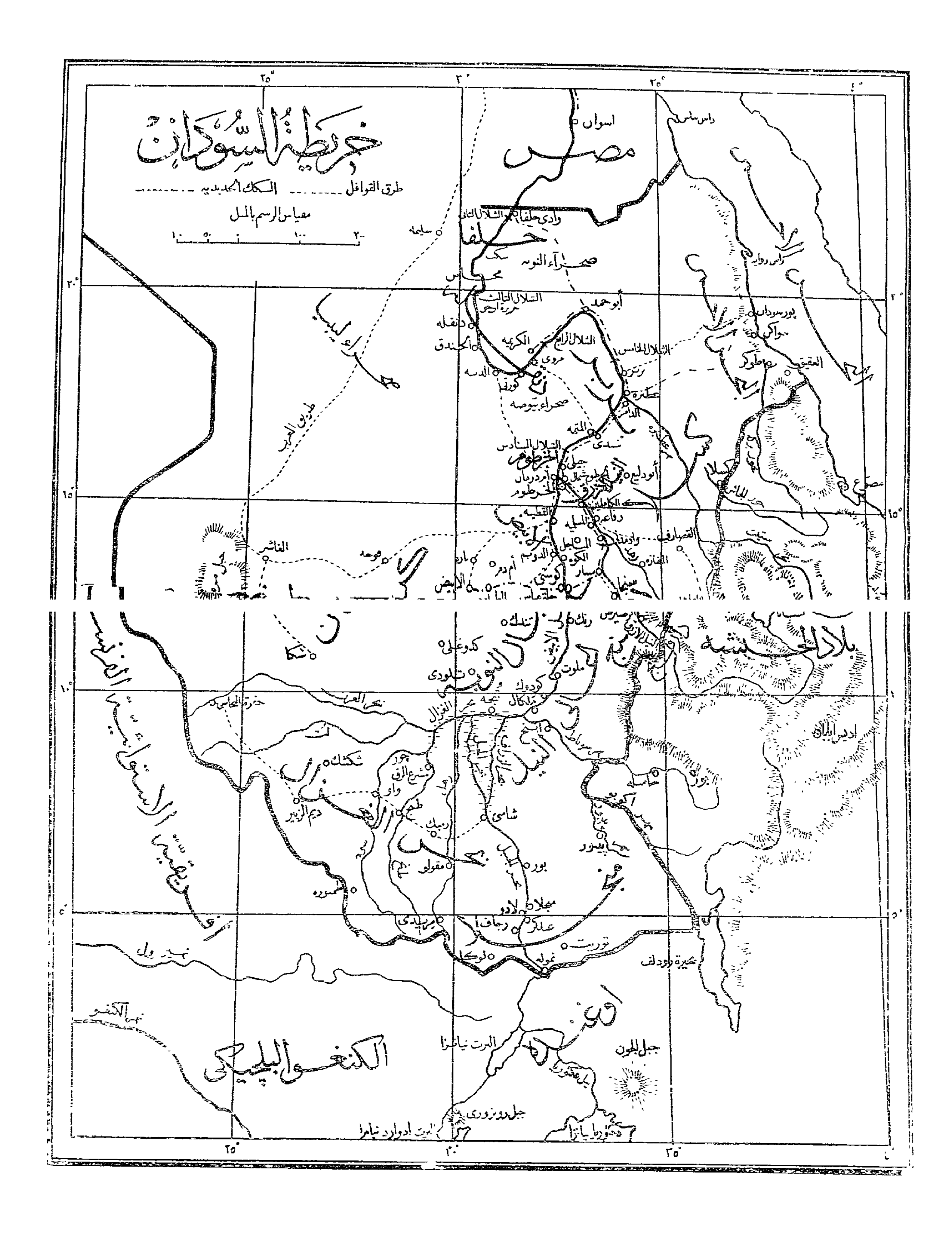
منذ سنوات عديدة انتشر فى أثنائها البؤس والخراب . فهمت أوروبا لأوّل مرة ، فى عهد الاحتلال ، أن مصالح الدائنين والمدينين واحدة ، وانه يجب الانفاق على الادارة وأعمال الرى التى تكفل الرفاهية والنماء وتحسين حال البلاد المالية .

وقد حدثت فى عهد الاحتلال اصلاحات كثيرة بعضها من عمل الوطنيين ، وبعضها بحث من قبل فى عهد اسماعيل والعرابيين ثم حالة الظروف دون نفاذه ، ولا ريب أن الانجليز كان لهم أثر كبير فى تنظيم أعمال الرى فى مصر ، وهى من الأهمية بمكان ، وادخال روح النظام فى ادارة الحكومة ومصالحها .

ومن أهم الاصلاحات التى تمت فى عهد الاحتلال انشاء المحاكم الأهلية : كان اسماعيل عالما بالنقص الكبير الذى بالمحاكم القديمة فاجتهد فى إحلال المحاكم المختلطة مكانها ، ولكن دائرة هذه المحاكم كانت محدودة وكان لاينتفع بها غالبا إلا الأجانب فلم يكن بد من تأليف لجنة فى سنة ١٨٨٠ لتنظيم المحاكم الأهلية ووضع قوانين لها ، وقد أدّت مهمتها فعلا ولكن الثورة العرابية قامت قائمتها ، ثم جاءت وزارة شريف فقرّرت فى يونيه سنة ١٨٨٣ تشكيل هذه المحاكم فبدئ بتعميمها فى الوجه البحرى الى أن ظهرت فائدتها فصدر فى سنة ١٨٨٩ أمر عال بتعميمها فى الوجه القبلى .

أما فيما يتعلق باصلاح نظام الرى وتعميمه فقد عهد به الى الكولونيل سكوت مونكريف الذى عين فى ٢٢ يناير سنة ١٨٨٤ وكيلا لوزارة الاشغال مكان روسو باشا الفرنسى .

وضع هذا المهندس تقريرا عاما عن الاصلاحات المطلوبة وناط بانفاذها عدّة من كبار المهندسين الانجليز أمثال جرستن ، وويلكوكس ، وفوستر الذين عينوا مفتشين للرى فى المديريات . وفى سنة ١٨٨٦ عين الكولونيل وسترن مديرا لأعمال الرى . وقد عنى الانجليز أوّلا باصلاح القناطر الخيرية التى يتوقف عليها الرى الصيفى فى الدلتا وكان بناؤها قد تصدّع (١٨٨٤ — ١٨٨٩) ، وتطهير رياح البحيرة الذى كان عمقه ١٥ مترا وعرضه ٢٥ مترا وكان به ٣ أمتار من الطمى والماء العكر ، واستعملت الكركات فى نزحه فصار المتر المكعب يكلف خمسة قروش بعد أن كان يكلف ١٠٠ قرش ، وزيد أيضا فى عمق الرياح المنوفى ، وحفر الرياح التوفيقى (١٨٨٧ — ١٨٨٩) وهو يروى المديريات الواقعة فى شرقى فرع دمياط : وهذه الرياحات الثلاثة تتفرّع بالقرب من القناطر الخيرية وتأخذ منها ماءها ، وأنشئت قناطر زفتى (١٩٠٢) ومصارف عظيمة فى الوجه البحرى ساعدت على حسن توزيع المياه واستغلالها .


خريطة السودان
طرق القوافل
السكك الحديدية
مقياس الرسم بالميل
مصر
اسوان
وادي حلفا
صحراء النوبة
صحراء ليبيا
أبو حمد
دنقله
الخندق
الكريه
مروي
الدبه
كورتي
صحراء بيوضه
المتمه
شندي
عطبره
بربر
سواكن
بورسودان
رأس رواية
رأس بناس
العقيق
طوكر
كسلا
الخرطوم
أم درمان
الكاملين
رواعه
القضارف
الفاشر
الأبيض
كردفان
كاكا
كودوك
فاشودة
تلودي
ملوت
تاوفيقية
الفلاج
بحر الغزال
بحر العرب
واو
ديم الزبير
شامبي
بور
لادو
رجاف
نموله
نوركا
يامبيو
جبل الجون
بلاد الحبشة
أديس أبابا
الكنغو البلجيكي
أفريقية الاستوائية الفرنسية
جبل روانزوري
البرت نيانزا
البرت ادوارد نيانزا
فكتوريا نيانزا
بحيرة رودلف
نهر الكنغو

أما فى الوجه القبلى فقدعدل الانجليز عن نظام رى الحياض القديم وعملوا على تعميم نظام الرى الصيفى الحديث ، الذى يقتضى انشاء الترع والقناطر والسهر عليها، فحفروا الترع الكثيرة ووسعوا ترعة الابراهيمية، وأنشأوا قناطر أسيوط سنة ١٩٠٢ التى كانت تحجز المياه فتملأ هذه الترع ويسهل رى المديريات التى تمرّ بها، وأنشأوا قناطر اسنا (١٩٠٩) التى انتفعت بها أراضى قنا وجرجا فى أعلى الصعيد ، ولكن أجل عمل هندسى شيده الانجليز هو خزان أسوان : كان محمد على أوّل من فكر فى إنشاء الخزانات وكلف فعلا لينان باشا المهندس الفرنسى أن يعيد بحيرة موريس التى كانت فى عهد الأسرة الثانية عشرة إحدى عجائب الدنيا السبع ، ولكن مباحث لينان أدّت الى عدم امكان ذلك، ثم جدّد السير سكوت مونكريف هذه المباحث ، وقر الرأى على انشاء خزان أسوان (١٨٩٨ــ١٩١٢) واشترك فى عمله السير ويلكوكس [(١)] الذى قام بعظم أعمال الرى فى الدلتا المتوسطة . وكان الغرض من هـــذا الخزان العظيم خزن الماء فى مجرى النيل نفسه لتنتفع به الأراضى عند انخفاض النيل فى الصيف ، وكان ويلكوكس [(١)] اقترح أن يكون

---

(١) ألقى السير ويلكوكس خطابا بالجمعية الجغرافية ســنة ١٩٠٨ قال فيه " أنه لو أن الخزان بنى طبقا للتصميم الأوّل لامكنه أن يحجز مليارى متر مكعب وكان هذا الفرق يكلف أقل من مليون جنيه " .

ارتفاع الخزان ٣٤ مترا حتى يستطيع أن يحجز ٤٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة من الماء فأنزل ذلك الى ٢٢ مترا تسع ١٠٠٠ مليون متر مكعب فاضطرت الحكومة الى تعليته فى سنة ١٩١١ الى ٢٩ مترا ، وكلفها هذا العمل الاضافى وحده ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

ويرجع الى الانجليز الفضل فى منح المهندسين الوطنيين مرتبات من الحكومة بعد أن كانوا يتقاضونها من الأهالى ويسلكون أحيانا فى توزيع المياه الدورية مسلكا لا يتفق مع الكرامة والعدل ، وهم الذين قرروا الغاء السخرة (١٨٨٩) ودفع أجرة معلومة للأهالى فى حفر الترع وحفر الجسور ، وتخفيف الضرائب ، وتنظيم جبايتها ، والغاء بعضها ، وتنازل الحكومة عن متأخر بعضها للأهالى فنشأ من ذلك كله تحسين أحوال الفلاح(١) ونمو موارد البلاد الاقتصادية كان عدد السكان سبعة ملايين

(١) كانت هذه الحركة أشبه بالحركة التى حصلت فى أيام سعيد ، وقد ألقى رياض باشا فى سنة ١٨٩٠ خطبة فى مجلس الشورى قال فيها عن حالة الفلاح القديمة وهو يجر ذيول الأعسار والفاقة والذل من كثرة الضرائب فأصبح منعم البال" وكان المار بطريق البنك العقارى والمحكمة المختلطة يرى الألوف ملقاة فى جوانبهما مكبة الرءوس عليها سمات الخسف والذل فيفارقهما الرجل يوم يجرد من أملاكه ويصبح لا يملك نقيرا ولا قطميرا واليوم أصبح البنك ولا هنالك من يقصده من الأهالى إلا لابتياع أرض أو شراء دار ، وتضاعفت أثمان الاراضى فى زمن يسير" والواقع أن رياض بالغ فى تصوير الحالة ولكننا أثبتنا قوله لأنه جدير بالاعتبار .

فى سنة ١٨٨٣ فصار ١٤ مليونا فى سنة ١٩٢٣ ، وكانت ميزانية مصر فى بدء الاحتلال ٩ ملايين جنيه فصارت ٤٠ مليونا (الايراد)، وهذا يدل على ازدياد العمران الذى وجد فى أيام محمد على ، وسعيد ، واسماعيل واستمرار حركة التقدّم الطبيعى فى البلاد .

٤

الحركة الوطنية والتطورات السياسية الأخيرة — ولكن كان المصريون على العموم يشكون من تضحية المصالح المصرية فى سبيل المصالح الأجنبية فى معظم الأحوال ، واستيلاء السلطة المحتلة على حكومة البلاد الفعلية ، وإهمال بعض الشئون الحيوية كالتعليم الذى كان لاينفق عليه أكثر من ٣٠٪ من ميزانية الدولة . كانت حركة المعارضة فى سنة ١٨٩٣ تتألف من الخديوى ، والوزارة ، والموظفين ، والهيئات التمثيلية ، وكان مجلس الشورى فى كل عام ينتهز فرصة النظر فى الميزانيـة لانتقاد أعمال الحكومة المختلفة والمطالبة بتوسـيع نطاق التعليم والاصلاحات العامة ، والاقتصاد فى النفقات ، والاحتجاج على مصاريف جيش الاحتـلال ومصاريف السـودان الذى كلف مصر ١٨ مليون جنيه فى عشرة أعوام (١٩٠٩) ، وقد أعلن مرة أن "السـودان جزء لايتجزأ من مصر" .

وكان للجمعية العموميــة مواقف مشهودة ، منها موقفها في اجتماع مارس سنة ١٩٠٧ الذى طالبت فيه بالدستور ، وفى اجتماع مارس سـنة ١٩١٠ حين رفضت مشروع امتـداد أجل امتياز قناة السويس أربعين سـنة أخرى (وهو ينتهي فى سنة ١٩٦٨ ثم يصير ملكا للحكومة المصرية)، وكانت اللجنة التى عينتها الجمعية لفحص المشروع قدّرت الخسارة التى تصيب مصر من قبوله بمبلغ ١٣٠ مليون جنيـه تقـريبا .

قويت الحركة الوطنية وانتظمت منذ تولى سياستها فى أواخر القرن التاسع عشر مصطفى كامل (١٨٧٣ — ١٩٠٨) الذى اشتهر بصدق الوطنية ، وبعد الهمة ، والجرأة ، والفصاحة ، وأسس الحزب الوطنى المصرى ، وهو أوّل حزب أنشىء فى مصر ببرنامج محدّد ورئيس عامل ، وكانت أهم مطالب الحزب الجلاء والدستور ، ومصطفى كامل هو الذى جعل الوطنية عقيدة ثابتة عند المصريين ومطمحا ساميا تعتنقه النفوس وتعمل على تحقيقه ، ولكن ضعف الحزب على أثر وفاة رئيسه (١٩٠٨) الذى كان فيـه الركن الأوّل ، وتطبيق قوانين الصحافة والاجتماعات (١٩٠٩) فى عهد سياســة الوفاق التى سار عليها خلف اللورد كرومر السير الدن جورست والخديوى عباس منذ سنة ١٩٠٧

وقد ظهر الاحتلال فى أكمل صورة فى نظام الحماية التى بسطت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وما اليها من تعيين البرنس حسين سلطانا على مصر (١٩١٤—١٩١٧)،وظهرت الحركة فى أكمل صورة فى ثورة سـنة ١٩١٩ وما اليها من ارسال وفد مصرى برياسة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب نائبا عن جميع طبقات الأمة للدفاع عن حقوق البلاد أمام مؤتمر السلام الذى أعقب الحرب الكبرى .

وتتلخص أسباب الثورة البعيدة فى الاحتلال (١٨٨٢ — ١٩١٤)، وأسبابها القريبة فى الحماية (١٩١٤ — ١٩١٩) وأهمها :

(أولا) اعلان الأحكام العرفية منذ الحرب وحلول السلطات العسكرية مكان السلطات المدنية فى الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونفى الكثيرين ، وتقييد حرية الاجتماع ، وحرية الصحافة ، والحرية السياسية ، وتعطيل الجمعية التشريعية .

(ثانيا) انتزاع حاصلات الفلاح وماشيته بثمن بخس وتجنيد ١٫٢٠٠٫٠٠٠ مصرى بأساليب كانت تدعو الى الشكوى .

(ثالثا) السياسة القطنية التى كانت تقضى بهبوط ثمن القطن وساءت بسببها حال الفلاح حتى اضطر الى بيع ماشيته وحلى امرأته ليتمكن من تسديد الضرائب .

(رابعـــا) مشروع الدستور الذى وضعه السير وليم برونيات مستشار الحقانيـــة فى ســـنة ١٩١٨ كان يرمى الى انشاء برلمـان مصرى تكون الأغلبية فيه من الأجانب .

(خامسا) مبـــادىء ولسن وتعهد الحلفاء بالدفاع عن حقوق الشعوب وحريتها ، وتنبه المصريين فى الوقت نفســه الى الاحتفاظ بشخصيتهم وكيانهم القومى وسط هذه الأمم المتطاحنة فى سبيل الدفاع عن قوميتها وسموّها الذاتى .

(سادسا) نفى سعد زغلول وثلاثة من زملائه أعضاء الوفد [١] ، الذى تألف للمطالبة بحقوق مصر ، الى ملطة فى ٨ مارس سنة ١٩١٩

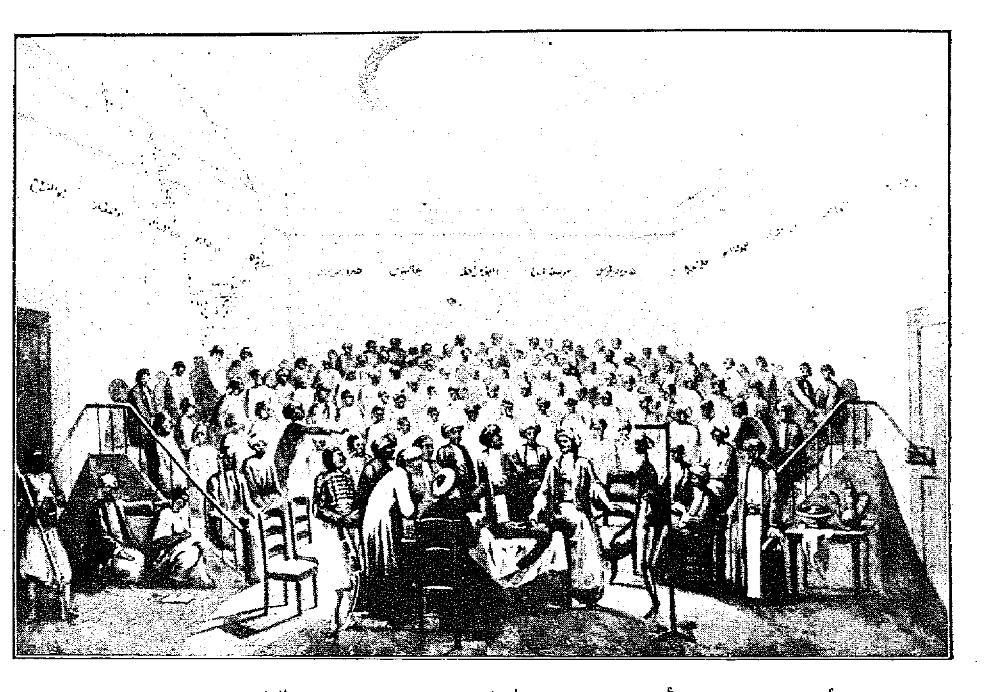
وهـــذا السبب الأخير هو السبب المباشر للثورة التى حملت انجلترا على النظر فى مطالب المصريين العادلة : وقد تمكن صاحب الدولة عبـــد الخالق ثروت باشا بحنكته السياسيـــة ومشاركة الوزير القادر اسماعيل صدقى باشا من الحصول على تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترفت فيه انجلترا باســتقلال مصر ، وأعلن جلالة السلطان فؤاد الأول ملكا عليها ، وصارت حكومة مصر حكومة شـــورية ، ونص فى دستورها الذى هو من أرقى الدساتير على أن الأمة صاحبة السيادة .

---

(١) هم معالى اسماعيل صـــدقى باشا ، ومعالى محمد باشا محمود وسعادة حمد باشا الباسل .

والمفهوم أنه ألقيت من ذلك الوقت مقاليد الحكم الى المصريين ، وترك بعض المستشارين وكثيرون من رؤساء المصالح الانجليز والأجانب خدمة الحكومة مقابل منحهم تعويضات مالية كبيرة تقدّر بـ ١٨ مليون جنيه ، وأنشئت مفوّضيات سياسية وقنصليات لتمثيل مصر فى الخارج ، وقامت نهضة إصلاحية كبيرة فى بعض الوزارات خصوصا فى وزارة الأشغال ومصلحة التنظيم التابعة لها ، وحدثت فى المعارف سياسة إصلاحات قومية جديدة واسعة النطاق قام على باشا ماهر بنشرها وتعميمها فى جميع درجات التعليم ، من التعليم الأوّلى الإلزامى الى التعليم العالى ، وأنشئت الجامعة المصرية (١٩٢٥) تحت رعاية جلالة الملك فؤاد الأوّل .

على أن المسألة السياسية لا تزال تسويتها معلقة بين انجلترا ومصر خصوصا فيما يختص بجلاء الجيش المحتل وحقوق مصر فى السودان .



أول درس تشريح ألقاه كلوت بك على الطلبة المصريين بمدرسة الطب سنة ١٨٢٧









